مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الشراكة من أجل تنمية الجنوب

مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولة لدعم تنمية الجنوب

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٢٨-٢٩ أيلول ٢٠٠٠

بيروت

ما من شك، ان تنمية المناطق الجنوبية التي تحررت مؤخرا، والمناطق المتاخمة لـــها، هي اولوية وطنية كبرى. فهذه المناطق عانت من حرمان مزمن منذ عقـــود طويلـــة، أضيف اليها معاناة العدوان والاحتلال، الذي الحق افدح الاضرار بـــالمجتمع والنـــاس والارض.

واذا كان تحديد الاضرار المادّية سهلا نسبيًا، وكذلك تحديد الاولويات والاكلاف اللازمة لتعويضها، فان تحديد الاضرار البشرية والمؤسسية التي لحقت بالناس والمجتمع اكـــثر صعوبة بكثير. ويعني ذلك، ضرورة بذل جهد مضاعف لاستكشاف الاســاليب والادوات الاكثر ملاءمة لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، بغية انجـــاح اســـتراتيجية التنميـــة المطلوبة.

ان وضع استراتيجية وطنية تكاملية لتنمية الجنوب هو المدخل الســليم لتـــأطير تدخـــل الجهات الدولية المانحة الحكومية منها وغير الحكومية، والجهات الوطنية مـــن قطـــاع اهلي وحكومي. وفي هذا السياق، نرى اهمية انعقاد مؤتمر المنظمـــات الدوليـــة غـــير الحكومية في هذا الوقت بالذات، باعتباره خطوة في هذا الاتجاه المطلوب. الا ان هـــذا المؤتمر لا يمكن له ان يكون بديلا عن مؤتمر الدول المانحة، الـــذي يشـــكل المبـــادرة الاساس في توفير الدعم المعنوي والمالي المطلوب لمساعدة لبنان في تنفيذ اســـتراتيجية وطنية لتنمية الجنوب.

وعلى هذا الاساس، دعونا الى شراكة حقيقية من اجل تنمية الجنوب، بين كل الاطراف المعنية، شراكة تقوم على التنسيق والتكامل في الادوار، في اطار استراتيجية مشـــتركة للعمل في المدى المباشر، كما في المديين المتوسط والبعيد. ويقينا منـــا ان أي تدخـــل تنموي، او تخطيط، لا بد ان يستند الى المعرفة الموضوعية لواقع المنطقة المحـــررة؛ وايمانا منا بمبدأ المشاركة وتبادل المعلومات والمعـــارف، فاننـــا نضـــع بيـــن ايـــدي المشاركين، هذه الوثيقة التي تتضمن، اضافة الى رؤيتنا العامة لكيفية العمل، معلومات وبيانات وصفية وتحليلية عن الاقضية الخمسة المشمولة بالاحتلال واثاره المباشرة، تـــم اعدادها في اطار التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية فـــي الجامعة اللبنانية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

وكلنا امل ان تسهم هذه المعلومات، على ايجازها، في تسهيل مهمة الوزارات المعنيـــة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والدولية، في وضع اولوياتها استنادا الـــى قـــراءة مشتركة لواقع المنطقة المحررة، مما يقرب وجهات النظر، ويخلق اساسا موضوعيـــا، ومضمونا مشتركا للتنسيق والتكامل.

المنسق الوطني لمشروع تحسين احوال المعيشة
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية
نعمت كنعان

مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية الدولية
لدعم تنمية جنوب لبنان

الشراكة من أجل تنمية الجنوب

مداخلة مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
السيدة نعمت كنعان

بيروت
٢٨-٢٩ أيلول ٢٠٠٠

الشراكة من أجل تنمية الجنوب

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية

مقدمة

يسعدني جدا ان اخاطب هذه المجموعة الكبيرة من ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية والعربية والمحلية التي تشارك وطننا لبنان هم التنمية فيه، ولاسيما تنمية الجنوب المحرر حديثا من الاحتلال.

فهذا الاحتلال الذي جثم فوق ارضنا الطيبة مدة اثنين وعشرين عاما متواصلة، ترك جراحا عميقة في المجتمع والناس اولا، كما في الارض والزرع والبنى التحتية والانشاءات والموارد الاقتصادية. لهذا رفعنا الصوت عاليا، في لبنان وفي المنتديات الدولية، معتبرين ان الاحتلال هو المعيق الاول والاكثر اهمية للتنمية في بلدنا. وهذا ما يجعلنا نعتبر ان نجاحنا في تحدي التنمية هو باهمية الانتصار التاريخي الذي حققناه في فرض الانسحاب غير المشروط من ارضنا.

ان اولوية وزارة الشؤون الاجتماعية هي الاهتمام بالناس، ولاسيما الفئات الاكثر ضعفا، وذلك من خلال التدخل الرعائي وتوفير المساعدة الاجتماعية والخدمات الاساسية حيث يقتضي ذلك، وصولا الى دفع التنمية المحلية والاجتماعية في اطار سياسات وطنية مناسبة وفعالة. كما ان نظرتنا الى تحقيق ذلك تستند الى فكرة التكامل العضوي بين كل شركاء التنمية، من مجتمع دولي، وقطاع خاص واهلي وحكومي على المستوى الوطني. وهو ما سنعرض خلاصته في الدقائق القليلة المتاحة لنا لمخاطبتكم في هذا المؤتمر.

لقد شمل الاحتلال الطويل حوالي ١٠% من مساحة لبنان، ونسبة مماثلة من سكانه المقيمين، أي حوالي ثلاثماية الف نسمة، اضطرت غالبيتهم الساحقة الى مغادرة منازلهم وارضهم، بحيث لم يبق يعيش في القرى المحتلة سوى اقل من ثمانين الف نسمة، مع غلبة واضحة للمسنين والاطفال، وللاناث على الذكور، بسبب الهجرة القسرية من الظروف البالغة القسوة، ومن الضغوط والتهديدات، وعمليات الاعتقال والتعذيب والتجنيد.

وقد تبين لنا، استنادا الى قاعدة المعلومات التفصيلية المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية عن اوضاع المنطقة المحتلة منذ عام ١٩٩٦، الخصائص الديموغرافية التالية للسكان المقيمين فيها:

- ان نسبة الذكور الى الاناث تبلغ ٩٢% مقابل معدل وطني هو ٩٨%. الا انه يلاحظ ان نسبة الاناث تزيد بشكل اوضح في الفئات العمرية الشابة، اعتبارا من سن الخامسة والعشرين (الذكور يشكلون ٤٣% فقط من السكان).
- ان المسنين (٦٥ سنة واكثر) تبلغ حوالي ١١% مقابل متوسط وطني هو ٧% في حين ان نسبة من هم في سن العمل تبلغ حوالي ٦١% مقابل متوسط وطني هو ٦٤%.

- اما بالنسبة الى معدلات الامية فهي تبلغ ٢٦.٥ % للاناث، و ١١.٦ % للذكور، مقابل معدلات وطنية تبلغ ١٨% و ٩%.

وتعاني هذه المنطقة ايضا من قصور واضح في توفر الخدمات الاساسية، ولا سيما خدمات المياه والصرف الصحي. واستنادا الى قاعدة بياناتنا، تبين لنا ما يلي:

- ان ٤٠% من الاسر لا تحصل على مياه شفة آمنة، مقابل معدل وطني هو ٢١%.
- ان ٧٨% من المساكن غير موصلة الى شبكة الصرف الصحي العامة، مقابل ٤٠% على الصعيد الوطني.

لقد سبق لوزارة الشؤون ان قامت بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي باصدار دراسة خارطة احوال المعيشة في لبنان، لقياس مستويات الفقر والحرمان في مختلف المناطق اللبنانية. وقد تبين لنا ان حوالي ٣٢% من اجمالي الاسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الاشباع المقبولة لحاجاتها الاساسية، من اصلها نسبة ٧% من الاسر تعيش في حال من الحرمان الشديد.

الا ان ظاهرة التفاوت المناطقي قديمة في لبنان، وهو ما يجعل معدلات الحرمان والفقر في المناطق الطرفية اعلى بكثير من المتوسط الوطني. ويضم جنوب لبنان قضائين من اصل اربعة اقضية في لبنان، تبلغ نسبة الحرمان فيها اكثر من ستين بالمئة من الاسر المقيمة فيها. بينما القضاء الاكثر حرمانا في لبنان، وهو قضاء بنت جبيل حيث ٦٧% من الاسر المقيمة فيه تعيش في حال حرمان، وقضاء مرجعيون ونسبة الاسر المحرومة فيه ٦٠%.

اما بالنسبة للمنطقة المحتلة نفسها، فقد تبين ان نسبة ٥٤% من الاسر المقيمة فيها تعتبر محرومة من اشباع حاجاتها الاساسية (مقابل ٣٢% على الصعيد الوطني). كما ان نسبة الاسر المحرومة جدا تبلغ ١٧% (مقابل ٧% على الصعيد الوطني). ولهذه الارقام دلالات بالغة الاهمية بالنسبة الينا جميعا، وبالنسبة الى وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الاهلي تحديدا. فهي تعني، ان اكثر من نصف السكان في هذا المناطق، لا بد ان يكون مشمولا ببرامج اجتماعية متنوعة تساعد على تنمية قدراته على تحسين وضعه المعيشي. كما انها تعني، ان ١٧% من الاسر الفقيرة جدا، تحتاج الى برامج تدخل ومساعدات اجتماعية ورعائية مباشرة لتلبية احتياجاتها الاكثر الحاحا.

أي باختصار، ان ما يمسى عادة بالفئات المستهدفة بالبرامج الاجتماعية، تشكل شريحة كبيرة من السكان، وليست مجرد مجموعات او جزر متفرقة هنا او هناك. أي ان الحاجة ماسة الى خطة شاملة لتنمية هذا المنطقة وتنمية قدرات سكانها، وان الحاجة ملحة ايضا الى موارد بشرية ومؤسسية ومادية كافية لتلبية متطلبات خطة بهذا الاتساع.

الا ان الخطة العامة لا تلغي ضرورة تخصيص الفئات الاكثر ضعفا وتضررا، لاسيما لجهة التدخلات الرعائية والمساعدة الاجتماعية المباشرة. وهو ايضا ما يقع ضمن مهام وزارة الشؤون الاجتماعية تحديدا، وضمن اهتمامات وانشطة القطاع الاهلي. ويهمنا في هذا الصدد ان نسلط الضوء على بعض الاولويات الانسانية والاجتماعية الخاصة بالمناطق المحتلة،

وجوارها. وبهذا المعنى، بالاضافة الى الـ ١٧% من الاسر المحرومة جدا التي لا بد ان تشملها برامج المساعدة الاجتماعية على اختلافها، يمكن تخصيص الفئات التالية:

اولا: الاسرى والاسرى المحررون.
لهذه الفئة من المواطنين اللبنانيين موقع خاص في اهتمامات لبنان الرسمي والشعبي، كونهم يمثلون نخبة من نساء لبنان ورجاله الذين ارتبط اسمهم بمقاومة الاحتلال والانتصار عليه. فالنسبة للذين لا يزالون في الاسر، وهم ١٧ اسيرا، لا بد ان ينصب كل الجهد من اجل تحريرهم. اما الالاف من اللبنانيين الذي عانوا من الاعتقال والاسر منذ عام ١٩٨٢، والمئات منهم الذين استمر اعتقالهم سنوات طويلة الى ان تم تحريرهم في الاشهر او الاسابيع الاخيرة، فأولوياتهم تتراوح بين تقديم الرعاية الصحية والنفسية، وتأمين الاندماج الاجتماعي، والمساعدة على استعادة الحياة الطبيعية من دراسة او فرص عمل منتج.

ان العدد الاجمالي للاسرى السابقين يبلغ الالاف. والحكومة اللبنانية كانت قد كلفت وزارة الشؤون الاجتماعية باجراء احصاء شامل ليهم، والتعرف الى اوضاعهم الفردية والعائلية وتحديد احتياجاتهم، تمهيدا لوضع خطة وطنية في هذا المجال. وحتى الان، تم تعبئة ٤٥٠٠ استمارة معتقل محرر. وما نوصي به في هذا الصدد، هو ان تدرس – استنادا الى هذه الدراسة – خصائص توزع الاسرى المحررين، واحتياجاتهم، وامكان تواجدهم، وتخصيصهم ببرامج مناسبة وفق منطق تنموي يتجاوز مجرد تقديم مساعدة مالية او رعائية الى ما هو ابعد. ونوصي بالتأكيد، ان يجري تكامل في توزيع العمل بين القطاعين الرسمي والاهلي، بما يجعل لكل قطاع، ولكل مؤسسة ضمنه، دورها المعروف الذي تقوم به ضمن اختصاصها.

ثانيا: النساء ربات الاسر.
لقد شكل الاحتلال ضغطا كبيرا على الاسرة اللبنانية، وعلى المرأة ضمن هذه الاسرة. فوقعت الاعباء عليها، والمسؤوليات، واضطرت احيانا كثيرة الى تحمل عبء اسرتها شبه منفردة بسبب اعتقال الزوج، او تهجيره، او وفاته.

وتشكل النساء ربات الاسر في المناطق التي كانت محتلة نسبة ١٩% من اجمالي ارباب الاسر في هذه المنطقة، وهي اعلى من المعدل الوطني الذي يبلغ ١٤%. ونسبة ٧٤% من النساء ربات الاسر هن من الارامل، وهن يشكلن بالتأكيد فئة اجتماعية تحتاج الى رعاية خاصة. ونقترح ايضا في هذا الصدد، ان يجري اعداد برامج خاصة لهذه الفئة التي تحتاج الى مساعدة، خصوصا اذا عرفنا ان نسبة ٧٩,٥% من ربات الاسر هذه تزيد اعمارهم عن خمسين عاما، وان نسبة ٢٤% منهن فقط يعملن.

ثالثا: الاعاقة.
ضمن مهام الوزارة الاهتمام برعاية المعوقين، وقد خطت خطوات هامة في هذا الاتجاه، مع الاقرار بان عدد المعوقين الذين تشملهم خدمات مؤسسات الرعاية، لم يبلغ بعد ٥% من عدد المعوقين في لبنان. والطريق امامنا طويل على هذا الصعيد، رغم ان القانون الخاص بالاشخاص المعوقين قد صدر، ورغم ان القدرات المؤسسية لمشروع تأمين حقوق المعوقين تسمح بتوسيع نطاق خدماته، ولكن لا تتوفر الامكانات المادية لذلك.

اما فيما يختص بالجنوب، فثمة خصوصية اضافية لمسألة الاعاقة، وهي النسبة المرتفعة للاعاقات الناجمة عن الاعمال العسكرية، والالغام، وعن ظروف الاعتقال الصعبة في سجون

الاحتلال المتعاونين معه. ولا بد من اعتناء خاص بحل مشكلة الالغام، والجهد المبذول الان تحت عنوان نزع الالغام هو جهد ضروري واولوية محقة. ولكن لا بد ايضا من ايلاء عناية للناس ضحايا الالغام، سواء لجهة تأمين الخدمات والتجهيزات الصحية لهم، ام لجهة معالجة الانعكاسات السلبية على اوضاعهم الاسرية، وفقدانهم القدرة على العمل، وما يواجهونه من صعوبات الاندماج في المجتمع. ونشير الى هذه المشكلة نظرا لاهميتها وحجمها، لاسيما اذا علمنا انه تم رصد ٨٠٠ اصابة بالالغام في قضائي راشيا والبقاع الغربي فقط.

رابعا: العمل والدخل.

طوال فترة الاحتلال، تميزت المناطق المحتلة بتشوه هرم الاعمار بسبب هجرة الشباب، ولاسيما الذكور، الى خارج المنطقة، بسبب ضغط الاحتلال وضيق فرص العمل غير المرتبط بالاحتلال واجهزته. الا ان ظروف النزاع في المنطقة اوجدت مصادر للدخل مؤقتة خاصة بها. ومع التحرير، حصل هبوط سريع وحاد في الموارد المتاحة لهذه المناطق، ولم تتوفر بعد اية بدائل لها، ولا لفرص العمل المرتبطة بظروف الاحتلال. لذلك، يجمع المعنيون على ان المنطقة تحتاج الى تدخل سريع لجهة ايجاد فرص عمل، ولجهة ايجاد موارد دخل للاسر التي لا تزال مقيمة في المناطق المحررة. ودون ذلك، يتوقع ان تستمر هجرة السكان، ولاسيما من هم في سن العمل، الى خارج المنطقة، على الرغم من زوال الاحتلال.

الاولويات.

نأتي هنا الى نقطة صعبة بعض الشيء. فاذا سؤلنا ما هي "الاولويات المفترضة من اجل التنمية في المناطق المحررة حديثا"؟ كيف نختار بين الضروري والاكثر ضرورة؟ وهل هذا ممكن؟

ثمة صعوبة موضوعية هنا. فاذا اردنا ان نكون امينين لمفهوم التنمية، فهذا يعني ضرورة التدخل المتكامل والمتزامن في مجموعة من الميادين، عدم الاكتفاء بالتدخل في قطاع معين واغفال القطاعات الاخرى.

ونحن من المقتنعين بضرورة التدخل الشامل استنادا الى استراتيجية تنمية متكاملة، وان تسير التدخلات وفق خطوط متوازية، تتكامل دون ازدواجية، وتتساند دون ان يعيق احدها الاخر. وفي هذا الاطار، يمكن ان نقترح محاور التدخل التالية:

اولا: محور البنى التحتية والمرافق العامة. والاولويات هنا قابلة للتحديد، رغم تفاوتها بين قرية واخرى. وهي توفير مياه الشفة، وشبكات مياه الاستخدام المنزلي والري، والكهرباء. ثم تأتي مسألة ترميم المنازل المتضررة واعادة اعمار المتهدم منها، وتحسين اوضاع شبكة المواصلات.

ثانيا: محور الخدمات الاجتماعية العامة الاساسية، وتحديدا الصحة والتعليم. والاولوية الملحة لنشر شبكة من مراكز الرعاية الصحية الاولية وتعزيز القائم منها في مراكز الخدمات الانمائية في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة والقطاع الاهلي، وتشغيل مستشفيي مرجعيون وبنت جبيل. اما بالنسبة للتعليم، فلا بد من تطوير قدرات التعليم الرسمي، من الناحية التجهيزية والبشرية، من اجل الاستجابة للطلب المستجد على التعليم في المنطقة بعد التحرير.

ثالثا: محور التشغيل وتحسين الدخل. وهو ما يتطلب مزيجا من التدخلات الوطنية والمحلية، بما فيها اشتراك القطاع الخاص والقطاع التعاوني، في برامج الاقراض والتشغيل والتدريب

السهلي والنهوض بالقطاع الزراعي، ودعم الحرف. ويمكن ان نضيف هنا التدخلات التي تندرج في اطار التنمية المحلية.

رابعا: **محور المساعدات الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة**. والاولوية هنا لبرامج مساعدة الاسر ذات مستوى المعيشة المنخفض، والنساء ربات الاسر، والارامل، والمعوقين، والمسنين..الخ.

يصعب ان نتصور خطة تنمية لا تلحظ على الاقل هذه المحاور الاربعة بشكل متوازٍ. وهو ما يعني انه لا بد اولا من وضع تصوّر لاستراتيجية عامة تشكل اطار ناظما لتدخل كل الجهات المعنية، دولية كانت ام وطنية، حكومية كانت ام غير حكومية. اما اذا افتقدنا لهذا الاطار الناظم، فان التدخلات ستكون عشوائية ومتضاربة، وربما غير منسجمة مع الاولويات الحقيقية للناس.

الشراكة من اجل التنمية.

من هنا اريد ان انتقل لعرض بعض الافكار عن التعاون بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي، في ضوء التجربة اللبنانية الغنية.

لوزارة الشؤون الاجتماعية تراث عريق في الشراكة مع المنظمات غير الحكومية منذ انشاء مصلحة الانعاش الاجتماعي في اواخر الخمسينات. ونحن نرى مستقبل العلاقة بين الحكومة والقطاع الاهلي على الشكل نفسه الذي تراه الهيئات الاهلية، أي ان يكون هدفنا واحدا، ونظرتنا الى تطوير العلاقة بين القطاعين واحدة ايضا. ولا شك ان بلوغ هذا الهدف يتطلب تطوير الانظمة والقوانين المعمول بها في الحقل الاجتماعي، وعلى الاخص تعديل قانون الجمعيات لجهة الفصل بينه وبين قانون الاحزاب والهيئات السياسية، ووضع قانون ينظم اسس انشاء مؤسسات اجتماعية ورعائية، وتحديد نظام من المعايير العلمية والموضوعية لتصنيف المؤسسات العاملة في الحقل الاجتماعي.

وفي هذه النقطة الاخيرة، نشير الى ان وزارة الشؤون الاجتماعية ستبدأ خلال الاسابيع القليلة المقبلة، بدراسة ووضع نظام من المعايير من اجل اختيار المؤسسات المتعاقدة مع الوزارة، وتقييم الشراكة والاعمال المنجزة في اطار هذا التعاقد. وان احد اهداف هذا المشروع، هو ايجاد مرتكزات ثابتة ومستقرة لبناء الثقة والتعاون بين القطاعين على اسس علمية ومتوافق عليها بين الفريقين.

ان نظرتنا الى التكامل بين القطاعين الحكومي والاهلي لا ترى فيه هدفا قائما بذاته بمعزل عن الاهداف المشتركة في تطوير التنمية. لذلك نرى هذه العلاقة المثلى من خلال خطة وطنية تؤدي بنا الى لا مركزية العمل الاجتماعي، والى تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع الفئات المحتاجة اليها، سعيا وراء تقليص التفاوتات الاجتماعية والوطنية من خلال دفع التنمية المحلية، وعلى الصعيد الوطني.

ونحن نرى انه لا بد توفر عدد من الشروط الضرورية لنجاح العمل، بما في ذلك في تجربة العمل المشترك من اجل تنمية الجنوب.

اول هذه الشروط، هو ان تقوم الدولة بدورها كاملا. فهي الاطار الجامع والمنسق لخطة التنمية. ان دور الدولة هذا غير قابل للاستبدال، فهي الجهة المسؤولة اولا واخيرا عن وجود خطة وطنية جامعة تتسع لجميع الشركاء في التنمية، من دول مانحة، ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية، ووزارات وبلديات وجهات رسمية اخرى معنية. ان عدم قيام الدولة بدورها التنسيقي والتخطيطي هذا، يعني بكل بساطة ان التدخلات ستبقى عشوائية، وغير فعالة على المدبين المتوسط والبعيد.

ثاني هذه الشروط، هو ان يرتقي التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة الى مستوى ارقي مما هو عليه الان. لقد دلت التجربة ان اسلوب التدخل القائم على المبادرة الفردية المستقلة لكل منظمة غير حكومية دون التنسيق مع المنظمات الاخرى، محدود الفعالية ويمكن ان ينتج عنه مستوى مرتفع من هدر الموارد والوقت والازدواجية. ان اولوية وضع اطار عام مشترك لاستراتيجية وطنية لتنمية الجنوب، يتطلب بدوره ان تنشئ المنظمات غير الحكومية الراغبة بالتدخل شبكات تنسيقية فيما بينها من اجل التكامل وتوزيع المهام فيما بينها، والتنسيق مع الدولة والدول المانحة، في اطار هذه الاستراتيجية الموحدة. ونحن نشجع المنظمات غير الحكومية الراغبة في العمل في الجنوب على المبادرة الى التنسيق فيما بينها، ونضع كل امكانيات الوزارة ولاسيما مراكز الخدمات الانمائية العاملة في المنطقة بتصرف هذا الجهد التنسيقي المطلوب.

وثالث هذه الشروط، يختص بالدول والمنظمات الدولية المانحة، وهي ان تعطي الاولوية في تخصيص الموارد المتوفرة لديها، للاطر التنسيقية القائمة بين منظمات القطاع الاهلي، وبين هذا الاخيرة والحكومة، ولا سيما تلك التي تلتزم بالعمل ضمن اطار الاولويات والتدخلات المحددة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الجنوب. ان الاسلوب الذي تلجأ اليه المنظمات الدولية احيانا، والذي يقوم على تمويل انشطة منظمة غير حكومية معينة، او اكثر، تعمل بشكل شبه منفرد، هو اسلوب غير مناسب في الظرف الحالي تحديدا. والاسلوب البديل، هو ان تبذل جهود مشتركة لتحديد الاطار العام المشترك. وبعد ذلك يكون للمبادرات المستقلة ما يجمعها وينسق جهودها بشكل موضوعي.

هذه كانت بعض الافكار التي توجه عملنا كوزارة شؤون اجتماعية. ونحن بدأنا بالتحضير للخطوات العملية لنشاط الوزارة انسجاما مع هذه الافكار، ولا سيما التحضير لدراسة سريعة للاحتياجات تشمل ٢٠٠ قرية مشمولة ببرنامج التنمية، يشكل نوعا من مستند مرجعي للوزارة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتحديد الاولويات، ومشاريع التدخل الملموسة في القرى. ونحن نأمل ان تتوفر لنا الموارد المطلوبة، للشروع في تنفيذ هذه الدراسة على الفور، لتشكل نقطة انطلاق علمية لعملنا جميعا.

نتمنى لهذا المؤتمر النجاح.
وشكرا.

توضيح

لقد تم اعداد هذه التقارير الموجزة لاقضية الجنوب التي كانت كليا او جزئيا تحت الاحتلال، لتزويد المعنيين بصورة وافية الى حد ما عن أهم الخصائص الطبيعية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الاقضية.

وهذه النصوص هي تلخيص لمونوغرافيات اكثر تفصيلا اعدت لكل اقضية لبنان، بالتعاقد مع مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، في اطار مشروع تحسين احوال المعيشة المشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. وهذه السلسلة من ٢٦ كتابا عن ٢٦ قضاء في لبنان، هي قيد الاعداد حاليا.

شارك في اعداد هذه التقارير:

- قضاء جزين: الدكتور شبيب دياب، وموظفي مركز الخدمات الانمائية في جزين ولبعا.
- قضاء صور: الدكتور شبيب دياب، وموظفي مركز الخدمات الانمائية في صور والشهابية.
- قضاء بنت جبيل: الدكتور علي بزي، وموظفي مركز الخدمات الانمائية في بنت جبيل وتبنين.
- قضاء مرجعيون: الدكتور علي بزي، وموظفي مركز الخدمات في مرجعيون والخيام.
- قضاء حاصبيا: الدكتور علي بزي، وموظفي مركز حاصبيا.
- فريق عمل تحسين احوال المعيشة: د. مروان حوري، اديب نعمه، مظهر الحركة، سوسن المصري، ريما نور الدين.

أما لجهة مصادر البيانات الأساسية الواردة في هذه التقارير، فهي:

١. مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوق الامم المتحدة للسكان، ١٩٩٦.
٢. المسح الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي، ١٩٩٦.
٣. خارطة احوال المعيشة في لبنان، وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ١٩٩٨.
٤. الاحصاء الزراعي، وزارة الزراعة، ١٩٩٧.
٥. المركز التربوي للبحوث والانماء.
٦. قاعدة البيانات المتوفرة لدى وزارة الشؤون ا لاجتماعية.

ملاحظة: لقد تم تلخيص التقارير من قبل فريق عمل مشروع تحسين احوال المعيشة، على اساس المسودات المتوفرة حاليا، وقبل انجاز عمليات التدقيق النهائية. وسوف يتم اصدار الصيغة النهائية لهذه الدراسات مع بداية عام ٢٠٠١.

قضاء جزين

موجز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

وزارة الشؤون الاجتماعية

قضاء جزين

الاطار العام

يقع قضاء جزين في الجزء الشمالي من محافظة الجنوب، يحده من الشمال قضاء الشوف ويفصله عن أقليم الخروب وادي بسري ، ومن الشرق قمم جبل نيحا التي تفصله عن البقاع الغربي، ويفصل نهر الليطاني بينه وبين قضاءي حاصبيا ومرجعيون من الشرق أيضا ، ويحده من الغرب قضاءي النبطية وصيدا. تبلغ مساحة هذا القضاء ٢٤٥٢١ هكتارا، وليس له منافذ على البحر. ويقع في معظمه على مرتفع عال من السلسلة الغربية لجبال لبنان. مركزه جزين وتقع على علو ٩٥٠ مترا وأعلى قراه زحلتا (١١٠٠ متر) ، و ينخفض إرتفاعها إلى ٣٠٠ متر عن سطح البحر. ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار في قضاء جزين ٥٦ يوما في السنة، ويبلغ المعدل العام للتهاطل ١٣٢٠ سنتم في السنة.

قرى القضاء

بعض أهم قرى قضاء والتي لها مجالس بلدية هي: جزين - بكاسين - الريحان - عازور - بتدين اللقش - وادي جزين - زحلتي - حيطورة - اللويزة - صباح - المكنونية - بنواتي - جرنايا - صيدون - الحمصية - مشموشة - كفرحونة - مليخ - عرمتى - لبعا - روم - كفرفالوس - صفاريه - العيشية - كرخا - سينا - عاريه - فيتولي - سجد.

السكان

بلغ عدد السكان المقيمين في قضاء جزين ١٤٦٢٥ نسمة أي ما يعادل ٠,٥% من سكان لبنان موزعين على ٤١٩٦ أسرة فيكون متوسط عدد أفراد الأسرة ٣,٤٨ شخصا (المتوسط العام في لبنان ٤,٦٧). يعتبر قضاء جزين من المجتمعات الهرمة سكانيا، إذ يشكل من هم دون الخامسة عشرة ١٩,٥% من السكان وهي نسبة منخفضة جدا قياسا على المستوى اللبناني (٢٩,٣%)، لذلك نجد أيضا إرتفاعا في نسبة كبار السن (٦٥ وما فوق) إذ بلغت ١٥,٢% وهي أعلى بكثير مما هي عليه على المستوى الوطني (٦,٨%). وهذا يفسر إنخفاض معدل الإعالة الكلي في هذا القضاء إلى ٥٣,١ مقابل ٥٦,٧ في لبنان.

أحوال المعيشة في قضاء جزين

صدر عن وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، إستنادا إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشرا، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. وإستنادا إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف أوضاع الأقضية اللبنانية فيما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من

إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو التالي: منخفضة جدا، ومنخفضة (مجموعها يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جدا (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

وقد بينت الدراسة، ما يلي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١% من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٧,١% من الأسر (و ٦,٨% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠% من الأسر (و ٢٨,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦% من الأسر (و٤٢,٢% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤% من الأسر (و ٢٢,٦% من الأفراد)، منها ٢١,٩% من الأسر (و١٩,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥% من الأسر (و٣,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – لبنان

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢.٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة – % للأسر والأفراد، لبنان.

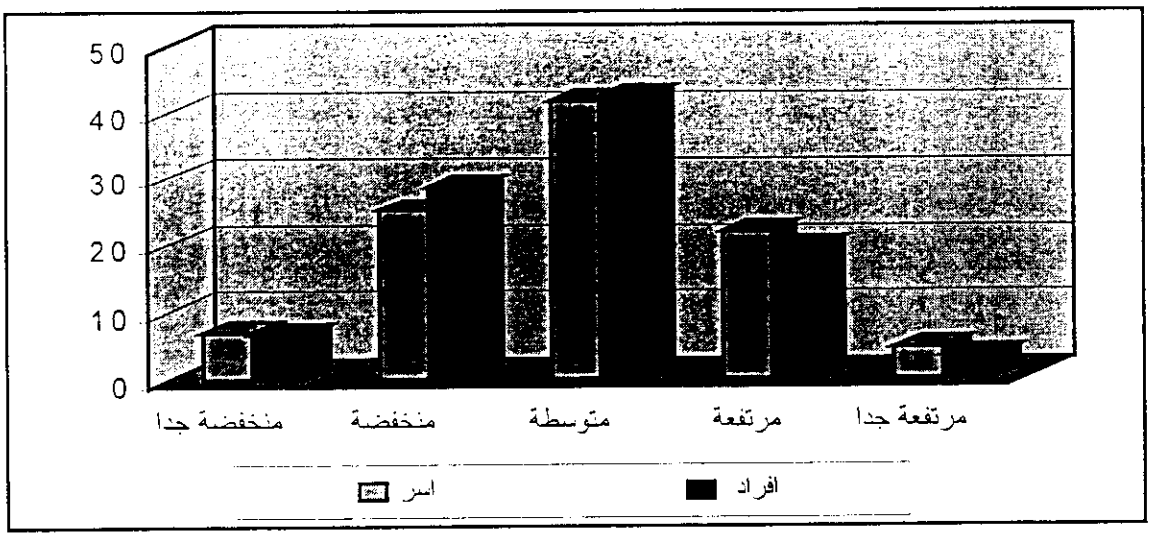

جزين في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة

أما بالنسبة لجزين، فقد أتت النتائج لتبين أن ٢٥,٨% من الأسر المقيمة في جزين (٣٠,٦% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى اسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٩,٨% من الأسر (و٤,٢% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٦,٠% من الأسر (و ٢٦,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٤٩,٨% من الأسر (٥٣,٨% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ١٤,٥% من الأسر (١٥,٧% من الأفراد)، منها ١٤,٣% من الأسر (١٥,٦% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و ٠,٢% من الأسر (٠,١% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – جزين

الميدان	منخفضة جدا	متخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	٢,٤	١١,٢	٢٩,٣	٤٧,٦	٩,٥	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٠,٥	١٠,٥	٧٧,٤	١١,٤	٠,٢	١٠٠
التعليم	٣٢,٦	١٠,٠	٢٤,٠	١٦,٢	١٧,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٢٨,٨	١٨,١	٣٤,٣	١٢,١	٦,٧	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٩,٨	٢٦,٠	٤٩,٨	١٤,٣	٠,٢	١٠٠
أفراد	٤,٢	٢٦,٤	٥٣,٨	١٥,٦	٠,١	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ويتبين من المقارنة الأولية، الإختلاف في التكوين الإجتماعي لقضاء جزين، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة بحسب نسبة الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الحادي عشر بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول التالي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب النسبة المئوية للأسر المحرومة من إجمال المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١. بنت جبيل	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,٣٤	١٠٠
٢. الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣. عكار	٦٣,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤. مرجعيون	٦٠,٠	٣٢,٣	٧,٦٣	١٠٠
٥. المنيه	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٥١	١٠٠
٦. بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧. صور	٤٥,٠	٤١,٠	١٤,٠	١٠٠
٨. حاصبيا	٤١,٥	٤٨,٤	١٠,١	١٠٠
٩. النبطية	٤٠,٠	٤٧,٤	١٢,٦	١٠٠
١٠. راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١. جزين	**٣٥,٧**	**٤٩,٨**	**١٤,٥**	**١٠٠**

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١٢. طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٢٦,٩	١٠٠
١٣. بشري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠
١٤. البترون	٣٤,٢	٤٥,٠	٢٠,٨	١٠٠
١٥. كل لبنان	**٣٢,١**	**٤١,٦**	**٢٦,٤**	**١٠٠**
١٦. بعبدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٧. الشوف	٣١,٠	٥٠,٠	١٩,٠	١٠٠
١٨. البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٣,٦	١٥,٨	١٠٠
١٩. جبيل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
٢٠. زغرتا	٢٩,٧	٤٣,٠	٢٧,٣	١٠٠
٢١. صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣,٠	١٠٠
٢٢. زحله	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٣. الكوره	٢٧,٠	٤٤,٧	٢٨,٣	١٠٠
٢٤. عاليه	٢٥,٠	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٥. المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٦. بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣,٠	١٠٠
٢٧. كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ولدى مقارنة توزع الأسر في جزين حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة الجنوب، يتبين ما يلي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (% أسر) في جزين مع محافظة الجنوب والمعدل الوطني

دليل أحوال المعيش	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
جزين	٩,٨	٢٦,٠	٤٩,٨	١٤,٣	٠,٢	١٠٠
الجنوب	٧,٣	٢٩,٦	٤٤,٧	١٦,٢	٢,٢	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء جزين (٣٥,٨%) توازي النسبة في محافظة الجنوب (٣٦,٩%) بينما هي أعلى بقليل من النسبة الوطنية (٣٢,١%). من جهة أخري، وأخذا بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء جزين من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٠,٤١%، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ٠,٦٠%، و٠,٣٢% من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء جزين يأتي في الترتيب الأخير بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في جزين والجنوب ولبنان

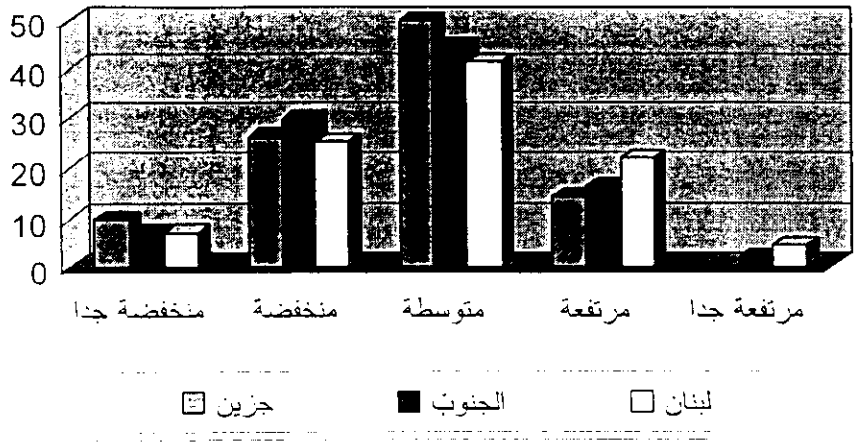

حصة جزين والجنوب من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (% من السكان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
جزين	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٥
الجنوب	٧,٧	١٠,٦	٩,٧	٦,٧	٤,٦	٩,١
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

الأوضاع المقارنة لجزين في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

كما سبقت الإشارة، فان خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضا تحليلا مقارنا لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة التالية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول التالي توزع الأسر في قضاء جزين حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في الجنوب ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (جزين، الجنوب، لبنان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن						
جزين	٢,٤	١١,٢	٢٩,٣	٤٧,٦	٩,٥	١٠٠
الجنوب	١١,٦	١٥,٩	٢٧,٤	٣٢,٢	١٣,٠	١٠٠
لبنان	١٠,١	١٥,٨	١٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
جزين	٠,٥	١٠,٥	٧٧,٤	١١,٤	٠,٢	١٠٠
الجنوب	٦,٣	٣,٢	٦٩,٥	١٦,٨	٤,٢	١٠٠
لبنان	١٠,٠	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٤	١٠٠
التعليم						
جزين	٣٢,٦	١٠,٠	٢٤,٠	١٦,٢	١٧,١	١٠٠
الجنوب	١٨,٣	١٨,٨	٣٤,٨	١٥,٨	١٢,٣	١٠٠
لبنان	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
جزين	٢٨,٨	١٨,١	٣٤,٣	١٢,١	٦,٧	١٠٠
الجنوب	٢٣,٠	٢٩,٣	٣٠,٦	١١,٣	٥,٧	١٠٠
لبنان	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وإستنادا إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو التالي:

أولا، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاث مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن وضع جزين على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة ١٣,٦% و ٢,٤%.

ثانيا، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاث مؤشرات أيضا هي: الإتصال بشبكة مياه للإستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الإتصال بشبكة صرف صحي. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥% من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠% تعيش في وضعية سيئة جدا. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (حوالي ٦٦% من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الإجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطي، ٦٩,٥% من الأسر في الجنوب، و٧٧,٤% من الأسر في جزين. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه و الصرف الصحي في جزين بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٠,٢% من الأسر، مقابل حوالي ٤,٢% في الجنوب و٨,٥% في لبنان. ويعني ذلك **أن مؤشر الحرمان فيما يخص المياه والصرف الصحي في قضاء جزين هو متدني جدا مقارنة بالجنوب، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.**

ثالثا، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الإلتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته،

تبين أن حوالي ٣٣% من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وان نصف هذه النسبة تقريبا هي وضعية حرمان شديد. **كما أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٤٢,٦% من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٣٢,٦% تعتبر محرومة جدا.**

رابعا، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاث مؤشرات هي التالية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الإقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). وإستنادا إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، إن حوالي ٤٢,٨% من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤% من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة الجنوب، فان هذه النسب تبلغ ٥٢,٣% (دون العتبة) منهم ٢٣,٠% ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جدا. وتبلغ النسب المقابلة لجزين ٤٦,٩% و ٢٨.٨%. ومرة أخرى **فإن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جدا (٢٨,٨%) هو أعلى من نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (١٨,١%)، مما يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء.**

على سبيل الخلاصة

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن جزين هو أحد الأقضية الطرفية المحرومة في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء جزين مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الحادي عشر حسب دليل أحوال المعيشة، الخامس عشر، السادس عشر والسابع عشر في كل من دليل الدخل، المياه والصرف الصحي والمسكن.

ترتيب جزين حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرمانا

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب جزين	١١	٢٦	١٧	١٦	١٥
القضاء الأكثر حرمانا	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

جزين في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

قسم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء جزين إلى ٣ مناطق فرعية هي مدينة جزين والضواحي القريبة، قضاء جزين الغربي، و قضاء جزين الجنوبي (أنظر الخريطة المرفقة). وإستنادا إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في جزين يبلغ ٧٤٠٩ مبنى، وهي تحتوي على ١٠١١ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ١١٣٦١ وحدة مبنى لشتى الإستعمالات. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في جزين حسب الجدول التالي:

المباني والمؤسسات في جزين حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع الجنوب ولبنان

	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مدينة جزين و الضواحي	٣٥٩٧	٤٨،٥	٧٤٤	٦٣،٦	٦٠٥٢	٥٣،٢
قضاء جزين الغربي	٢٥٧٥	٣٤،٧	٢٩٨	٢٩،٥	٣٧٨٠	٣٣،٣
قضاء جزين الجنوبي	١٢٣٧	١٦،٨	٦٩	٦،٩	١٥٢٩	١٣،٥
جزين	**٣٣١٠٣**	**١٠٠**	**٧٦١٠**	**١٠٠**	**٦٤٥٧٠**	**١٠٠**
الجنوب	٦٩٨٧٣	-	١٩٢١٠	-	١٥٢٣٦٧	-
لبنان	٥١٨٨٥٨	-	١٩٨٤٣٦	-	١٤٥٦٣٧٩	-

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٦.

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الإستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة.

وحدات المباني في جزين والجنوب حسب وجهة الإستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
جزين	%	٧٦،٤	٠،١٧	٢٣،٢	٠،١٤	١٠٠
الجنوب	%	٧٢،٩	٠،١٤	٢٦،٨	٠،٠٧	١٠٠
لبنان	%	٧٢،٩١	٠،٢١	٢٦،٦١	٠،٢٨	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

وحدات السكن: وجهة الإستعمال وتوفر الخدمات

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٥٧,٤ % من الوحدات المخصصة للسكن في جزين هي مساكن أساسية، وحوالي ٢١,٥ % هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٩,٩ %.

وحدات السكن في جزين حسب وجهة الإستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
جزين	عدد	٥٠٠٦	١٨٧٥	١٧٣٥	٩١	٨٧٠٧
	%	٥٧,٤	٢١،٥	١٩،٩	١،٠٥	١٠٠
الجنوب	عدد	٨٣٥٤٤	٦٧٤٣	١٩٣٢٣	١٧٣٢	١١١٣٤٢
	%	٧٥,٠٣	٦،٠٦	١٧،٣	١،٥٦	١٠٠
لبنان	عدد	٧٩١٩٥٨	٦٥٩٦٧	١٨٢٧٩٨	٢٧١٠٨	١٠٦٤٨٣١
	%	٧٤،٣٧	٥،٩١	١٧,١٧	٢،٥٥	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين جزين والجنوب ولبنان في أكثر من مجال.

نسب توفر الخدمات في مباني جزين بالمقارنة مع الجنوب ولبنان

	جزين	الجنوب	لبنان
مولد كهرباء	٣،٣٣	٧،٩٣	٩،١٣
بئر ارتوازي	٠،٤	٩،١٨	٨،٩٦
شبكة مياه	٩٠،٣	٨٣،٣٥	٧٩،٠٣
شبكة مجارير	٢٩،٥	٢٥،٩٤	٣٦،٥٦

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

ويتبين من الجدول السابق، إن الإختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المجارير، حيث أن نسبة ٧٠,٣% من المباني غير موصولة إلى شبكة المجارير في جزين، مقابل ٧٣,١% في الجنوب، و ٦٢,٤% في لبنان. أما لجهة توفر شبكة المياه، فتعتبر جزين من المصادر الرئيسية للمياه في لبنان.

المؤسسات الإنتاجية في جزين

بين الإحصاء وجود ٢٦٥٧ وحدة مخصصة لغير السكن في جزين، من أصلها ١٠١١ مؤسسة إنتاج، و ٥٦ مبنى تابع لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٤٨,١% أي أكثر من ضعف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٩,٩%).

توزيع وحدات غير السكن في جزين حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلا عمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
جزين	عدد	١٠١١	٥٦	٨٥	٥٩	١٢٧٨	١٦٨	–	٢٦٥٧
	%	٣٨	٢,١	٣,٢	٢,٢	٤٨,١	٦,٣	–	١٠٠
الجنوب	عدد	١٩٢١٠	٣٦٠	١٦٦٨	١٦٦٨	١٥٠٠٧	٣١٩٩	٩	٤١١٣٠
	%	٤٦,٧	٠,٨٨	٤,٠٦	٤,٠٦	٣٦,٥	٧,٧	٠,٠٢	١٠٠
لبنان	عدد	١٩٨٤٣٦	٣٧٨٦	١٧٠٣٦	٢٠٠١٧	١٠٣٢٧٨	٤٧٢٥٠	٦٨١	٣٩٠٤٨٤
	%	٥٠,٨٢	٠,٩٧	٤,٣٦	٥,١٣	٢٦,٤٥	١٢,١٠	٠,١٧	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في جزين، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمس عاملين، والتي تشكل ٩١,٤% من العدد الإجمالي للمؤسسات.

مؤسسات جزين حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ أو أكثر	لا جواب	مجموع
جزين	عدد	٩٢٥	٤٣	٤	٧	٢	١	٢٩	١٠١١
	%	٩١،٤	٤،٢	٠،٤	٠،٧	٠،٢	٠،١	٢،٨	١٠٠
الجنوب	عدد	١٧١٧٤	٧٨٥	٢٣١	١٢٩	٣٤	٢٦	٨٣١	١٩٢١٠
	%	٨٩،٤	٤،٠٩	١،٢	٠،٦	٠،١٨	٠،١٤	٤،٣	١٠٠
لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧,٤٠	٥,٥٣	١,٩٨	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٢٢	٣.٥٨	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الإقتصادية في جزين، فقد بين الإحصاء أن حوالي ٤,٥ % فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ١٣,٦ % من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ شهدا تأسيس ٦٢,٤ % من المؤسسات الباقية. أما في النصف الأول من التسعينات، فقد شهدت تأسيس ١٣,٣ % من المؤسسات العاملة.

مؤسسات جزين بالمقارنة مع الجنوب ولبنان حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٦٥-١٩٧٤	... ١٩٦٤	لا جواب	مجموع
جزين	عد	١٣	١١	١٣٥	١٧٠	٤٦١	١٣٨	٤٦	٣٧	١٠١١
	%	١,٢٩	١,٠٩	١٣,٣	١٦,٨	٤٥,٦	١٣,٦	٤,٥	٣,٦	١٠٠
الجنوب	عد	١٥٩٢	١٧٩٨	٥٨٤١	٢٨٦٤	٣٤٣٧	١١٣٢	١١٣٣	١٤,٦	١٩٢١٠
	%	٨,٢	٩,٣	٣٠,٤	١٤,٩	١٧,٨	٥,٩	٥,٩	٧,٣	١٠٠
لبنان	عد	١٣٨٣٦	١٧٣٦٣	٥٣٥١١	٢٨١١٥	٣٨١٣٢	١٧٦٩٨	١٣٦٦٠	١٦٠٨٧	١٩٨٤٣٦
	%	٦,٩٧	٨,٧٥	٢٦,٩٧	١٤,١٧	١٩,٢٢	٨,٩٢	٦,٨٨	٨,١١	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

أنواع نشاط المؤسسات الإقتصادية في جزين

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في جزين ١٠١١ مؤسسة. حوالي ٦٣,٦ % موجودة في مدينة جزين و الضواحي، ٣٤,٧ % في منطقة القضاء الغربي و حوالي ٦,٩% في جنوب جزين. الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩١,٤%). وتعمل نسبة ٣٤,٦% في تجارة المفرق، و ٨,٩% في بيع وصيانة المركبات، و ١٥,٥% في الزراعة، والفنادق والمطاعم (٦,٧%)، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

المؤسسات الإنتاجية في جزين والجنوب، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد ونسبة مئوية)

	عدد المؤسسات في جزين	عدد المؤسسات في الجنوب	% لجزين نسبة إلى الجنوب	% من إجمالي المؤسسات في جزين
الزراعة والتعدين	١٥٧	١١٧٠	١٣,٤٢	١٥,٥٣
صيد الأسماك	–	–	–	–
صنع المنتوجات الغذائية والتبغ	٥٢	٦١٩	٨,٤٠	٥,١٤
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	١٠	٣٣٤	٢,٩٩	٠,٩٩
صنع الخشب والورق	١١	١٩٨	٥,٥٦	١,٠٩
الطباعة والنشر	٠	٣٨	–	–
صنع المنتجات غير المعدنية	٢١	٢٩٨	٧,٠٥	٢,٠٨
صنع المنتجات المعدنية	٢٨	٦٧٢	٤,١٧	٢,٧٧
صنع الآلات والمعدات	١	١٠٩	٠,٩٢	٠,١٠
صنع المفروشات	١٢	٥٣٦	٢,٢٤	١,١٩
الماء والكهرباء والغاز	١١	٨١	١٣,٥٨	١,٠٩
البناء	٤	١٩١	٢,٠٩	٠,٤٠
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	٩٠	٢٥١٢	٣,٥٨	٨,٩٠
تجارة الجملة	٢٣	٥٠٥	٤,٥٥	٢,٢٧
تجارة المفرق	٣٥٠	٨٠١٩	٤,٣٦	٣٤,٦٢

	عدد المؤسسات في جزين	عدد المؤسسات في الجنوب	% لجزين نسبة إلى الجنوب	% من إجمالي المؤسسات في جزين
الفنادق والمطاعم	٦٨	١٠٤٣	٦،٥٢	٦،٧٣
النقل	٠	١٩	–	–
الأنشطة المساعدة للنقل	٢	٩٤	٢،١٣	٠،٢٠
البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية	٢١	١٥٢	١٣،٨٢	٢،٠٨
الوساطة المالية	٢	٦٠	٣،٣٣	٠،٢٠
التأمين	٢	٢٥	٨،٠٠	٠،٢٠
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٢	٣١	٦،٤٥	٠،٢٠
الأنشطة العقارية	١	٤٥	٢،٢٢	٠،١٠
تأجير الآلات والمعدات	٠	٣٦	–	–
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	١	١٣	٧،٦٩	٠،١٠
الأنشطة التجارية الأخرى	٢٠	٤٢١	٤،٧٥	١،٩٨
الإدارة العامة والضمان	١٤	٢٧	٥١،٨٥	١،٣٨
التعليم	٧	٢١٢	٣،٣٠	٠،٦٩
الصحة والعمل الإجتماعي	٤٧	٧٤٢	٦،٣٣	٤،٦٥
أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية	٣	٥٥	٥،٤٥	٠،٣٠
الأنشطة الترفيهية الأخرى	١٥	٢١٥	٦،٩٨	١،٤٨
الخدمات للأفراد	٣٦	٦٨٣	٥،٢٧	٣،٥٦
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٠	٤٦	–	–
غير محدد	٠	٩	–	–
المجموع	١٠١١	١٩٢١٠	٥،٢٦	١٠٠،٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الاحصاء المركزي - ١٩٩٦.

القوى العاملة والنشاط الاقتصادي

يشكل الناشطون إقتصاديا ٣١ % من مجموع السكان في قضاء جزين وهي نسبة مطابقة تقريبا لمعدل النشاط العام في لبنان(٣١,٦%). تبلغ نسبة البطالة بين القوى العاملة ١٠,٩ % وهي أكثر إرتفاعا من نسبة البطالة في لبنان عامة (٧%)، ونعتقد أن ذلك يعود إلى الأوضاع الأمنية التي سادت في القضاء وإقفال المؤسسات الإقتصادية وهجرة السكان عامة. وتنتشر البطالة بشكل أساسي في الأعمار الشابة.ويشكل المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل الغالبية العظمى من المتعطلين

توزع الناشطين اقتصاديا حسب المهن

المهن	النسبة
يعملون في الزراعة والصيد	٦,٥ %
يعملون في الصناعة وإمدادات الماء والكهرباء ...الخ.	١٨,١ %
يعملون في التشييد والبناء	١٠,٧ %
يعملون في الخدمات على إختلافها تجارة، مصارف، تعليم، صحة	٦٤,٦ %
يعملون في الزراعة	٨,٣ %
يعملون في الصناعة وبشكل خاص الصناعة التحويلية	١١ %
يعملون في قطاع التشييد والبناء	١٦,٦ %.

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

تساهم المرأة بنسبة ٢٢,٩% من القوى العاملة في هذا القضاء.وهي نسبة أعلى مما هي عليه في لبنان عامة (٢٠,٣%) ويعمل ١٤,٥% منهن في قطاع الزراعة مقابل(٦,٥% من الذكور). ومنهن أيضا ٩,٣% يعملن في قطاع الصناعة والباقي ٧٦,٣% منهن يعملن في قطاع الخدمات.

الزراعة

يعتبر قضاء جزين من المناطق الغنية بالأحراج ،وتقدر مساحة الأراضي المغطاة بالغابات والأحراج بما فيها الأراضي المهجورة التي غطتها الشجيرات أو كساء نباتي كثيف ٦٧٤٢ هكتارا ، كما أن هنالك ١٢٣٩٦ هكتارا من المراعي محسوبة ضمنها الأراضي غير الصالحة للزراعة.

تشكل الأراضي المزروعة في قضاء جزين حوالي ١٧% من مساحته الكلية البالغ ٢٤٥٢١ هكتارا ومنها ٢٨١٧ دونما زراعات بعلية و ١٢٥٢ هكتارا زراعات مروية و ١٩ هكتارا للزراعة المحمية. ويعمل بعض المزارعين في القرى في تربية النحل. وتربى المواشي في هذا القضاء ويقدر عدد الأبقار ٩٨٧ رأسا والأغنام ١٣١٩ والماعز ١٠٣٤٥. أما الدواجن فيقدر عددها ب ٣٥ ألف طير.

وتعاني الزراعة في قضاء جزين كما في لبنان عامة من مشاكل لخصها المزارعون كما يلي:

- ارتفاع كلفة الإنتاج مما يحرمهم القدرة على منافسة الإنتاج الخارجي.
- عدم توفر زراعات بديلة للزراعات غير المربحة.
- غياب دراسات للسوق الاستهلاكي والعرض والطلب لحماية المنتوجات من الكساد والذي يطال ثلثي الإنتاج.
- إقفال الأسواق الخارجية بوجه الإنتاج اللبناني،وعدم تصنيع الفائض.
- عدم تطبيق الرزنامة الزراعية .
- عدم مراقبة الأدوية والأسمدة من قبل السلطات المعنية لجهة الأسعار والنوعية.
- عدم وجود مختبرات تربة ومختبرات ورقية.

الصناعة

يعمل في قضاء جزين ٥٨ مؤسسة صناعية حسب إحصاء ٩٤ منها مؤسسة واحدة (تستخدم أكثر من ١٠ عمال) و٤ مؤسسات (تستخدم ٥-١٠ عمال) والباقي مؤسسات صغيرة تستخدم أقل من ٥ عمال.

من أهم المشكلات التي تعاني منها الصناعة الجنوبية عامة هي الشروط التعجيزية التي تفرضها المصارف للتسليف، فإذا كانت حصة الصناعة في لبنان ١٢,٧ % من مجموع التسليفات عام ١٩٩٩ فإن حصة الجنوب بكامله لا تصل إلى ٠,٥% من المجموع.

وتتلخص مطالب الصناعيين بما يلي:

- تأمين القروض الميسرة طويلة الأمد للصناعات المتوسطة والصغيرة.
- إعادة النظر برسوم الضمان وتخفيض رسم الكهرباء.
- أمين مناطق صناعية بأسعار تشجيعية.

- تسهيلات وتخفيضات ضريبية.
- المساعدة في تصريف الإنتاج الزراعي.
- تشجيع وتسهيل الرخص للصناعات الحرفية في الريف الجنوبي.

يمتاز قضاء جزين بكثرة ينابيعه المنتشرة في القرى المختلفة وأهمها نبع الطاسة الذي يغذي بمياه الشفة قسما من قرى القضاء إضافة إلى مدينة النبطية وبعض القرى المجاورة.

التعليم

تبلغ نسبة الأمية في قضاء جزين ١٤,٢% وهي قريبة لما هو عليه الحال في لبنان عامة (١٣,٦%) بين السكان بعمر ١٠ سنوات وأكثر.والأمية أكثر ارتفاعا بين الإناث ١٩,٨% مقابل ٨,٣% بين الذكور دائما بعمر ١٠ سنوات وأكثر.

يدخل كل الأولاد الذكور المدرسة وليس هنالك أي تسرب مدرسي حتى سن ١٥ ويحصل التسرب فقط بعمر ١٦ و ١٧ وهي نسبة مقبولة حيث تبلغ نسبته لهذه الفئة العمرية ٢٥ % فقط. حسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن). وكل البنات يدخلن المدرسة في هذا القضاء ويحصل التسرب المدرسي لمن هن بعمر ١٢-١٧ وتبلغ نسبته إلى مجموع الفتيات من ذات الفئة العمرية ٩,٦% فقط.

بلغ مجموع المدارس العاملة في قضاء جزين ٢٤ مدرسة ١٧ منها مدارس رسمية و ٤ مدارس خاصة وثلاثة مدارس خاصة مجانية. (٥٦%). يستقبل التعليم الرسمي ٤٥,٧% من تلاميذ القضاء ويستقبل التعليم الخاص المجاني المدعوم من الدولة ١٩,٣% فتكون حصة التعليم الخاص ٣٥ % فقط من التلاميذ. لم يتغير عدد المدارس بين عامي ٩٨ و ٩٩ كما حصل في أقضيه الجنوب ومن المتوقع أن يزداد عدد التلاميذ في الأعوام القادمة مع عودة السكان إلى قراهم بعد الإنسحاب الإسرائيلي الذي حصل من جزين وبعض القرى المجاورة.

يبلغ متوسط عدد التلاميذ في الصف الواحد لهذا القضاء ١٠ تلاميذ حسب إحصاء عام ٩٧. كما أنه لا يوجد في مدارس هذا القضاء قاعات غير صالحة وإن كان هنالك بضعة غرف تستوجب إصلاحات بسيطة.

الصحة

انعكس تضاؤل عدد السكان في قضاء جزين سلبا على توفر الخدمات الصحية، واقتصر نشاط هذا القطاع على المستشفى الحكومي الذي يضم ١٥ سريرا وغرفة للعمليات وأخرى للتوليد وغرفة للعناية الفائقة ومثلها للطوارئ. كما يوجد ١٠ مراكز صحية ومستوصف. وقد شاركت هذه المستوصفات في حملات التلقيح وبرامج الرعاية الصحية الاولية.

خلاصة

يقع قضاء جزين على مرتفع عال جنوب السلسلة الغربية لجبال لبنان ويمتد غربا على الهضاب نحو البحر دون أن يصلها.ومركزه بلدة جزين على علو ٩٠٠ متر عن سطح البحر. إشتهرت بصناعتها الحرفية، وفيها يتركز عدد من الإدارات العامة وهي في منطقة وسط بين

سائر الجنوب والبقاع الغربي وجبل لبنان، وتربطها بهم شبكة من الطرقات معظمها كان معطلا حاليا بسبب الإحتلال الإسرائيلي والتدابير الأمنية.

يتميز هذا القضاء بغنى ثروته الحرجية والمائية ومقالع الصخر الجزيني المميز، وخدماته السياحية ومطاعمه خلال فصل الصيف.

يبلغ عدد سكان القضاء المقيمين حوالي ١٥ ألف نسمة ومعظمهم من الموارنة، ويعود إنخفاض عدد السكان إلى النزوح الذي أثر في التركيب السكاني، وإلى إستقرار الأسر الشابة خارج القضاء.

يعمل ثلثا القوى العاملة في قطاع الخدمات خاصة الإدارة والتعليم، و ١٦% تقريبا في التشييد والبناء، و ١١ % في الصناعة، وحوالي ٨% في الزراعة. وتنشط في المدينة الصناعات الحرفية النسيجية والغذائية والمعدنية التي إشتهرت بجمالها وجودتها وقد تطورت من صناعة السكاكين إلى أدوات المائدة والخناجر والسيوف والأدوات المكتبية.

تعيش معظم الأسر في منازل مستقلة (٦٥%)، ويملك حوالي ٨٠% المقيمين منازلهم وهي منطقة ريفية بكل معنى الكلمة.

تبلغ نسبة الأمية في القضاء ١٤% تقريبا، والنساء أكثر متابعة للتحصيل المدرسي، ولا يبدأ تسرب الذكور قبل الخامسة عشرة من العمر، ويسود فيه التعليم باللغة الفرنسية ويستوعب القطاع الخاص ثلث التلاميذ.

يعتبر قضاء جزين من الأقضية الأكثر إشباعا للحاجات الأساسية، وبسبب ضآلة عدد سكانه قلت الجمعيات الأهلية وتتركز معظمها في جزين.وكذلك الأنشطة الرياضية والثقافية،ونظرا لحساسية موقعها الجيوسياسي كانت مقرا للموقد الرسولي البابوي.

المستشفى الحكومي هو المستشفى الوحيد في جزين ويقدم الخدمات الصحية للسكان، وكذلك عشرة من المستوصفات الأهلية والحكومية التي تساهم مع المؤسسات الدولية في إنجاح البرامج الصحية الوقائية لا سيما ما يتعلق بالتلقيح وصحة الأم والطفل.

قضاء بنت جبيل

موجز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

وزارة الشؤون الاجتماعية

قضاء بنت جبيل

الوصف العام

يقع قضاء بنت جبيل، على الحدود الجنوبية للبنان، في القسم الجنوبي لمحافظة النبطية. هو جزء من جبل عامل، مثلث الشكل، قاعدته واسعة وهي محاذية للحدود مع فلسطين المحتلة، ويحده من الغرب قضاء صور، ومن الشمال قضاء النبطية ومن الشرق قضاء مرجعيون. تبلغ مساحة قضاء بنت جبيل ٢٧١٦٤ هكتارا. الطبيعة الجغرافية للقضاء مؤلفة من مرتفعات تعلو تارة ثم تهبط، وهي جزء من تلال ومرتفعات جبل عامل. تتخلله بعض المسطحات الصغيرة، و بعض الأودية. معدل هطول الأمطار السنوي في القضاء يبلغ ٧٥٠ ملم، وهي كحد أعلى ١١٥٨ ملم، وكحد أدنى ٤٢٦ ملم، أما عدد الأيام الممطرة فهو ٥٦ يوم تقريبا.

قرى القضاء

يتألف قضاء بنت جبيل إداريا من: **مدينة بنت جبيل** وهي مركز القضاء، وتقسم إلى خمسة أحياء: البركة، الجامع، الحسينية، الحوارة، عين الصغيرة، تتوزع فيها **٣٧ قرية ومزرعة** هي التالية: برج قلوية، برعشيت، بيت ليف، بيت ياحون، بير السناسل، تبنين، جباب العرب، جميجمة، حاريص، حانين، حداثا، خربة سلم، دبل، دير انطار، راميه، رشاف، رميش، سلطانية، شقرا، صربين، صفد البطيخ، الطيري، عيتا الزط، عيتا الشعب، عيترون، عين إبل، عيناتا، غندورية، فرون، قوزح، قلاوية، كفردونين، كفرا، كونين، مارون الرأس، يارون، ياطر.

السكان

قدر عدد السكان المقيمين في قضاء بنت جبيل عام ١٩٩٦ بـ ٥٢٧١٠ نسمة ويعادلون ١,٧% من سكان لبنان. يشكل اللبنانيون ٩٩,٩٥ % منهم. مجتمع قضاء بنت جبيل فتي سكانيا، لأن الأشخاص دون الخامسة عشرة يشكلون اكثر من ثلث السكان، وهي نسبة مرتفعة قياسا مع لبنان، إذ تبلغ ٢٩,٣ %. في المقابل تتدنى نسبة الفئات العمرية في سن العمل من عمر ١٥-٦٤ سنة من الجنسين، وبفارق بارز عن النسبة إلى لبنان ككل، يبلغ ٥،٣١ %عند الذكور، و٥ %عند الإناث. وسبب ذلك النزف السكاني المستمر بمغادرة الشباب بهجرات كثيفة ومتلاحقة، ولاسيما الذكور منهم.

التوزيع السكاني حسب الجنس والفئات العمرية في بنت جبيل ولبنان

الفئة العمرية	٠ - ١٤	١٥ - ٦٤	٦٥ - وما فوق
النسبة في بنت جبيل	% ٣٣,٧٣	% ٥٨,٣٨	% ٧,٨٨
النسبة في لبنان	**% ٢٩,٣٣**	**% ٦٣,٧٦**	**% ٦,٨**
نسبة الاناث	% ٣٢,٨٢	% ٥٩,٣	% ٧,٨٨
النسبة في لبنان	**% ٢٨,١٩**	**% ٦٤,٨٢**	**% ٦,٩٩**
نسبة الذكور	% ٣٤,٧٢	% ٥٧,٣٩	% ٧,٨٩
النسبة في لبنان	**% ٣٠,٤٩**	**% ٦٢,٧**	**% ٦,٨١**

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

نسبة السكان بعمر ٦٥ سنة وما فوق في قضاء بنت جبيل، تزيد عن النسبة العامة في لبنان ما يقارب ١ %. اما لجهة الاسر، ففي قضاء بنت جبيل ١٠٨٩٦ أسرة. ويبلغ متوسط حجم الاسرة ٤,٨ اشخاص، مقابل متوسط وطني يبلغ ٤,٧ اشخاص.

أحوال المعيشة في القضاء

صدر عن وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، إستنادا إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشرا، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. وإستنادا إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية فيما يختص بالمؤشرات المشار إليها، بالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو التالي: منخفضة جدا، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جدا (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الإطلاع عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج فيما يختص ببنت جبيل، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد النبطية ولبنان، والترتيب العام لبنت جبيل ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – لبنان

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وقد بينت الدراسة، ما يلي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١% من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر

ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٧,١% من الأسر (و ٦,٨% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠% من الأسر (و٢٨,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦% من الأسر (و٤٢,٢% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤% من الأسر (و ٢٢,٦% من الأفراد)، منها ٢١,٩% من الأسر (و١٩,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥% من الأسر (و٣,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة – النسبة المئوية للأسر والأفراد، لبنان

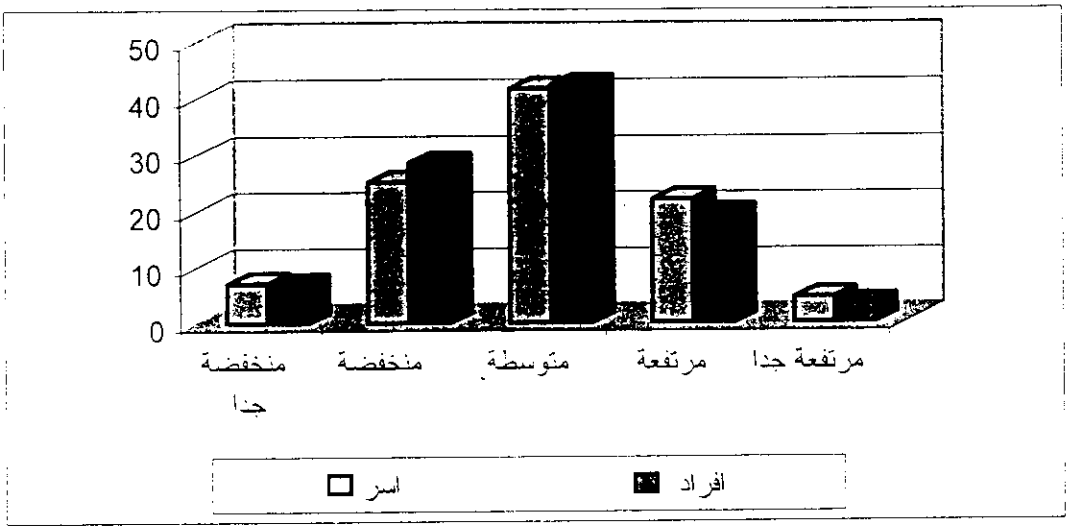

بنت جبيل في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة

أما بالنسبة لبنت جبيل، فقد أتت النتائج لتبين أن ٦٧,٢% من الأسر المقيمة في بنت جبيل (و ٧٠,٠% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٢٠,٠% من الأسر (و١٧,٥% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٤٧,٢% من الأسر (و٥٢,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٢٨,٥% من الأسر (و٢٧,١% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٤,٣% من الأسر (و ٣,٠% من الأفراد)، منها ٤,١% من الأسر (و٢,٨% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٢% من الأسر (و٠,٢% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – بنت جبيل

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٣,٣	١٨,٥	٣٠,٩	٢٨,٨	٨.٥	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٤٩,٩	٤,٦	٤٤,٩	٠,٢	٠,٣	١٠٠
التعليم	٢٨,٥	٢٣,٢	٣٠,٧	١٠,٩	٦,٧	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٣٤,٥	٢٧,٢	٢٥,٧	٥,٥	٧,١	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٢٠,٠	٤٧,٢	٢٨,٥	٤,١	٠,٢	١٠٠
أفراد	١٧,٦	٥٢,٤	٢٧,١	٢,٨	٠,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ويتبين من المقارنة الأولية، الإختلاف الكبير في التكوين الإجتماعي لقضاء بنت جبيل، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الأول بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول التالي:

ترتيب الأقضية حسب النسبة المئوية للأسر المحرومة من إجمال المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١. **بنت جبيل**	**٦٧,٢**	**٢٨,٥**	**٤,٣٤**	**١٠٠**
٢. الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣. عكار	٦٣,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤. مرجعيون	٦٠,٠	٣٢,٣	٧,٦٣	١٠٠
٥. المنيه	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٥١	١٠٠
٦. بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧. صور	٤٥,٠	٤١,٠	١٤,٠	١٠٠
٨. حاصبيا	٤١,٥	٤٨,٤	١٠,١	١٠٠
٩. النبطية	٤٠,٠	٤٧,٤	١٢,٦	١٠٠
١٠. راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١. جزين	٣٥,٧	٤٩,٨	١٤,٥	١٠٠
١٢. طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٢٦,٩	١٠٠
١٣. بشري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠
١٤. البترون	٣٤,٢	٤٥,٠	٢٠,٨	١٠٠
١٥. **كل لبنان**	**٣٢,١**	**٤١,٦**	**٢٦,٤**	**١٠٠**
١٦. بعبدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٧. الشوف	٣١,٠	٥٠,٠	١٩,٠	١٠٠
١٨. البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٣,٦	١٥,٨	١٠٠
١٩. جبيل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
٢٠. زغرتا	٢٩,٧	٤٣,٠	٢٧,٣	١٠٠
٢١. صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣,٠	١٠٠
٢٢. زحله	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٣. الكورة	٢٧,٠	٤٤.٧	٢٨,٣	١٠٠
٢٤. عاليه	٢٥,٠	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٥. المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٦. بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣,٠	١٠٠
٢٧. كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ولدى مقارنة توزع الأسر في بنت جبيل حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة النبطية، يتبين ما يلي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (% أسر) في بنت جبيل مع محافظة النبطية والمعدل الوطني

دليل أحوال لمعيشة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
بنت جبيل	٢٠,٠	٤٧,٢	٢٨,٥	٤,١	٠,٢	١٠٠
النبطية	١٣,٣	٣٧,٦	٣٩,٨	٨,٧	٠,٥	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء بنت جبيل (٦٧,٢%) تبلغ حوالي ضعف النسبة على الصعيد الوطني (٣٢,١%). ولكن ما هو أكثر أهمية، هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جدا) مرتفعة للغاية في قضاء بنت جبيل إذ تبلغ ٢٠,٠% من المقيمين في القضاء(ثلاث اضعاف المعدل الوطني)، ومرتفعة في محافظة النبطية (١٣,٣%) إذ تبلغ ضعف المعدل الوطني البالغ ٧%.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في بنت جبيل والنبطية ولبنان

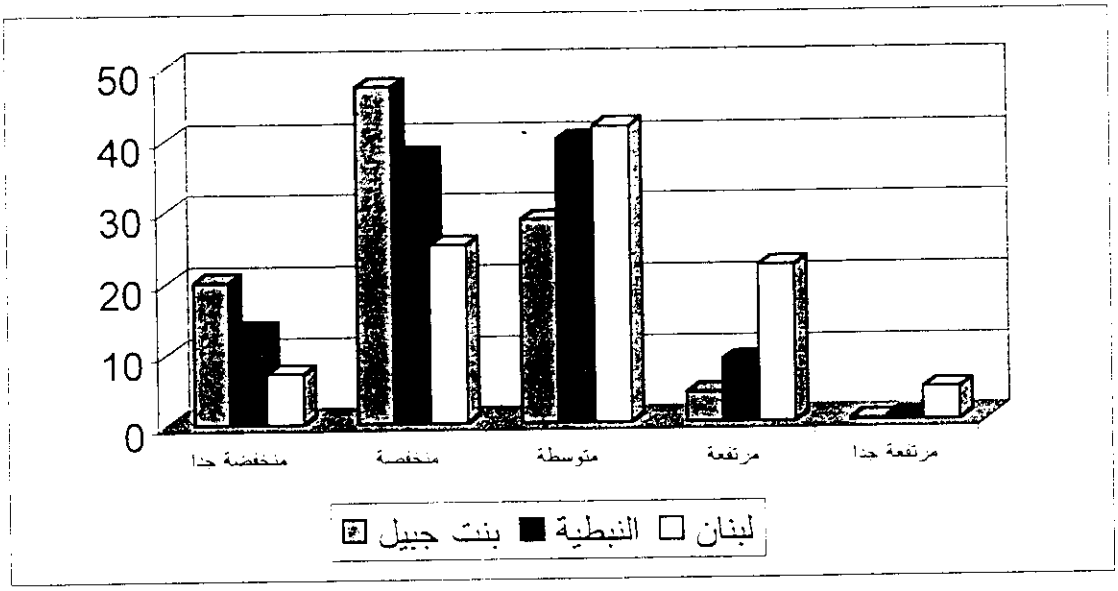

الأوضاع المقارنة لبنت جبيل في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضا تحليلا مقارنا لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة التالية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول التالي توزع الأسر في قضاء بنت جبيل حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في النبطية ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (بنت جبيل، النبطية، لبنان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن						
بنت جبيل	١٣,٣	١٨,٥	٣٠,٩	٢٨,٨	٨,٥	١٠٠
النبطية	٨,٨	١٨,٩	٣٢,٨	٣١,٧	٧,٩	١٠٠
لبنان	١٠,١	١٥,٨	١٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
بنت جبيل	٤٩,٩	٤,٦	٤٤,٩	٠,٢	٠,٣	١٠٠
النبطية	١٩,٩	٤,٩	٦٨,٥	٥,٢	١,٥	١٠٠
لبنان	١٠,٠	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٤	١٠٠
التعليم						
بنت جبيل	٢٨,٥	٢٣,٢	٣٠,٧	١٠,٩	٦,٧	١٠٠
النبطية	٢٥,٦	٢٠,٠	٣١,٤	١٣,٣	٩,٧	١٠٠
لبنان	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
بنت جبيل	٣٤,٥	٢٧,٢	٢٥,٧	٥,٥	٧,١	١٠٠
النبطية	٢٨,٨	٢٩,٠	٢٩,٠	٨,٥	٤,٧	١٠٠
لبنان	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وإستنادا إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو التالي:

أولا، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاث مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة ان حوالي ٢٦% من الأسر في بنت جبيل تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠% يعيشون في ظروف متدنية جدا.

ثانيا، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاث مؤشرات أيضا هي: الإتصال بشبكة مياه للإستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الإتصال بشبكة صرف صحي. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥% من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠% تعيش في وضعية سيئة جدا. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (حوالي ٦٦% من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الإجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٨,٥% من الأسر في النبطية، و٤٤,٩% من الأسر في بنت جبيل. إلا أن

الإختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث أن نسبة ٤٩,٩% من الأسر في بنت جبيل تعتبر محرومة جدا من خدمات المياه والصرف الصحي في بنت جبيل، في حين أن هذه النسبة لا تبلغ سوى ٨,٨ % تقريبا في كل من النبطية و ١٠،١ % في لبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها من توزع خدمات المياه والصرف الصحي في بنت جبيل بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٠,٣% من الأسر، مقابل حوالي ١,٥% في النبطية. **ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي فيما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء بنت جبيل، مرتفع جدا مقارنة بالنبطية، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.**

ثالثا، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الإلتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم وأهمية المرحلة التعليمية. وإستنادا لتوزع هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، **يسجل قضاء بنت جبيل مؤشرات متدنية جدا لدليل التعليم، حيث أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٥١,٧ % من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٢٨,٥% تعتبر محرومة جدا.**

رابعا، المؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاث مؤشرات هي التالية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الإقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على عدد الأسرة). وإستنادا لتوزع دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن حوالي ٤٢,٨% من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و ١٩,٤% من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل.وفي محافظة النبطية، فإن هذه النسب تبلغ ٥٧,٨% (دون العتبة) منهم ٢٨,٨% ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جدا. وتبلغ النسب المقابلة لبنت جبيل ٦١,٧% ٣٤,٥%. وما **يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء بنت جبيل، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جدا (٣٤,٥%) هي أعلى من نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (٢٧,٢%)، مما يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء.**

على سبيل الخلاصة

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن قضاء بنت جبيل هو أحد الأقضية الطرفية الأكثر حرمانا في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء بنت جبيل مقارنة بالأقضية، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الأول من حيث شدة الحرمان حسب دليل أحوال المعيشة العام والمياه والصرف الصحي، ويأتي في الترتيب الرابع من حيث شدة الحرمان حسب دليل التعليم ومؤشرات الدخل.

ترتيب بنت جبيل حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرمانا

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب بنت جبيل	١	١٦	١	٤	٤
القضاء الأكثر حرمانا	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

بنت جبيل في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

قسم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء بنت جبيل إلى منطقتين فرعيتين هي: قضاء بنت جبيل الجنوبي، وقضاء بنت جبيل الشمالي. وإستنادا إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في بنت جبيل يبلغ ١٥٨١٢ مبنى، وهي تحتوي على ٢١٩٨ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٢٣٥٥١ وحدة مبنى لشتى الاستعمالات. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في بنت جبيل حسب الجدول التالي:

المباني والمؤسسات في بنت جبيل حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع محافظة النبطية ولبنان

مناطق فرعية	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القضاء الجنوبي	٦٧٥٢	٤٢,٧	١١٤٦	٥٢,١	٩٤٢٣	٤٠
القضاء الشمالي	٩٠٦٠	٥٧,٣	١٠٥٢	٤٧,٩	١٤١٢٨	٦٠
كل بنت جبيل	**١٥٨١٢**	**١٠٠**	**٢١٩٨**	**١٠٠**	**٢٣٥٥١**	**١٠٠**
محافظة النبطية	٥٦٧٠٥	٢٧,٨	١٠٢٧٤	٢١,٣	٩٦٨٣٥	٢٤,٣
كل لبنان	٥١٨٨٥٨	٣,٠٤	١٩٨٤٣٦	١,١٠	١٤٥٦٣٧٩	١,٦

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة.

وحدات المباني في بنت جبيل ومحافظة النبطية حسب وجهة الإستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
قضاء بنت جبيل	عدد	١٨٣٦٥	٩	٥١٥٩	١٨	٢٣٥٥١
	%	٧٧,٩	٠,٠٤	٢١,٩	٠,٠٨	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠١٨	٦٧	٢٣٦٧١	٧٩	٩٦٨٣٥
	%	٧٥,٤	٠,٠٧	٢٤,٤	٠,٠٨	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
	%	٧٣,٢	٠,١٩	٢٦,٢	٠,٢٦	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

وحدات السكن: وجهة الإستعمال وتوفر الخدمات

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٦٣,٥ % من الوحدات المخصصة للسكن في بنت جبيل هي مساكن أساسية، وحوالي ١٤,٧ % هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٩,٣ %. ويلاحظ بشكل عام أن النسبة متقاربة مع مثيلاتها على مستوى محافظة النبطية.

وحدات السكن في بنت جبيل ومحافظة النبطية حسب وجهة الاستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
قضاء بنت جبيل	عدد	١١٦٦٦	٢٧١٢	٣٥٥٢	٤٤٤	١٨٣٧٤
	%	٦٣,٥	١٤,٧	١٩,٣	٢,٤	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٥٠٦٠٧	٨١٩٥	١٢٣٩٣	١٨٩٠	٧٣٠٨٥
	%	٦٩,٢	١١,٢	١٦,٩	٢,٦	١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٢٤
	%	٧٥,٣	٥	١٧.٣	٢,٤	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

اما فيما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين بنت جبيل ومحافظة النبطية ولبنان في أكثر من مجال.

النسبة المئوية – توفر الخدمات في مباني بنت جبيل ومحافظة النبطية ولبنان

	بنت جبيل	محافظة النبطية	لبنان
مولد كهرباء	٣,٩	٤,٨	٩,١
بئر ارتوازي	٠,٠٨	٠,٧	٨,٩
شبكة مياه	٨٥,٨	٩٠	٧٩
شبكة مجارير	١٥,٥	١٨,٦	٣٦,٥

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

ويتبين من الجدول السابق، أن الإختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المجارير ، حيث أن نسبة ٨٣,٨ % من المباني غير موصولة إلى شبكة مجارير في بنت جبيل، مقابل ٥٧,٨ % في لبنان. يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المياه حيث نسب عدم الإتصال هي ١٣,٦% في بنت جبيل، مقابل ٩,٢% و١٩,٦ %.

المؤسسات الإنتاجية في بنت جبيل

بين إحصاء المباني والمؤسسات وجود ٥١٦٨ وحدة مخصصة لغير السكن في بنت جبيل، من أصلها ٢١٩٨ مؤسسة إنتاج، و ٧٣ مبنى تابع لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٣٢,٨ % أي أكثر مرة ونصف من نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٩,٣%).

توزيع وحدات غير السكن في بنت جبيل ومحافظة النبطية حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلا عمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
قضاء بنت جبيل	عدد	٢١٩٨	٧٣	١٦٧	٢٠٩	١٦٩٦	٨٤٥	–	٥١٦٨
	%	٤٢,٥	١,٤	٣,٢	٤,٠٤	٣٢,٨	١٥,٩	–	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	١٠٢٧٤	٢٨١	٨٠٧	١٢٩٨	٨٣٠٦	٢٧٦٨	٤	٢٣٧٣٨
	%	٤٣,٢	١,١٠	٣,٤	٥,٤	٣٤,٩	١١,٦	٠,٠٢	١٠٠
كل لبنان	عدد	٢٤٥٤٠٠	٤٢٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥٥١	٥٤٨٥١	٦٩٧	٤٧٦٠٣٩
	%	٥١,٥	٠,٩	٤,٣٦	٥,١٥	٢٦,٣	١١,٥	٠,١٥	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في بنت جبيل ، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم اقل من خمس عاملين، والتي تشكل ٩١,٢% من العدد الإجمالي للمؤسسات.

مؤسسات بنت جبيل ومحافظة النبطية حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ وأكثر	لا جواب	مجموع
قضاء بنت جبيل	عدد	٢٠٠٥	٧٦	١٩	١٢	١	٢	٨٣	٢١٩٨
	%	٩١,٢	٣,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٠٥	٠,٠٩	٣,٧	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٩٤٧٠	٣٢٩	٩٨	٣٩	١٥	١٣	٣١٠	١٠٢٧٤
	%	٩٢,١	٣,٢	٠,٩٥	٠,٣٨	٠,١٥	٠,١٣	٣	١٠٠
كل لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧,٤	٥,٥٣	١,٩٨	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٢٢	٣,٥	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٦.

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الإقتصادية في بنت جبيل ، فقد بين الإحصاء أن حوالي ٦,١% فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ٥,١ % من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ شهدا تأسيس ٤٣,٢ % من المؤسسات الباقية. أما في النصف الأول من التسعينات، فقد شهدت تأسيس ٢٧,٤ % من المؤسسات العاملة.

مؤسسات بنت جبيل ومحافظة النبطية حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٦٥-١٩٧٤	...-١٩٦٤	لا جواب	مجموع
قضاء بنت جبيل	عدد	١٥٠	١٣٠	٦٠٣	٤١٥	٥٣٧	١١٢	١٣٤	١١٧	٢١٩٨
	%	٦,٨	٥,٩	٢٧,٤	١٨,٨	٢٤,٤	٥,١	٦,١	٥,٣	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠	٧٢٨	٣٠٢٣	١٦٤٤	١٨٠٤	٥٠٣	٥١٦	١٣٢٥	١٠٢٧٤
	%	٧,١	٧	٢٩,٤	١٦	١٧,٥	٤,٩	٥,٠٢	١٢,٩	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٩٧٤٠	٢١٨٨٨	٦٥٩٠٠	٣٣٦٠٨	٤٦٦٢٧	٢١٤٢٥	١٥٩٤٦	٢٠٢١٠	٢٤٥٤٠٠
	%	٨	٨,٩	٢٦,٨	١٣,٧	١٩	٨,٧	٦,٥	٨,٢	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٦.

أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في بنت جبيل

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في بنت جبيل ٢١٩٨ مؤسسة. حوالي ٥٢,١ % من المؤسسات الإنتاجية موجودة في منطقة قضاء بنت جبيل الجنوبي، ثم حوالي ٤٧,٩ % في منطقة قضاء بنت جبيل الشمالي. الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩١,٢ %). وتعمل نسبة ٤٤,٤٠% في تجارة المفرق، ثم بيع وصيانة المركبات ذات المحركات (١١,٠٥%)، والزراعة والتعدين (٨,٦%)، والفنادق والمطاعم (٤,٢%)، الصحة والعمل الإجتماعي (٣,٥%).

المؤسسات الإنتاجية في بنت جبيل والنبطية، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد ونسبة ومئوية)

	عدد المؤسسات في بنت جبيل	عدد المؤسسات في النبطية	% بنت جبيل نسبة إلى النبطية	% من إجمالي المؤسسات في بنت جبيل
تجارة المفرق	٩٧٦	٤٣٠٦	٢٢,٦	٤٤,٤
زراعة وتعدين	١٩١	٧١٥	٢٦,٧	٨,٦
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	٢٤٣	١٤٨٩	١٦,٣	١١,٠٥
تجارة الجملة	٥٣	٢٢٨	٢٣,٢	٢,٤
الفنادق والمطاعم	٩٤	٤٨٥	١٩,٣	٤,٢
الصحة والعمل الإجتماعي	٧٧	٣٩٠	١٩,٧	٣,٥
الخدمات للأفراد	٥٥	٣٠٥	١٨,٠٣	٢,٥
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٧٤	٣٤٦	٢١,٤	٣,٣
صنع المنتجات المعدنية	٧٧	٣٧٠	٢٠,٨	٣,٥
صنع المفروشات	٣٦	١٩٩	١٨,٠٩	١,٦
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	٦٤	١٩٨	٣٢,٣	٢,٩
صنع المنتجات غير المعدنية	٥٥	٢١٦	٢٥,٤	٢,٥
التعليم	١٧	٨٨	١٩,٣	٠,٧
الأنشطة التجارية الأخرى	٢٧	٢١٥	١٢,٥	١,٢
الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	٢٤	١٠٤	٢٣	١,٠٩
صيد الأسماك	–	–	–	–
صنع الخشب والورق	٣٣	١٣٧	٢٤	١,٥
البناء	٨	٥٦	١٤,٢٩	٠,٣٦
البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية	٢٦	١٠٤	٢٥	١,١٨
الماء والكهرباء والغاز	٥	٥٥	٩,٠٩	٠,٢٢
الإدارة العامة والضمان	١	١٣	٧,٦٩	٠,٠٤
أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية	٨	٣٦	٢٢,٢	٠,٣٦
صنع الآلات والمعدات	٥	٣٦	١٣,٨	٠,٢٢
الأنشطة المساعدة للنقل	٧	٣٠	٢٣,٣	٠,٣١
الوساطة المالية	–	١١	–	–
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٩	٢٥	٣٦	٠,٤
الأنشطة العقارية	١	٢٠	٥	٠,٠٤
تأجير الآلات والمعدات	١	٢٤	٤,١٧	٠,٠٤
الطباعة والنشر	١	١٥	٦,٦٠	٠,٠٤
النقل	–	٢	–	–
التأمين	٢	١١	١٨,٨	٠,٠٩
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	–	٣	–	–
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٢٥	٣٩	٦٤,١	١,١٣
غير محدد	٣	٣	١٠٠	٠,١٣
المجموع	٢١٩٨	١٠٢٧٤	٢١,٣٩	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

القوى العاملة والنشاط الاقتصادي

قدر عدد الناشطين اقتصاديا حسب مسح المعطيات الاحصائية للسكن والمساكن ١٢١٢٠ شخصا، يشكلون حوالي ٢٣% من العدد الاجمالي للسكان. يتوزع الناشطون إقتصاديا على المهن على النحو التالي:

توزيع الناشطين اقتصاديا حسب المهن

المهن	مجموع الناشطين اقتصاديا	النسبة
عاملون في مجال المهن بطابع الحرفي	٢٨٩٧	٢٣,٩٠
عمال و مستخدمون غير مهرة	٢٦٤٢	٢١,٨٠
عمال في مجال الخدمات والبيع	١٦٧٣	١٣,٨٠
مزارعون وعمال مهرة	١٥١٥	١٢,٥٠
أخصائيون في مجالات علمية وفكرية	١٣٨٢	١١,٤٠
عمال متخصصون	٨٩٧	٧,٤٠
مستخدمون إداريون	٣٠٣	٢,٥٠
مهن تقنية صحية – تدريبية	٢٩١	٢,٤٠
كبار المسؤولين في القطاع العام والخاص	١٥٨	١,٣٠
غير ذلك	٣٦٤	٣,٠٠
المجموع	١٢١٢٠	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

اما لجهة القطاعات الاقتصادية، فيتوزعون على النحو التالي: ١٢,٥% في الزراعة، ١٤,٢% في الصناعة، و١٣,٨% في الخدمات.

تشكل الاناث نسبة ١٨% من اجمالي الناشطين اقتصاديا، مقابل ٨٢% للذكور. الا انهن يشكلن ٣٧% من العاملين في القطاع الزراعي. اما لجهة ديمومة العمل، فيتوزعون على النحو التالي: ٥٥% عمل دائم، ٢١% عمل موسمي، و٢٤% عمل متقطع. اما نسبة البطالة فتبلغ ١٠,٣%.

الزراعة

الأراضي في قضاء بنت جبيل معظمها جرداء غير صالحة للزراعة والأراضي الزراعية حسب إحصائيات ١٩٩٧ تراجعت ١٦,٢% عن المساحة التي كانت في الستينات وقد بلغت في حينه ٦٦٧٦ هكتار، وسبب ذلك الأوضاع الأمنية السائدة منذ أوائل السبعينات، وحتى تلك الفترة، كانت الزراعة تشكل العمود الفقري للحياة الإقتصادية، ثم قلة مردود الإنتاج الزراعي أدى إلى ترك هذا القطاع نحو مجال آخر أو الهجرة بشكليها الداخلي أو الخارجي.

المساحة المزروعة عام ١٩٩٧	الغابات	المساحة الجرداء	مساحة القضاء
٥٩٩٧	١٢٨٥	١٩٨٨٢	٢٧١٦٤
%٢٢	%٤,٧	%٧٣,١	١٠٠

المصدر: الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة – ١٩٩٦.

تتوزع الأراضي الزراعية في القضاء (مساحتها ٥٩٩٧) على الشكل التالي:

توزيع الاراضي الزراعية في بنت جبيل عام ١٩٩٧

زراعة بعلية	زراعة مروية	خيم	المجموع
٥٨١٧	١٧٤	٦	٥٩٩٧
% ٩٦,٩	% ٢,٩	% ٠,٠١	١٠٠

المصدر: الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة- ١٩٩٦.

اما المساحة الحرجية في قضاء بنت جبيل ضئيلة جدا، نسبتها ٤,٧% من مساحة القضاء، وتقدر بـ ١٢٨٥ هكتارا. وهي عبارة عن مجموعة أحراج صغيرة وهي مهددة بالتلف من جراء الحرائق أو التقطيع غير المسؤول.

المياه

ويفتقر قضاء بنت جبيل إلى مصادر مائية كافية إذ أن نهر الليطاني يجري بمحاذاة حدود القضاء الشمالية، ويؤمن نهر الليطاني مياه الشفة لقضاء بنت جبيل، عبر مصلحة مياه جبل عامل، حيث توجد محطة تحويل وضخ في بلدة البطيحة.وقد تعثر العمل بها طوال سنوات الحرب وهي الآن تغذي قسم من مناطق قضاء بنت جبيل، وقسم يتغذى من مشروع وادي جيلو. أما مصادر المياه الأخرى فهي من الآبار الإرتوازية ويوجد مجموعة بحيرات صغيرة و برك وهناك نبع عين التينة الذي يجري صيفا شتاءا، و نهر أبو زبلة، وقديما كان منسوبه عاليا، وحاليا يجف في فصل الصيف.

قطاع التعليم

يوجد في قضاء بنت جبيل ٣٨ مدرسة رسمية، موزعة على مختلف المراحل، الإبتدائية، المتوسطة والثانوية، وعشر مدارس خاصة مجانية، و١٣ مدرسة خاصة غير مجانية. ويبلغ مجموع التلاميذ في القضاء ١٢٢٤٦ تلميذا، اكثر من نصفهم مسجلين في المدارس الرسمية.

توزع التلامذة حسب قطاعات التعليم، سنة ١٩٩٦

قطاع التعليم	الرسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
عدد الطلاب	٦٣٢٠	٣١٨٨	٢٧٣٨	١٢٢٤٦
النسبة المئوية	٥٢	٢٦	٢٢	١٠٠

المصدر: المركز التربوي للبحوث والانماء

تعاني المدرسة الرسمية في القضاء من مشاكل متعددة، أبرزها عدم توفر الإمكانات لمواكبة البرامج والمناهج الجديدة، وخاصة في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا والفنون. إذ أن هناك مشاكل في وجود التقنيات والمدرسين المختصين. يضاف إلى ذلك الأبنية غير الملائمة للحاجات التعليمية والتربوية، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات والوسائل التربوية. وبناء على التقارير المقدمة من المدارس الرسمية فإن متطلباتهم توزعت على الشكل التالي:

- نقص في مواد التكنولوجيا والمعلوماتية والفنون والمدرسين المختصين (٣٠ مدرسة، أي بنسبة ٩٠% من المدارس).
- بناء غير ملائم: ٨ مدارس، أي بنسبة ٢٤ %.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

- نقص في التجهيزات والوسائل التربوية: ٩ مدارس، أي بنسبة ٢٧ %.
- المطالبة بتكثيف الدورات التدريبية ٦ مدارس، أي بنسبة ١٨ %.

ويوجد ايضا في قضاء بنت جبيل مدرسة مهنية واحدة. وهي مدرسة بنت جبيل الفنية العالية، وتحتوي حاليا ما يقارب ٤١٥ تلميذا، موزعين على تسع إختصاصات، وهي نوعين:إختصاصات صناعية وإختصاصات غير صناعية.

اما لجهة مستوى التحصيل الدراسي لعموم السكان، فقد بينت نتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ان معدل الامية العام في القضاء يبلغ ١٩,٦% مقابل ١٣,٦% على الصعدي الوطني، في حين تبلغ امية النساء ٢٠% مقابل ١٨% على الصعيد الوطني.

التحصيل المدرسي، العمر عشر سنوات وما فوق (النسبة المئوية)

	أمي	يقرأ ويكتب	دون الإبتدائي	أنهى الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعة	دراسات عليا	المجموع
النسبة في بنت جبيل	١٩,٦	١٤,٤	٨,١	٣٠,٤	١٦,٦	٨,٩	١,٤	٠,٣	١٠٠
النسبة في لبنان	١٣,٦	٩,٧	٦,٣	٢٨,٨	١٩,٤	١٤,٣	٦,٧	٠,٩	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية – صندوق الأمم المتحدة للسكان – ١٩٩٦.

قطاع الصحة

في قضاء بنت جبيل مستشفى بنت جبيل ومستشفى تبنين الحكومي، وحوالي ٢٥ مستوصفا، موزعا على مختلف البلدات. أبرز المراكز الصحية هي مؤسسات حكومية ، المكونة من المستشفيات والمستوصفات ، بالإضافة إلى المراكز التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وهي مراكز الخدمات الإنمائية الشاملة المتواجدة في كل من البلدات التالية: بنت جبيل، تبنين، برعشيت، شقراء، خربة سلم، عيترون، عيتا الشعب. يعاني بعض السكان من أمراض مزمنة هي: القلب، الضغط، السكري ومؤخرا الصرع، عدد هؤلاء يقارب ١٠٠٠ مريض، يعالجون في مختلف المراكز الصحية، و كمثال يعالج في مركز الخدمات الشاملة في بنت جبيل ٤٥٠ مريضا. وفي مركز تبنين ٨٢٦ مريضا.

بمثابة خلاصات وتوصيات اولية

بينت دراسة اوضاع قضاء بنت جبيل ان هناك حاجة إلى مشروعات تنمية شاملة في مختلف القطاعات والمجالات، على ان يجري إعداد سلم أولويات في ضوء استطلاع ميداني بالمشاركة في ضوء التطورات التي طرأت بعد التحرير.

وفيما يلي عرض لبعض الافكار الاولية عن ميادين التدخل، نوردها دون تسلسل مقصود يعبر عن اولويتها:

- المحافظة على البيئة، وحماية ما تبقى من مناطق حرجية
- تأمين مياه الشفة ، وتوفير مياه الري، وتوسيع المساحة المروية
- تحديد المساحة وحق الملكية الأراضي التي لم تشملها عمليات المسح تحديدا وكيلا

- تعزيز الاستثمار في القطاع السياحي وحماية الثروات الأثرية
- استصلاح الاراضي الزراعية، واعداد خطط لادخال زراعات بديلة وتحديث القطاع الزراعي
- اعداد وتدريب وتأهيل مهني في القطاع الصناعي والحرفي، وربط الاخير بالنشاط السياحي لتعزيز الاقتصاد الريفي
- تنشيط وتعزيز القطاع المالي والمصرفي لدعم الاستثمارات في مختلف القطاعات ومحاربة البطالة وخاصة عند الشباب.
- تأهيل وتأمين الخدمات المتعلقة بالمسكن والبنى التحتية الخدماتية
- دعم وتجهيز القطاع التعليمي في كل المجالات وعلى كل المستويات، ووضع خطة لمحاربة الامية
- تعزيز الخدمات الصحية مركزا وتجهيزات وكادرا، وايجاد برامج تأهيل صحي اجتماعي للمعوقين لتسهيل اندماجهم الاجتماعي.

قضاء صور

موجز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

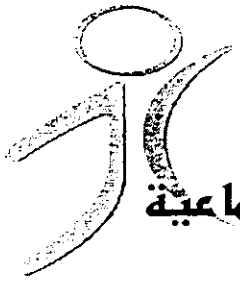

وزارة الشؤون الاجتماعية

قضاء صور

الاطار العام

يقع قضاء صور في الجنوب الغربي من محافظة الجنوب، يحده من الغرب البحر الأبيض المتوسط بطول ٤٣ كلم إبتداء من نهر الليطاني "جسر القاسمية" شمالا حتى رأس الناقورة جنوبا، ومن الشمال يفصل النهر بينه وبين قضائي صيدا والنبطية، ويفصله عن الشرق قضاء بنت جبيل.

تبلغ مساحة القضاء ٣٩٨ كلم^2. تبعد صور ٧٨ كيلومترا عن العاصمة بيروت و ٤٠ كيلومترا عن صيدا. يبلغ المتوسط العام لهطول الأمطار ٦٦٠ ملم.

قرى القضاء

يتألف قضاء صور اداريا من ٦٥ بلدة وقرية. مدينة صور هي مركز القضاء. يوجد ٢٠ قرية في القضاء لديها مجالس بلدية هي: صور، جويا، قانا، العباسية، القليلة، علما الشعب، البازورية صريفا، باتوليه، عين بعال عيتيت، يارين، طيرفلسيه، الناقورة، الشهابية، شحور، معركة، برج الشمالي، معروب، دير قانون النهر، بالاضافة إلى ٤٥ قرية لا تزال بدون مجالس بلدية، ومجموعة كبيرة من المزارع.

السكان

بلغ عدد السكان المقيمين في قضاء صور (باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المخيمات الكبيرة والمقدرين بستين ألف نسمة): ١٣٠٠٨٣ نسمة عام ١٩٩٤-١٩٩٦ أي ما يعادل ٤,٢ % من سكان لبنان، موزعين على ٢٥٦٧٣ أسرة فيكون متوسط عدد أفراد الأسرة ٥,٠٦ شخصا (المتوسط العام في لبنان ٤,٦٧). كما أن الكثافة السكانية في هذا القضاء بلغت ٣٢٧ نسمة في الكلم^2 بينما تبلغ هذه الكثافة ٣٠٥ في لبنان.

يعد قضاء صور من المجتمعات الفتية سكانيا، وإذ يشكل من هم دون الخامسة عشرة أكثر من ثلث السكان (٣٥,٤%)، وهي نسبة مرتفعة قياسا على الوضع اللبناني (٢٩,٣%)، أما كبار السن (٦٥ وما فوق) تبلغ نسبتهم ٤,٨% من السكان المقيمين في القضاء وهي نسبة أدنى مما هو عليه على المستوى الوطني (٦,٨%).

أحوال المعيشة في قضاء صور

صدر عن وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، إستنادا إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشرا ، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. وإستنادا إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف أوضاع الأقضية اللبنانية فيما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو التالي: منخفضة جدا، ومنخفضة (مجموعها يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية). ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جدا (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج فيما يختص بصور، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد الجنوب ولبنان، والترتيب العام لصور ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – لبنان

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة – % للأسر والأفراد، لبنان

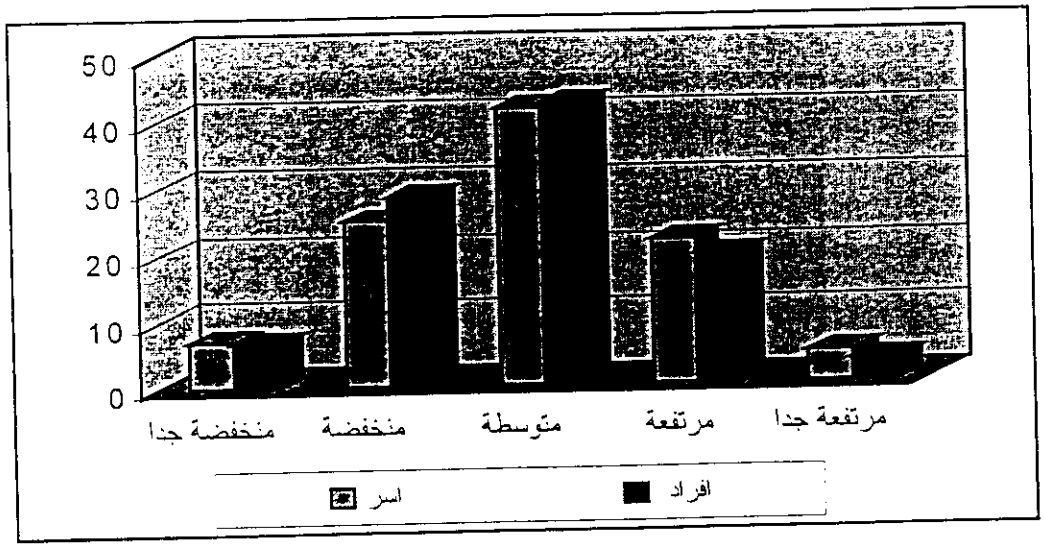

صور في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة

أما بالنسبة لصور، فقد أتت النتائج لتبين أن ٤٥,٠% من الأسر المقيمة في صور (٤٨,٣% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٩,٩% من الأسر (و٨,٤% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٣٥,١% من الأسر (و ٣٩,٩% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٤١,٠% من الأسر (٤٠,٥% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ١٤,١% من الأسر (١١,٢% من الأفراد)، منها ١٢,٦% من الأسر (١٠,٢% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و١,٥% من الأسر (١,٠% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – صور

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسط	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٤,٢	١٦,٧	٢٧,٢	٣٠,٢	١١,٧	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٨	٤,٢	٦٧,٥	١١,٢	٦,٣	١٠٠
التعليم	٢٠,٣	٢١,٧	٣٣,٧	١٥,٤	٨,٨	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٢٦,٤	٣٠,٧	٢٨,٨	٨,٦	٥,٥	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٩,٩	٣٥,١	٤١,٠	١٢,٦	١,٥	١٠٠
أفراد	٨,٤	٣٩,٩	٤٠,٥	١٠,٢	١,٠	١٠٠

المصدر: خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ويتبين من المقارنة الأولية، الإختلاف في التكوين الإجتماعي لقضاء صور، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة بحسب نسبة الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب السابع بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول التالي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب % للأسر المحرومة من إجمال المقيمين في القضاء.

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١. بنت جبيل	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,٣٤	١٠٠
٢. الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣. عكار	٦٣,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤. مرجعيون	٦٠,٠	٣٢,٣	٧,٦٣	١٠٠
٥. المنيه	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٥١	١٠٠
٦. بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧. صور	٤٥,٠	٤١,٠	١٤,٠	١٠٠
٨. حاصبيا	٤١,٥	٤٨,٤	١٠,١	١٠٠
٩. النبطية	٤٠,٠	٤٧,٤	١٢,٦	١٠٠
١٠. راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١. جزين	٣٥,٧	٤٩,٨	١٤,٥	١٠٠
١٢. طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٢٦,٩	١٠٠
١٣. بشري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١٤. البترون	٣٤,٢	٤٥,٠	٢٠,٨	١٠٠
١٥. كل لبنان	٣٢,١	٤١,٦	٢٦,٤	١٠٠
١٦. بعبدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٧. الشوف	٣١,٠	٥٠,٠	١٩,٠	١٠٠
١٨. البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٣,٦	١٥,٨	١٠٠
١٩. جبيل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
٢٠. زغرتا	٢٩,٧	٤٣,٠	٢٧,٣	١٠٠
٢١. صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣,٠	١٠٠
٢٢. زحله	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٣. الكوره	٢٧,٠	٤٤,٧	٢٨,٣	١٠٠
٢٤. عاليه	٢٥,٠	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٥. المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٦. بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣,٠	١٠٠
٢٧. كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ولدى مقارنة توزع الأسر في صور حسب فئات أحوال المعيشة، يتبين ما يلي:

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
صور	٩,٩	٣٥,١	٤١,٠	١٢,٦	١,٥	١٠٠
الجنوب	٧,٣	٢٩,٦	٤٤,٧	١٦,٢	٢,٢	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

حصة صور من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان

من جهة أخرى، وأخذا بعين الإعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء صور من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٥,٧٣%، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ٤,٠٢%، و ٢,٠٧% من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء صور يأتي في الترتيب السابع بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان.

نسب الاسر حسب فئات احوال المعيشة في صور والجنوب ولبنان

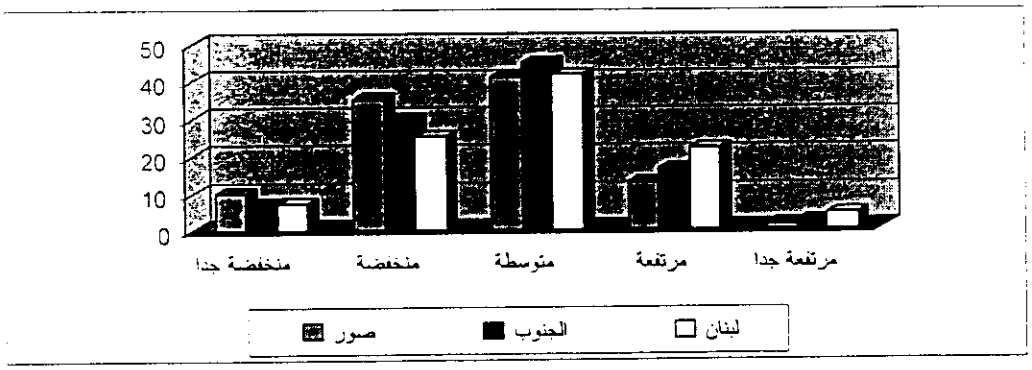

أما إذا إعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء صور يحتوي على ٥,١% من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جدا، و هي نسبة جد ضئيلة من حصة محافظة الجنوب من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

الأوضاع المقارنة لصور في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضا تحليلا مقارنا لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة التالية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول التالي توزع الأسر في قضاء صور حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في الجنوب ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الاسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (صور، الجنوب، لبنان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن						
صور	١٤,٢	١٦,٧	٢٧,٢	٣٠,٢	١١,٧	١٠٠
الجنوب	١١,٦	١٥,٩	٢٧,٤	٣٢,٢	١٣,٠	١٠٠
لبنان	١٠,١	١٥,٨	١٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
صور	١٠,٨	٤,٢	٦٧,٥	١١,٢	٦,٣	١٠٠
الجنوب	٦,٣	٣,٢	٦٩,٥	١٦,٨	٤,٢	١٠٠
لبنان	١٠,٠	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٤	١٠٠
التعليم						
صور	٢٠,٣	٢١,٧	٣٣,٧	١٥,٤	٨,٨	١٠٠
الجنوب	١٨,٣	١٨,٨	٣٤,٨	١٥,٨	١٢,٣	١٠٠
لبنان	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
صور	٢٦,٤	٣٠,٧	٢٨,٨	٨,٦	٥,٥	١٠٠
الجنوب	٢٣,٠	٢٩,٣	٣٠,٦	١١,٣	٥,٧	١٠٠
لبنان	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥	١٠٠

المصدر: خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وإستنادا إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو التالي:

أولا، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاث مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. وإستنادا

إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة ان وضع صور على هذا الصعيد أسوأ من الوضع الوطني والمحافظة، إذ تبلغ النسب ٢٠,٩% و ١٤,٢%.

ثانيا، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاث مؤشرات أيضا هي: الإتصال بشبكة مياه للإستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الإتصال بشبكة صرف صحي. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥% من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠% تعيش في وضعية سيئة جدا. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (حوالي ٦٦% من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الإجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطي، ٦٩,٥% من الأسر في الجنوب، و ٦٧,٥% من الأسر في صور. إلا أن الإختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث أن نسبة ١٤,٢% من الأسر في صور تعتبر محرومة جدا من خدمات المياه والصرف الصحي في الشوف، في حين أن هذه النسبة تبلغ حوالي ١٠,٨% في الجنوب و ١٠% في لبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في صور بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٦,٣% من الأسر، مقابل حوالي ٤,٢% في الجنوب و ٨,٥% في لبنان. **ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان فيما يخص المياه والصرف الصحي في قضاء صور هو مرتفع جدا مقارنة بالجنوب، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.**

ثالثا، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الإلتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تسجل في قضاء صور نسب متدنية جدا ، **حيث أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٤٢,٠% من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٢٠,٣% تعتبر محرومة جدا.**

رابعا، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاث مؤشرات هي التالية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الإقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). وإستنادا إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن حوالي ٤٢.٨% من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤% من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة الجنوب، فإن هذه النسب تبلغ ٥٢,٣% (دون العتبة) منهم ٢٣,٠% ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جدا. وتبلغ النسب المقابلة لصور ٥٧,١% و ٢٦,٤%.

على سبيل الخلاصة

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن صور هو أحد الأقضية الطرفية المحرومة في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء صور مقارنة بالأقضية

الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هـذا القضـاء فـي الترتيب السابع حسب دليلي أحوال المعيشة المسكن ومؤشرات الدخل، والخامس عشر بحسب دليل المياه والصرف الصحي ، والتاسع في مجال التعليم.

ترتيب صور حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرمانا

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب صور	٧	٧	١٥	٩	٧
القضاء الأكثر حرمانا	بنت جبيل	بعبدا ١	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

المصدر: خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨

صور في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعدادا شاملا للمباني والمؤسسات في لبنان. وقسم قضاء صور إلى ٣ مناطق فرعية هي مدينة صور والضواحي القريبة، قضاء صور الأوسط، وقضاء صور الحدودي. وإستنادا إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في صور يبلغ ٣٣١٠٣ مبنى، وهي تحتوي على ٧٦١٠ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٦٤٥٧٠ وحدة مبنى لشتى الإستعمالات. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في صور حسب الجدول التالي:

المباني والمؤسسات في صور حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع الجنوب ولبنان

	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مدينة صور و الضواحي القريبة	٨٩٤٠	٢٧	٣٤٦٨	٤٥,٥	٢٣٥٦٣	٣٦,٤
قضاء صور الأوسط	٢٢٦٥٠	٦٨,٤	٣٨٩٦	٥١,٢	٣٩١١٠	٦٠,٥
قضاء صور الحدودي	١٥١٣	٤,٦	٢٤٦	٣.٣	١٨٩٧	٢,٩
صور	**٣٣١٠٢**	**١٠٠**	**٧٦١٠**	**١٠٠**	**٦٤٥٧٠**	**١٠٠**
الجنوب	٦٩٨٧٣	-	١٩٢١٠	-	١٥٢٣٦٧	-
لبنان	٥١٨٨٥٨	-	١٩٨٤٣٦	-	١٤٥٦٣٧٩	-

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦.

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الإستعمال كما هو مبين في الجدول:

وحدات المباني في صور ومحافظة الجنوب حسب وجهة الإستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غيرمصنف	مجموع
صور	عدد	٤٦٢٤٣	٥٢	١٨٢٤١	٣٤	٦٤٥٧٠
	%	٧١,٦	٠,٠٨	٢٨,٢٥	٠,٠٥	١٠٠
الجنوب	عدد	١١١١٣٦	٢٠٦	٤٠٩٢٤	١٠١	١٥٢٣٦٧
	%	٧٢,٩	٠,١٤	٢٦,٨	٠,٠٧	١٠٠
لبنان	عدد	١٠٦١٨٤٥	٢٩٨٦	٣٨٧٤٩٨	٤٠٥٠	١٤٥٦٣٧٩
	%	٧٢,٩١	٠,٢١	٢٦,٦١	٠,٢٨	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦

وحدات السكن: وجهة الإستعمال وتوفر الخدمات

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧٤,٤ % من الوحدات المخصصة للسكن في صور هي مساكن أساسية، وحوالي ٥,٦٤ % هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٨,٤ % و هي متقاربة مع مثيلاتها على مستوى المحافظة.

وحدات السكن في صور ومحافظة الجنوب حسب وجهة الإستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
صور	عدد	٣٤٤٦٠	٢٥٢٧	٨٥٤٤	٧٦٤	٤٦٢٩٥
	%	٧٤,٤	٥,٤	١٨,٤	١,٦	١٠٠
الجنوب	عدد	٨٣٥٤٤	٦٧٤٣	١٩٣٢٣	١٧٣٢	١١١٣٤٢
	%	٧٥,٠٣	٦,٠٦	١٧,٣	١,٥٦	١٠٠
لبنان	عدد	٧٩١٩٥٨	٦٥٩٦٧	١٨٢٧٩٨	٢٧١٠٨	١٠٦٤٨٣١
	%	٧٤,٣٧	٥,٩١	١٧,١٧	٢,٥٥	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦

أما فيما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين صور والجنوب ولبنان في أكثر من مجال.

نسب توفر الخدمات في مباني صور ومحافظة الجنوب ولبنان

	صور	الجنوب	لبنان
مولد كهرباء	٦,٩٢	٧,٩٣	٩,١٣
بئر إرتوازي	٩,٤٨	٩,١٨	٨,٩٦
شبكة مياه	٨٠,٢١	٨٣,٣٥	٧٩,٠٣
شبكة مجارير	١١,٣٢	٢٥,٩٤	٣٦,٥٦

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦

ويتبين من الجدول السابق، أن الإختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المجارير، حيث ان نسبة ٨٨% من المباني غير موصولة إلى شبكة المجارير في صور، مقابل ٦٣,٤ % في لبنان. يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المياه حيث النسب عدم الإتصال هي ١٩% في صور، ١٩,٦% في لبنان.

المؤسسات الإنتاجية في صور

بين الإحصاء وجود ١٨٢٩٣ وحدة مخصصة لغير السكن في صور، من أصلها ٧٦١٠ مؤسسة إنتاج، و١٤٩ مبنى تابع لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٣٨% أي أكثر من ضعف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٨,٤%).

توزيع وحدات غير السكن في صور حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلا عمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
صور	عدد	٧٦١٠	١٤٩	٧٧٨	٧٧٣	٦٩٥٥	٢٠٢٥	٣	١٨٢٩٣
	%	٤١,٦	٠,٨١	٤,٢٥	٤,٢٣	٣٨	١١,٧	٠,٢	١٠٠
الجنوب	عدد	١٩٢١٠	٣٦٠	١٦٦٨	١٦٦٨	١٥٠٠٧	٣١٩٩	٩	٤١١٣٠
	%	٤٦,٧	٠,٨٨	٤,٠٦	٤,٠٦	٣٦,٥	٧,٧	٠,٠٢	١٠٠
لبنان	عدد	١٩٨٤٣٦	٣٧٨٦	١٧٠٣٦	٢٠٠١٧	١٠٣٢٧٨	٤٧٢٥٠	٦٨١	٣٩٠٤٨٤
	%	٥٠,٨٢	٠,٩٧	٤,٣٦	٥,١٣	٢٦,٤٥	١٢,١٠	٠,١٧	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في صور، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمس عاملين. والتي تشكل ٩١,٢% من العددالاجمالي للمؤسسات.

مؤسسات صور حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ أو أكثر	لا جواب	مجموع
صور	عدد	٦٩٤٥	٢٤٣	٥٣	٣٠	٨	٤	٣٢٧	٧٦١٠
	%	٩١,٢	٣,١٩	٠,٧	٠,٣٩	٠,١١	٠,٠٥	٤,٣	١٠٠
الجنوب	عدد	١٧١٧٤	٧٨٥	٢٣١	١٢٩	٣٤	٢٦	٨٣١	١٩٢١٠
	%	٨٩,٤	٤,٠٩	١,٢	٠,٦	٠,١٨	٠,١٤	٤,٣	١٠٠
لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧,٤٠	٥,٥٣	١,٩٨	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٢٢	٣,٥٨	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الإقتصادية في صور، فقد بين الإحصاء أن حوالي ٣,٢٦% فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ٣,٨% من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ شهدا تأسيس ٢٩,٦% من المؤسسات الباقية. أما في النصف الأول من التسعينات، فقد شهدت تأسيس ٣٤,٣% من المؤسسات العاملة.

مؤسسات صور حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠ - ١٩٩٤	١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٩٧٥ - ١٩٨٤	١٩٦٥ - ١٩٧٤	... ١٩٦٤	لا جواب	مجموع
صور	عدد	٦٥٧	٨٠٥	٢٦١٥	١١٥٤	١١٠٦	٢٨٩	٢٤٨	٧٣٣	٧٦١٠
	%	٨,٦	١٠,٥	٣٤,٣	١٥,١	١٤,٥	٣,٨	٣,٢٦	٩,٦	١٠٠
الجنوب	عدد	١٥٩٢	١٧٩٨	٥٨٤١	٢٨٦٤	٣٤٣٧	١١٣٢	١١٣٣	١٤,٦	١٩٢١٠
	%	٨,٢	٩,٣	٣٠,٤	١٤,٩	١٧,٨	٥,٩	٥,٩	٧,٣	١٠٠
لبنان	عدد	١٣٨٣٦	١٧٣٦٣	٥٣٥١١	٢٨١١٥	٣٨١٣٢	١٧٦٩٨	١٣٦٦٠	١٦٠٨٧	١٩٨٤٣٦
	%	٦,٩٧	٨,٧٥	٢٦,٩٧	١٤,١٧	١٩,٢٢	٨,٩٢	٦,٨٨	٨,١١	١٠٠

المصدر: الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي ١٩٩٦

ط١١ مؤسسات الإقتصادية في صور

ة . ى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في صور ٧٦١٠ مؤسسة. وجودة في القضاء الأوسط وحوالي ٤٥,٥% في صور والضواحي ة القضاء الحدودي. الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من ٩%). وتعمل نسبة ٤٤,١% في تجارة المفرق، و ١٢,٧% في بيع ٦,٣% في الزراعة، والفنادق والمطاعم (٥,٣%)، ونسب أقل ا خرى.

جة في صور والجنوب، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد ونسبة)

	عدد المؤسسات في صور	عدد المؤسسات في الجنوب	% صور نسبة إلى الجنوب	% من إجمالي المؤسسات في صور
	٤٨٥	١١٧٠	٤١,٤٥	٦,٣٧
	٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
ة - التبغ	٢٢٧	٦١٩	٣٦,٦٧	٢,٩٨
ة الجلدية	١٢٤	٣٣٤	٣٧,١٣	١,٦٣
	٦٥	١٩٨	٣٢,٨٣	٠,٨٥
	١٣	٣٨	٣٤,٢١	٠,١٧
عدنية	١٥٢	٢٩٨	٥١,٠١	٢,٠٠
	٢٥٧	٦٧٢	٣٨,٢٤	٣,٣٨
	٤٠	١٠٩	٣٦,٧٠	٠,٥٣
	١٥٣	٥٣٦	٢٨,٥٤	٢,٠١
	٤٩	٨١	٦٠,٤٩	٠,٦٤
	٥١	١٩١	٢٦,٧٠	٠,٦٧
المحركات	٩٧٠	٢٥١٢	٣٨,٦١	١٢,٧٥
	١٥٥	٥٠٥	٣٠,٦٩	٢,٠٤
	٣٣٦٠	٨٠١٩	٤١,٩٠	٤٤,١٥
	٤٠٧	١٠٤٣	٣٩,٠٢	٥,٣٥
	٥	١٩	٢٦,٣٢	٠,٠٧
	٢٧	٩٤	٢٨,٧٢	٠,٣٥
ة واللاسلكية	٦٥	١٥٢	٤٢,٧٦	٠,٨٥
	٢٨	٦٠	٤٦,٦٧	٠,٣٧
	٦	٢٥	٢٤,٠٠	٠,٠٨
ة المالية	٩	٣١	٢٩,٠٣	٠,١٢
	٢١	٤٥	٤٦,٦٧	٠,٢٨
	١٧	٣٦	٤٧,٢٢	٠,٢٢
بحث والتطوير	٤	١٣	٣٠,٧٧	٠,٠٥
	١٤٩	٤٢١	٣٥,٣٩	١,٩٦
	٨	٢٧	٢٩,٦٣	٠,١١
	٨٣	٢١٢	٣٩,١٥	١,٠٩
	٢٦١	٧٤٢	٣٥,١٨	٣,٤٣
اجتماعية	١٨	٥٥	٣٢,٧٣	٠,٢٤
	٩٥	٢١٥	٤٤,١٩	١,٢٥

ور إلى ب	% من إجمالي المؤسسات في صور
٣٨	٣,٤٦
٨٩	٠,٥٤
٢٢	٠,٠٣
٣٩	١٠٠,٠٠

مركزي ١٩٩٦

نطاعات الإقتصادية
مهن حيث نجد
٢٧% منهن من
ى الذكور أو مقارنة
لخدمات الشخصية
مثلها تقريبا في

ي ٢٤% ومثلها
ن العاملين في
عاملين في الزراعة
ية والتعليم على

في مهنهم، ويلاحظ

هنالك ٢١% من

موسمي و ٦,٢ %
ي في هذا القطاع.
سال بشكل متقطع

ن متقطع حوالي
ل العمل الموسمي

يا يعملون بشكل
واتي يعملن بشكل
ريا.

ويمكن إستنتاج ما يلي بالنسبة لديمومة العمل:

- إن النساء أكثر إستقرارا من الرجال في أعمالهن.
- أن العمل الموسمي يرتبط أساسا بالزراعة والأعمال الملحقة بها كالتخزين والنقل، كما أن العمل المتقطع يطال العاملين في المهن ذات الطابع الحرفي والمتصلة بأعمال البناء والصيانة وقيادة وسائل النقل وبين العاملين والمستخدمين غير المهرة من الجنسين.

وأخيرا تبلغ نسبة الذين لهم مهنة ثانوية من الذكور الناشطين في قضاء صور ٢,٥% وبين النساء ١,٦%.

الزراعة

تبلغ مساحة قضاء صور ٣٩٨ كيلومترا مربعا، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة بـ ١٥٦٧٢ هكتارا (٤٠% من مساحة القضاء البالغة ٣٩٧٩٧ هكتارا)، منها ٨٧٩٣ هكتارا أرض صلبة و٦٨٠٧ هكتارات مروية و٧٣ هكتارا زراعات محمية هذا إضافة إلى المراعي والغابات. نصفها ترويه الآبار الإرتوازية في القضاء والبالغ عددها ٤٧ بئرا إضافة إلى نهر الليطاني الذي يفصله عن قضاءي صيدا والنبطية.

تتأمن مياه الشفة من الينابيع الصغيرة المنتشرة في القضاء وتبقى الينابيع الأهم هي ينابيع رأس العين الشهيرة التي تغذي مدينة صور بمياه الشفة.

تبلغ مساحة الغابات والأحراج بما فيها الأراضي المهجورة ٢٢٠٥ هكتارات، كما تبلغ مساحة المراعي والأراضي التي تتدرج غير صالحة للزراعة ١٩٢٤٠ هكتارا . تنتشر أشجار الليمون في السهل الساحلي وتقدر المساحة المزروعة ٤٣٣٠ هكتارا وينتشر الزيتون في المناطق الأكثر إرتفاعا وتقدر المساحة المزروعة ٤٠٣٠ هكتارا،وتقدر الأراضي المشجرة بأشجار مثمرة من أنواع أخرى بما فيها الكرمة بـ ١٩٢٠ هكتارا. أما الخضار فهي تزرع على نطاق واسع، وتقدر المساحة المخصصة للجدليات ١٢٦٠ هكتارا والقرنيات ٢١٠ هكتارات والخضار والأبصال ٦٨٠ هكتارا والزراعات الصناعية ١٩١٠ هكتارات ويأتي في مقدمتها زراعة التبغ والتنباك حيث تقدر المساحة المخصصة لها ١٤٢٥٠ دونما. ويقدر عدد الأسر العاملة في زراعة التبغ بحوالي ٤٧٥٠ أسرة في هذا القضاء. وتقدر الثروة الحيوانية ٢٣٧٧ رأس من الأبقار و٦٣٣٣ من الأغنام و٢٦٨٢٥ من الماعز و٤٧٧ ألف من الطيور والدواجن. كما يتم تربية النحل في بعض القرى.

وتعاني الزراعة في قضاء صور كما في لبنان عامة من مشاكل لخصها المزارعون كما يلي:

- إرتفاع كلفة الإنتاج مما يحرمهم القدرة على منافسة الإنتاج الخارجي.
- عدم توفر زراعات بديلة للزراعات غير المربحة.
- غياب دراسات للسوق الإستهلاكي والعرض والطلب لحماية المنتوجات من الكساد والذي يطال ثلثي الإنتاج.
- إقفال الأسواق الخارجية بوجه الإنتاج اللبناني،وعدم تصنيع الفائض.

- عدم تطبيق الرزنامة الزراعية .
- عدم مراقبة الأدوية والأسمدة من قبل السلطات المعنية لجهة الأسعار والنوعية.
- عدم وجود مختبرات تربة ومختبرات ورقية.

كما أن الثروة السمكية تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر الدخل في صور إذ يبلغ عدد الصيادين فيها ٤٩٥ إضافة إلى عدد من العاملين في البيع والنقل والوظائف التابعة لهذه المهنة.

الصناعة

يعمل في قضاء صور ٥٥٤ مؤسسة صناعية حسب إحصاء ١٩٩٤. ومن أهم المشكلات التي تعاني منها الصناعة الجنوبية عامة هي الشروط التعجيزية التي تفرضها المصارف للتسليف،فإذا كانت حصة الصناعة في لبنان ١٢,٧% من مجموع التسليفات عام ٩٩ فإن حصة الجنوب بكامله لا تصل إلى ٠,٥% من المجموع.

توزع المؤسسات الصناعية حسب قطاع النشاط والحجم - قضاء صور

القطاع	٤ عمال وما دون	٥-١٠ عمال	١١ عامل وما فوق	المجموع
الأحذية والجلود	٥	٢	٢	٩
الآلات والمعدات الصناعية	٥	-	-	٥
الآلات والمعدات الكهربائية	٣	١	-	٤
البناء	١٢	١	-	١٣
الخشب ومشتقاته	٦٠	٣	١	٦٤
السيارات والمقطورات والإكسسوار	١	-	-	١
المعادن الأساسية	١	-	-	١
المعادن المصنعة بإستثناء الآلات والمعدات	١٣١	٤	-	١٣٥
المفروشات	١٧	٢	-	١٩
الملابس دبغ وصنع الفرو	٨٠	١	٢	٨٣
المناجم والمقالع	-	١	-	١
المواد الغذائية والمشروبات	١١١	٧	٢	١٢٠
المواد الكيماوية ومشتقاتها	٣	-	-	٣
المواد المطاطية والبلاستيكية	٣	-	-	٣
المواد المنجمية غير المعدنية	٧٦	٩	١	٨٦
النسيج	٤	-	-	٤
النشر والطباعة وإنتاج وسائل الإعلام المسجلة	٢	-	-	٢
الورق ومشتقاته	١	-	-	١
المجموع	**٥١٥**	**٣١**	**٨**	**٥٥٤**

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٦.

وتتلخص مطالب الصناعيين بما يلي:
- تأمين القروض الميسرة طويلة الأمد للصناعات المتوسطة والصغيرة، وإعادة النظر برسوم الضمان وتخفيض رسم الكهرباء، وتسهيلات وتخفيضات ضريبية.
- تأمين مناطق صناعية بأسعار تشجيعية، والمساعدة في تصريف الإنتاج الزراعي.

- تشجيع وتسهيل الرخص للصناعات الحرفية في الريف الجنوبي.

قطاع التعليم

بلغ مجموع المدارس العاملة في قضاء صور ١٢٢ مدرسة حسب إحصاء ١٩٩٨ منها ٧٢ مدرسة رسمية (٦٠%). و٣٥ مدرسة خاصة غير مجانية و١٥ مدرسة خاصة مجانية. يستقبل التعليم الرسمي ٥١,٨% من تلاميذ قضاء صور كما يستوعب التعليم الخاص المجاني المدعوم من الدولة ١٥ % من التلاميذ والتعليم الخاص ٣٨,٢% من التلاميذ. ومن العام ١٩٩٨ إلى العام ١٩٩٩ زاد عدد المدارس الرسمية في قضاء صور أربعة مدارس حسب إحصاءات المنطقة التربوية في الجنوب.

يوجد في قضاء صور مهنية رسمية واحدة هي مدرسة جويا الفنية العالية وقد بلغ عدد طلابها ٤٢٤ طالبا عام ٩٨ كما أن هناك ٩ مهنيات خاصة بلغ عدد طلابها ذات العام ١١٢٧ تلميذا يتوزعون على مختلف الإختصاصات.

تبلغ نسبة الأمية في قضاء صور ١٦,٦% وهي أعلى مما هو عليه في لبنان عامة ١٣,٦% من السكان بعمر ١٠ سنوات وأكثر. ويلاحظ إرتفاع نسبة الأمية الإناث ٢١,٣% بينما بلغت ١١,٨% فقط بين الذكور.

التسرب المدرسي في قضاء صور للذكور بعمر ١٠-١٧ عام ٩٤-٩٦

الفئة العمرية	لم يذهب إلى المدرسة أبدا	لا يتابع الدراسة وسبق له المتابعة	يتابع الدراسة حاليا	المجموع
١٠-١٧	٢٧٥	٢٤٨٨	١٠٥٤٩	١٣٣١٢
%	% ٢	% ١٨.٧	% ٧٩,٣	% ١٠٠

المصدر: المركز التربوي للبحوث والانماء.

قطاع الصحة

يتأمن الإستشفاء لسكان مدينة صور وقضائها في المستشفى الحكومي - صور ومستشفى قوات الطوارئ الدولية في الناقورة ، إضافة إلى ستة مستشفيات خاصة. كما تتوزع المستوصفات الحكومية والأهلية على قرى القضاء ويبلغ عددها ٥٤ مركزا صحيا ومستوصفا. وتشترك جميع مستوصفات القضاء وبالتعاون مع وزارة الصحة ممثلة بطبابة القضاء مع المؤسسات الدولية في تنفيذ حملات التلقيح ثلاثي وشلل...الخ. وقد شمل التلقيح عام ٩٦ نسبة ٩٧,١ % من الأولاد في محافظة الجنوب.

خلاصة

صور هي مركز القضاء المسمى باسمها والواقع في أقصى الجنوب الغربي اللبناني، وهي من أقدم المدن اللبنانية والمتوسطية. وفيها العديد من الخدمات السياحية والفندقية وتربطها بقرى القضاء والمدن الأخرى شبكة من الطرق وأعداد كافية من سيارات الأجرة والحافلات. وفيها مرفأ تجاري قديم مؤهل لنقل البضائع، ويستوعب قوارب وأنشطة صيادي الأسماك من أبناء المدينة.

يبلغ عدد سكان القضاء حوالي ١٣٠ ألفا من اللبنانيين ٨٣ % منهم من المسلمين الشيعة،وإلى جانبهم يعيش حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني معظمهم داخل مخيمات برج الشمالي والبص والرشيدية. ويعتبر قضاء صور من المجتمعات الفتية سكانيا، ومعدل الإعالة فيه مرتفعة.

يعمل ٤٧% من السكان في قطاع الخدمات و ١٨ % في التشييد والبناء إذ تشهد المدينة وضواحيها حركة عمرانية لافتة، ويعمل ١٣,٦% في الصناعة وحوالي ٢١ % في الزراعة التي تعيل حوالي ٤٠ %من السكان.

يبلغ معدل البطالة ٧,٧ % من القوى العاملة تضاف إليها البطالة المقنعة في العمل الزراعي وبعض المهن ذات الطابع الحرفي والمتصلة بأعمال البناء والصيانة. وتساهم المرأة بنسبة ١٢,٧ % من اليد العاملة وهي نسبة متدنية جدا قياسا على الوضع العام في لبنان والنساء أكثر إستقرارا في مهنهن وأعمالهن من الرجال.
أما لجهة السكن فإن نسبة عالية من السكان (٨٥%) يملكون مساكنهم المستقلة و٧٥% من سكان الشقق يملكون شققهم علما بأن حوالي ٣٩% من السكان يعيشون في مساكن مستقلة وذلك بسبب غلبة الطابع الريفي في هذا القضاء.

ترتفع نسبة الأمية إلى ١٦,٦% ويتساوى الذكور والإناث في الإنتساب المدرسي وإنما يتفوق عدد الإناث إبتداء من المستوى المتوسط حيث يبدأ تسرب الذكور نحو سوق العمل. والتعليم الرسمي يجانب التعليم الخاص. ويتقارب أعداد المدارس التي تعتمد اللغة الإنكليزية مع تلك التي تعتمد اللغة الفرنسية.

تنشط في مدينة صور وقراها عشرات المؤسسات الإجتماعية والصحية وهي تلبي حاجات السكان ذوي درجة الإشباع المتدنية والبالغة نسبتهم حوالي ٤٥% من المجموع. وللقطاع الخاص الصحي حضوره أيضا وتتركز المستشفيات في مركز القضاء وتنتشر المستوصفات الأهلية في مختلف القرى.

قضاء مرجعيون

موجز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

وزارة الشؤون الاجتماعية

قضاء مرجعيون

الوصف العام

يقع قضاء مرجعيون على الحدود الجنوبية من لبنان، وهو في القسم الجنوبي الشرقي لمحافظة النبطية، وهو جزء من جبل عامل، يتوسط أقضيه ثلاث: بنت جبيل جنوبا، النبطية غربا وحاصبيا في الشرق والشمال الشرقي: تبلغ مساحة قضاء مرجعيون ٢٥٧٣٨ هكتارا، ومركزه مدينة مرجعيون، أو جديدة مرجعيون. يبلغ متوسط إرتفاع القضاء عن سطح البحر حوالي ٨٠٠ م، وموقعه في عمق الداخل اللبناني في الجهة الجنوبية الشرقية، وبمسافة عن ساحل البحر الأبيض المتوسط شرقا تصل إلى ٣٠ كلم، مما يجعل مناخه مميزا فهو معتدل بشكل عام وقليل الرطوبة وخاصة في المرتفعات الداخلية. معدل هطول الأمطار السنوي في القضاء يبلغ ٨٧٥ ملم، وهي تصل إلى ١١٩٩ ملم كحد أعلى، و ٥٩٨ ملم كحد أدنى. عدد الأيام الممطرة سنويا ٧٢ يوما تقريبا.

قرى القضاء

يضم قضاء مرجعيون مدينة مرجعيون مركز القضاء، والقرى التالية: إبل السقي، برج الملوك، بليدا، بني حيان، بلاط، البويضة، تولين، حولا، الخيام، دبين، دير سريان، دير ميماس، رب ثلاثين، زقية، سردة، الصوانة، طلوسة، الطيبة، القصير، عدشيت، العديسة، علمان، العمرة، عين عرب، قبريخا، قصير، القليعة، القنطرة، كفركلا، مجدل سلم، محيبيب، مركبا، ميس الجبل، هورة، الوزاني.

إن الموقع الجغرافي لقضاء مرجعيون يتميز بخصائص هامة فهو إستراتيجي لموقعه على مفترق طرق فقد كان يشكل تاريخيا حلقة وصل بين عدة بلدان (لبنان، فلسطين، سورية والأردن). يضاف إلى الموقع الجغرافي المناخ المميز بالجفاف والإعتدال، وتتميز الطبيعة في القضاء بجمال تلاله وسهوله. وهذا ما يؤهلها وبحكم موقعها الجغرافي الحدودي لجذب إستثمارات سياحية مستقبلية.

السكان

يقدر عدد السكان المقيمين في قضاء مرجعيون بحوالي ٤٠٨٧٧ نسمة ويعادلون ١,٣١ % من سكان لبنان ويتوزعوا حسب الفئات العمرية والجنس كما هو مبين في الجدول.

يبلغ عدد الأسر المقيمة في قضاء مرجعيون ٩٠٧٨ أسرة. ومتوسط حجم الأسرة للسكان المقيمين في قضاء مرجعيون يبلغ: ٤,٥ ، وعلى صعيد لبنان ككل: ٤،٦٥ إذ نلاحظ تقارب لمتوسط حجم الأسرة مع المتوسط العام على صعيد الوطن. معدل الإعالة الكلي يساوي٣,١٧،

وهذا يعني أن كل شخص بعمر العمل عليه أن يعيل ثلاثة أشخاص سواء كانوا يعملون فعلا أو عاطلين كليا. وقدعرف قضاء مرجعيون كما معظم الأقضية الحدودية هجرة كثيفة ومستمرة بسبب الأوضاع الأمنية التي سادت المنطقة منذ أواخر الستينات. وقد وصلت نسبة النزوح من بعض القرى والبلدات إلى ما يقارب ٨٥ % من عدد السكان.

التوزع السكاني حسب الجنس والفئات العمرية في مرجعيون ولبنان

الفئة العمرية	٠ - ١٤	١٥ - ٦٤	٦٥ - واكثر
النسبة من المقيمين	% ٢٩,٥	% ٥٩,٧	% ١٠,٨
النسبة في لبنان	% ٢٩,٣	% ٦٣,٧	% ٦,٨
% ذكور مرجعيون	% ٣٢	% ٥٦,٧	% ١١,١
%ذكور لبنان	% ٣٠,٥	% ٦٢,٧	% ١.١
% اناث مرجعيون	% ٢٧,١	% ٦٢,٣	% ١٠,٤
% اناث لبنان	% ٢٨,١	% ٦٤,٨	% ١,٣

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

أحوال المعيشة في القضاء

صدر عن وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، إستنادا إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشرا، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. وإستنادا إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف على أوضاع الأقضية اللبنانية فيما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمالي الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس فئات من أحوال المعيشة، على النحو التالي: منخفضة جدا، ومنخفضة (مجموعها يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جدا (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

وقد بينت الدراسة، ما يلي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١% من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٧,١% من الأسر (و ٦,٨% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠% من الأسر (و ٢٨،٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦% من الأسر (و٤٢,٢% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤% من الأسر (و ٢٢,٦% من الأفراد)، منها ٢١,٩% من الأسر

(و١٩,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥% من الأسر (و٣,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – لبنان

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة – % للأسر والأفراد، لبنان.

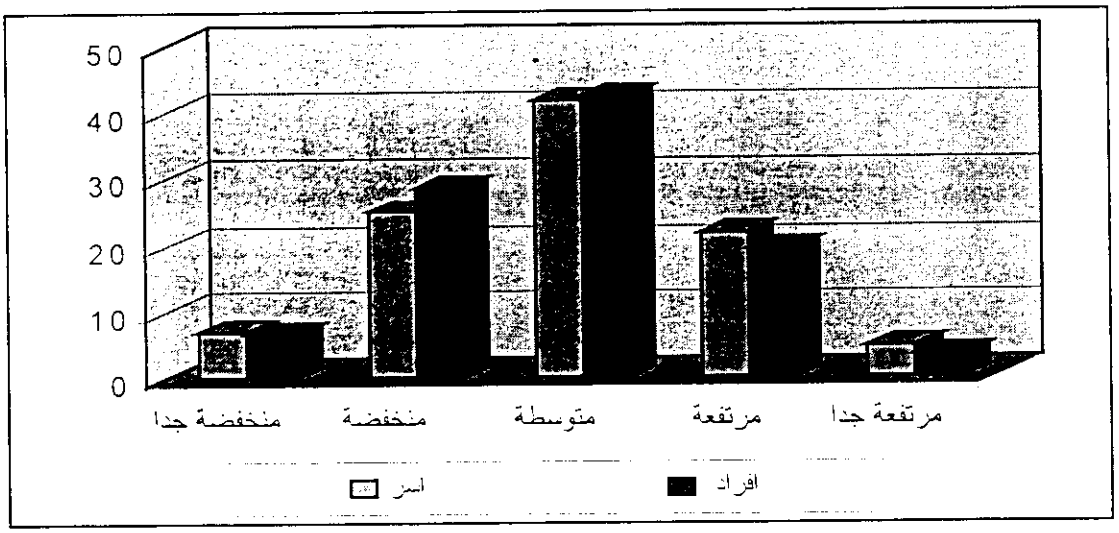

مرجعيون في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة

أما بالنسبة لمرجعيون، فقد أتت النتائج لتبين أن ٦٠,١% من الأسر المقيمة في مرجعيون (و٤٨,٦% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ١٨,٩% من الأسر (و ١١,٢% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٤١,٢% من الأسر (و ٤٧,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٣٢,٣% من الأسر (و ٣٤,٣% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٧,٦% من الأسر (و ٧,٠% من الأفراد)، منها ٧,٠% من الأسر (و٦,٨% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٦% من الأسر (و٠,٢% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - مرجعيون:

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	٩,٣	٢١,٣	٣٢,٣	٢٧,٢	٩,٩	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٥,٣	١٢,٦	٦٩,٣	٢,٤	٠,٥	١٠٠
التعليم	٣٤,٧	١٥,٣	٢٥,٧	١٤,٨	٩,٤	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٣٧,٩	٢٩,٨	٢١,٩	٧,٠	٣,٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	١٨,٩	٤١,٢	٣٢,٣	٧,٠	٠,٦	١٠٠
أفراد	١١,٢	٤٧,٤	٣٤,٣	٦,٨	٠,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، مرجعيون.

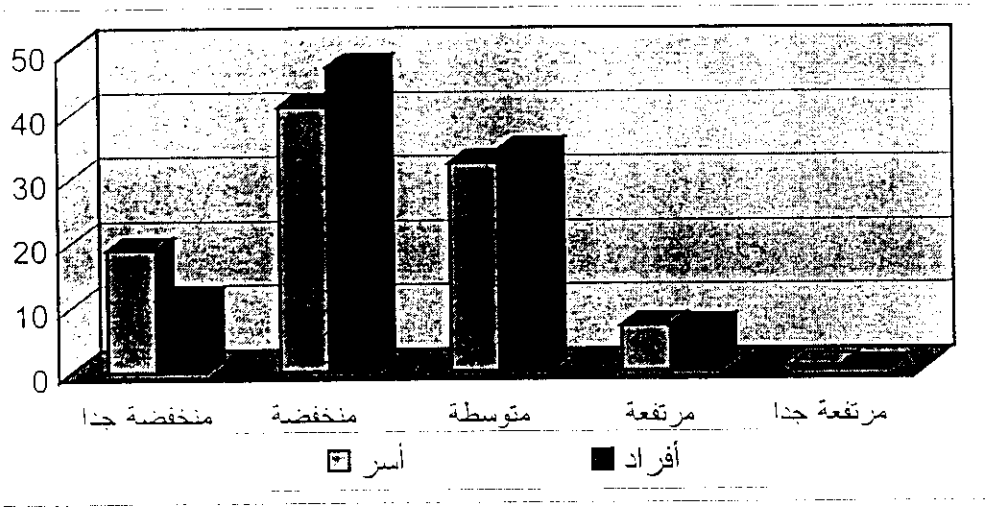

ويتبين من المقارنة الأولية، الإختلاف الكبير في التكوين الإجتماعي لقضاء مرجعيون، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضـــاء، جعلته يأتي في الترتيب الرابع بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمـــالي الأســـر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول التالي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب % للأسر المحرومة من إجمال المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١.بنت جبيل	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,٣٤	١٠٠
٢.الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣.عكار	٦٣,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤.مرجعيون	**٦٠,٠**	**٣٢,٣**	**٧,٦٣**	**١٠٠**
٥.المنيه	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٥١	١٠٠
٦.بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧.صور	٤٥,٠	٤١,٠	١٤,٠	١٠٠
٨.حاصبيا	٤١,٥	٤٨,٤	١٠,١	١٠٠
٩.النبطية	٤٠,٠	٤٧,٤	١٢,٦	١٠٠
١٠.راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١.جزين	٣٥,٧	٤٩,٨	١٤,٥	١٠٠
١٢.طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٢٦,٩	١٠٠
١٣.بشري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠
١٤.البترون	٣٤,٢	٤٥.٠	٢٠,٨	١٠٠
١٥.كل لبنان	**٣٢,١**	**٤١,٦**	**٢٦,٤**	**١٠٠**
١٦.بعبدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٧.الشوف	٣١,٠	٥٠,٠	١٩,٠	١٠٠
١٨.البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٣,٦	١٥,٨	١٠٠
١٩.جبيل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
٢٠.زغرتا	٢٩,٧	٤٣,٠	٢٧,٣	١٠٠
٢١.صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣,٠	١٠٠
٢٢.زحله	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٣.الكوره	٢٧,٠	٤٤,٧	٢٨,٣	١٠٠
٢٤.عاليه	٢٥,٠	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٥.المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٦.بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣,٠	١٠٠
٢٧.كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ولدى مقارنة توزع الأسر في مرجعيون حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة النبطية، يتبين ما يلي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (% أسر) في مرجعيون مع محافظة النبطية والمعدل الوطني

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
مرجعيون	١٨,٩	٤١,٢	٣٢,٣	٧,٠	٠,٦	١٠٠
النبطية	١٣,٣	٣٧,٦	٣٩,٨	٨,٧	٠,٥	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء مرجعيون (٦٠,١%)، أعلى من نسبة النبطيـــة (٥٠,٩%) وحوالي ضعف النسبة على الصعيد الوطني (٣٢,١%). ولكن ما هو أكثر أهمية، هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جدا) مرتفعة جدا في قضـــاء مرجعيون إذ تبلغ ١٨,٩% من المقيمين في القضاء، بينما هي مرتفعة في محافظـــة النبطيـــة (١٣,٣%) إذ تبلغ ضعف النسبة الوطنية ٧%.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في مرجعيون والنبطية ولبنان

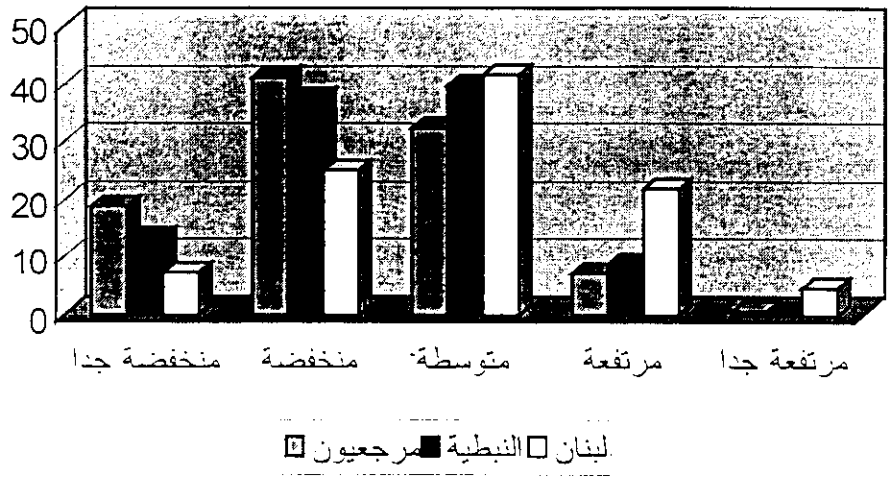

حصة مرجعيون من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان

من جهة أخرى، وأخذا بعين الإعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء مرجعيـــون من العدد الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٢,١٩%، في حين أن حصة القضاء مـن السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ١,٠٧%، و ٠,٤١% من إجمـــالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء مرجعيـون يأتي في الترتيب السادس عشر بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان، مع الإشارة، إلى أن هذه النسب تبدو ضعيفة في فترة التحقيق الإحصـــائي الـــذي حصل قبل تحرير الشريط المحتل بين عامي ١٩٧٨ و ٢٠٠٠ مما أدى إلى نـــزوح معظـم الأهالي إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى النزوح التاريخي للفقراء من الريـــف إلـــى المـــدن وضواحيها بشكل خاص، التي تحتل طليعة الترتيب لجهـــة حصتـــها الكبـــيرة مـــن الأفـــراد المحرومين.

أما إذا إعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء مرجعيون وحده، يحتوي على ٢,٢% من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جدا، ما يقارب نصف حصة محافظة النبطيـــة مـــن الســـكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

حصة مرجعيون والنبطية من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (% من السكان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
مرجعيون	٢,٢	٢,٢	١,١	٠,٥	٠,١	١,٣
النبطية	٩,٣	٩,٧	٦,٤	٢,٥	٠,٨	٦,٦
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

الأوضاع المقارنة لمرجعيون في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

كما سبقت الإشارة، فان خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضا تحليلا مقارنا لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة التالية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول التالي توزع الأسر في قضاء مرجعيون حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في النبطية ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (مرجعيون، النبطية، لبنان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن						
مرجعيون	٩,٣	٢١,٣	٣٢,٣	٢٧,٢	٩,٩	١٠٠
النبطية	٨,٨	١٨,٩	٣٢,٨	٣١,٧	٧,٩	١٠٠
لبنان	١٠,١	١٥,٨	١٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
مرجعيون	١٥,٣	١٢,٦	٦٩,٣	٢.٤	٠,٥	١٠٠
النبطية	١٩,٩	٤,٩	٦٨,٥	٥,٢	١,٥	١٠٠
لبنان	١٠,٠	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢	٨،٤	١٠٠
التعليم						
مرجعيون	٣٤,٧	١٥,٣	٢٥,٧	١٤,٨	٩,٤	١٠٠
النبطية	٢٥,٦	٢٠,٠	٣١,٤	١٣,٣	٩,٧	١٠٠
لبنان	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
مرجعيون	٣٧,٩	٢٩,٨	٢١,٩	٧,٠	٣,٤	١٠٠
النبطية	٢٨,٨	٢٩,٠	٢٩,٠	٨,٥	٤,٧	١٠٠
لبنان	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وإستنادا إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو التالي:

أولا، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاث مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن وضع مرجعيون على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة ٣١,٨% و ١٣,٣%.

ثانيا، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاث مؤشرات أيضا هي: الإتصال بشبكة مياه للإستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الإتصال بشبكة صرف صحي. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥% من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠% تعيش في وضعية سيئة جدا. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (حوالي ٦٦% من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الإجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطي، ٦٨,٥% من الأسر في النبطية، و ٦٩,٣% من الأسر في مرجعيون. إلا أن الإختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث أن نسبة ١٥,٣% من الأسر في مرجعيون تعتبر محرومة جدا من خدمات المياه والصرف الصحي في مرجعيون، في حين أن هذه النسبة تبلغ ١٠,١% تقريبا في كل من النبطية ولبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في مرجعيون بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٠,٥ % من الأسر، مقابل حوالي ٧,٩% في النبطية و ٨,٤% في لبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي فيما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء مرجعيون، مرتفع جدا مقارنة بالنبطية، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.

ثالثا، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الإلتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، يسجل قضاء مرجعيون مؤشرات متدنية جدا لدليل التعليم، حيث أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٥٠,٠% من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٣٤,٧% تعتبر محرومة جدا.

رابعا، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاث مؤشرات هي التالية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الإقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء مرجعيون، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جدا (٣٧,٩%) هي أعلى من نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (٢٨,٨%)، مما يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء.

على سبيل الخلاصة

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، إن مرجعيون هو أحد الأقضية الطرفية الأكثر حرمانا في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء مرجعيون مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثاني حسب دليل المؤشرات المتصلة بالدخل, الرابع, السادس والسابع في كل من دليل أحوال المعيشة العام, التعليم والمياه والصرف الصحي، إلا انه يأتي في الترتيب الثامن عشر بالنسبة للمسكن.

ترتيب مرجعيون حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرمانا

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب مرجعيون	٤	١٨	٧	٦	٢
القضاء الأكثر حرمانا	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

مرجعيون في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

قسم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء مرجعيون إلى منطقتين فرعيتين هي: قضاء مرجعيون الجنوبي، وقضاء مرجعيون الشمالي. (أنظر الخريطة المرفقة). وإستنادا إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في مرجعيون يبلغ ١١٩٩٤ مبنى، وهي تحتوي على ١٦٧٨ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ١٧٣٧٣ وحدة مبنى لشتى الإستعمالات.

وبذلك تضم مرجعيون، ٢١,٢ % من إجمالي المباني في محافظة النبطية ، و٢,٣ % من مباني لبنان. مقابل ١٦,٣ % من المؤسسات في محافظة النبطية، و٠,٨ %من مؤسسات لبنان؛ و١٧,٩ % من إجمالي الوحدات في محافظة النبطية ، و٠,١١ % من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في مرجعيون حسب الجدول التالي:

المباني والمؤسسات في مرجعيون حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع محافظة النبطية ولبنان

مناطق فرعية	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قضاء مرجعيون الجنوبي	٤٢٨٥	٣٥,٧	٨٨٦	٥٢,٨	٦٣٣٥	٣٦,٤
قضاء مرجعيون الشمالي	٧٧٠٩	٦٤,٣	٧٩٢	٤٧,٢	١١٠٣٨	٦٣,٦
كل مرجعيون	**١١٩٩٤**	**١٠٠**	**١٦٧٨**	**١٠٠**	**١٧٣٧٣**	**١٠٠**
محافظة النبطية	٥٦٧٠٥	٢١,١	١٠٢٧٤	١٦,٣	٩٦٨٣٥	١٧,٩
كل لبنان	٥١٨٨٥٨	٢,٣	١٩٨٤٣٦	٠,٨	١٤٥٦٣٧٩	٠,١١

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي- ١٩٩٦.

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الإستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة.

وحدات المباني في مرجعيون ومحافظة النبطية حسب وجهة الإستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غيرمعد	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٤١٢٥	١٢	٣٢٢٤	١٢	١٧٣٧٣
	%	٨١,٣	٠,٠٧	١٨,٥	٠,٠٨	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠١٨	٦٧	٢٣٦٧١	٧٩	٩٦٨٣٥
	%	٧٥,٤	٠,٠٧	٢٤,٤	٠,٠٨	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
	%	٧٣,٢	٠,١٠٩	٢٦,٢	٠,٢٦	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٦.

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧٠,٧ % من الوحدات المخصصة للسكن في مرجعيون هي مساكن أساسية، وحوالي ١٤,٦ % هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٤ %. ويلاحظ بشكل عام أن النسبة متقاربة مع مثيلاتها على مستوى محافظة النبطية.

وحدات السكن في مرجعيون ومحافظة النبطية حسب وجهة الإستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٠٠٠٤	٢٠٦٨	١٩٨٠	٨٥	١٤١٣٧
	%	٧٠,٧	١٤,٦	١٤	٠,٦	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٥٠٦٠٧	٨١٩٥	١٢٣٩٣	١٨٩٠	٧٣٠٨٥
	%	٦٩,٢	١١,٢	١٦,٩	٢,٦	١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٢٤
	%	٧٥,٣	٥	١٧,٣	٢,٤	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي- ١٩٩٦.

أخيرا، وفيا يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين مرجعيون ومحافظة النبطية ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول التالي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاث المشار إليها:

نسب توفر الخدمات في مباني مرجعيون ومحافظة النبطية ولبنان

نوع الخدمات	مرجعيون	محافظة النبطية	لبنان
مولد كهرباء	٠,٥	٤,٨	% ٩,١
بئر ارتوازي	٠,٠٩	٠,٧	% ٨,٩
شبكة مياه	٨٨	٩٠	% ٧٩
شبكة مجارير	٨,٨٥	١٨,٦	% ٣٦,٥

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٦.

ويتبين من الجدول السابق، أن الإختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المجارير، حيث أن نسبة ٩٠,٩ % من المباني غير موصولة إلى شبكة مجارير في مرجعيون، مقابل ٨٠,٥ % في النبطية، و٦٢,٥ % في لبنان. يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المياه حيث نسب عدم الإتصال هي ١١،٦٨% في مرجعيون، مقابل ٩,٢% في محافظة النبطية، و١٩,٦ % في لبنان.

المؤسسات الإنتاجية في مرجعيون

بين الإحصاء وجود ٣٢٣٦ وحدة مخصصة لغير السكن في مرجعيون ، من أصلها ١٦٧٨ مؤسسة إنتاج، و ٤٣ مبنى تابع لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٢٩,٨ % أي أكثر من ضعف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٤%).

توزيع وحدات غير السكن في مرجعيون ومحافظة النبطية حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلا عل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٦٧٨	٤٣	٩١	٧٣	٩٦٧	٣٨٣	١	٣٢٣٦
	%	٥١,٨	١,٣	٢,٨	٢,٢٠	٢٩,٨	١١,٨	٠,٠٣	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	١٠٢٧٤	٢٨١	٨٠٧	١٢٩٨	٨٣٠٦	٢٧٦٨	٤	٢٣٧٣٨
	%	٤٣,٢	١,١٠	٣,٤	٥,٤	٣٤,٩	١١,٦	٠,٠٢	١٠٠
كل لبنان	عدد	٢٤٥٤٠٠	٤٢٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٣٥٥٥١	٥٤٨٥١	٦٩٧	٤٧٦٠٣٩
	%	٥١,٥	٠,٩	٤.٣٦	٥,١٥	٢٦,٣	١١,٥	٠,١٥	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي- ١٩٩٦.

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في مرجعيون ، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمس عاملين، والتي تشكل ٩٢,٦% من العدد الإجمالي للمؤسسات.

مؤسسات مرجعيون ومحافظة النبطية حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ أو أكثر	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٥٥٥	٥٤	١١	٩	١	٣	٤٥	١٦٧٨
	%	٩٢,٦	٣,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٠٦	٠,١٨	٢,٦	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٩٤٧٠	٣٢٩	٩٨	٣٩	١٥	١٣	٣١٠	١٠٢٧٤
	%	٩٢,١	٣,٢	٠,٩٥	٠,٣٨	٠,١٥	٠,١٣	٣	١٠٠
كل لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧,٤	٥,٥٣	١,٩٨	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٢٢	٣,٥	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي- ١٩٩٦.

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الإقتصادية في مرجعيون، فقد شمل الإحصاء المؤسسات التي كانت تعمل فعليا أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشمل المؤسسات التي أفلست أو إنتقلت أو أقفلت لأي سبب آخر. وبالتالي، فإن النسب لا تعبر تماما عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

أنواع نشاط المؤسسات الإقتصادية في مرجعيون

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في مرجعيون ١٦٧٨ مؤسسة. حوالي ٦٣,٦ % من المؤسسات الإنتاجية موجودة في منطقة قضاء مرجعيون الجنوبي، فحوالي ٣٦,٤ % في منطقة قضاء مرجعيون الشمالي.

المؤسسات الإنتاجية في مرجعيون والنبطية، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد ونسبة مئوية)

	عدد المؤسسات في مرجعيون	عدد المؤسسات في النبطية	% مرجعيون نسبة إلى النبطية	% من إجمالي المؤسسات في مرجعيون
تجارة المفرق	٧٢٠	٤٣٠٦	١٦,٧	٤٢,٩
زراعة وتعدين	٢١٥	٧١٥	٣٠	١٢,٨
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	١٨٥	١٤٨٩	١٢,٤	١١,٠٢
تجارة الجملة	٤٩	٢٢٨	٢١,٥	٢,٩
الفنادق والمطاعم	٨٣	٤٨٥	١٧,١	٤,٩
الصحة والعمل الإجتماعي	٥٤	٣٩٠	١٣,٨	٣,٢
الخدمات للأفراد	٥٢	٣٠٥	١٧,٠٥	٣,١
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٥٨	٣٤٦	١٦,٧	٣,٤
صنع المنتجات المعدنية	٥٣	٣٧٠	١٤,٣	٣,١
صنع المفروشات	١٥	١٩٩	٧,٥	٠,٨٩
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	١٩	١٩٨	٩,٦	١,١٠
صنع المنتجات غير المعدنية	٢٩	٢١٦	١٣,٤	١,٧
التعليم	١٧	٨٨	١٩,٣	١,٠١
الأنشطة التجارية الأخرى	٢١	٢١٥	٩,٧	١,٢٥
الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	٢٢	١٠٤	٢١,١	١,٣
صيد الأسماك	–	–	–	–
صنع الخشب والورق	١٨	١٣٧	١٣,١	١,٠٧
البناء	٢	٥٦	٣,٥	٠,١١
البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠	١٠٤	١٩,٢	١,١٩
الماء والكهرباء والغاز	١٢	٥٥	٢١,٨	٠,٧
الإدارة العامة والضمان	١	١٣	٧,٦	٠,٠٥
أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية	١	٣٦	٢,٧	٠,٠٥
صنع الآلات والمعدات	٥	٣٦	١٣,٨	٠,٢٩
الأنشطة المساعدة للنقل	٨	٣٠	٢٦,٦	٠,٤
الوساطة المالية	١	١١	٩,٠٩	٠,٠٥
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٤	٢٥	١٦	٠,٢٣
الأنشطة العقارية	٢	٢٠	١٠	٠,١١
تأجير الآلات والمعدات	٧	٢٤	٢٩,١	٠,٤١

	عدد المؤسسات في مرجعيون	عدد المؤسسات في النبطية	% مرجعيون نسبة إلى النبطية	% من إجمالي المؤسسات في مرجعيون
الطباعة والنشر	–	١٥	–	–
النقل	–	٢	–	–
التأمين	١	١١	٩,٠٩	٠,٠٥
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	–	٣	–	–
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٤	٣٩	١٠,٢٦	٠,٢٣
غير محدد	–	٣	–	–
المجموع	١٦٨	١٠٢٧٤	١٦,٣	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي- ١٩٩٦.

الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٢,٧%). وتعمل نسبة ٤٢,٩% في تجارة المفرق، ثم الزراعة والتعدين (١٢,٨)، ثم بيع وصيانة المركبات ذات المحركات (١١,٠٢%)، والفنادق والمطاعم (٤,٩%)، الصحة والعمل الإجتماعي (٣,٢%)، والخدمات للأفراد (٣,١ %)، ونسب اقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

أما لجهة الأهمية المقارنة لبعض القطاعات الإنتاجية بمثيلاتها في محافظة النبطية، فالطابع الغالب على النشاط الإقتصادي في مرجعيون مقارنة بأقضية محافظة النبطية الأخرى. وتشكل مرجعيون ٣٠ % من النشاط الزراعي في محافظة النبطية، و٢١,٥ % من تجارة الجملة، و١٧,١% الفنادق والمطاعم، و ٧,٦% من أنشطة الإدارة العامة والضمان، و١٦,٧% من تجارة المفرق، و١٩,٣% من التعليم...الخ. في حين نجد أن حصتها في القطاعات التالية في محافظة النبطية متدنية بشكل عام: الوساطة المالية (٩ %)، الأنشطة المساعدة للوساطة المالية (١٦ %)، الأنشطة العقارية (١٠ %)، التأمين (٩,٠٩%). ويبين الجدول التالي توزيع المؤسسات في مرجعيون والنبطية بشكل مفصل.

القوى العاملة والنشاط الإقتصادي

قدر عدد الناشطين اقتصاديا حسب المعطيات الاحصائية للسكن والمساكن ب ٩٧٨٥ شخصا، يشكلون حوالي ٢٣.٩ % من العدد الاجمالي للسكان المقيمين. ويتوزع الناشطون على عدة مهن كما هو مبين في الجدول.

اما لجهة القطاعات الاقتصادية، فيتوزع الناشطون اقتصاديا على النحو التالي: ١٨,٧٥% في الزراعة، ٩,٨٦% في الصناعة، ١٩,٨% في الحرف، ١٢,٦% في التجارة.

تشكل الاناث ٢٥,٤ % من مجمل الناشطين اقتصاديا، مقابل ٧٤,٦% للذكور. الا انهن يشكلن ٤٣,٧% من العاملين في القطاع الزراعي. اما لجهة ديمومة العمل، فيتوزعون على النحو التالي: ٥١,٨% عمل دائم، ٢٥% عمل موسمي، ٢٣,٢% عمل متقطع. اما نسبة البطالة فتبلغ ٦,٦٨%.

توزع الناشطين اقتصاديات حسب المهن

المهـــــن	مجموع الناشطين إقتصاديا	النسبة
عاملون في مجال المهن بطابع الحرفي	١٩٤٣	١٩,٨٦
مزارعون وعمال مهرة	١٨٣٥	١٨,٧٥
عمال ومستخدمون غير مهرة	١٥٩٠	١٦,٢٥
عمال في مجال الخدمات و البيع	١٢٦٤	١٢,٩٢
أخصائيون في مجالات علمية وفكرية	١٢٣٧	١٢,٦٤
عمال متخصصون	٨٠٢	٨,١٩
مهن تقنية صحية – تدريبية	٤٠٨	٤,١٧
كبار المسؤولين في القطاع العام والخاص	١٢٢	١,٢٥
مستخدمون إداريون	٩٥	٠,٩٧
غير ذلك	٤٨٩	٥,٠٠
المجموع	**٩٧٨٥**	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي – ١٩٩٦.

الزراعـــة

معظم الأراضي في قضاء مرجعيون جرداء غير صالحة للزراعة، ومساحتها:١٧٦١٢ هكتارا أي بنسبة ٦٨,٤% من مساحة القضاء. الأراضي الزراعية مساحتها ٦٧٤٧ هكتارا حسب إحصائيات ١٩٩٧ وهي تشكل ٢٦,٢% من مساحة القضاء، من الملاحظ أن هذه المساحة تراجعت بنسبة ٣١ % عن المساحة التي كانت في الستينات وقد بلغت في حينه ٩٧٤٦ هكتارا.

المساحة المزروعة عام ١٩٩٧	الغابات	المساحة الجردية	مساحة القضاء
٦٧٤٧	١٣٧٩	١٧٦١٢	٢٥٧٣٨
%٢٦,٢	%٥,٣	%٦٨,٤	١٠٠

المصدر: الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة – ١٩٩٦.

إن اكثر من نصف مساحة قضاء مرجعيون مازال غير ممسوح. البلدات الممسوحة عددها ١٤ بلدة فقط، بالإضافة إلى بلدة واحدة محددة و١٧ لم يتم مسح أراضيها حتى تاريخه.

المساحات المزروعة عام ١٩٩٧ موزعة على الشكل التالي:

زراعة بعلية	زراعة مروية	المجموع
٦٤٢٨ هك	٣١٩ هك	٦٧٤٧ هك
% ٩٥,٢	%٤,٨	١٠٠

المصدر: الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة – ١٩٩٦.

أبرز المشاكل ومعوقات الزراعة ترتكز على فقدان المياه للري، بحيث أن ما يقارب ٩٥,٢% من الأراضي المزروعة ليست مروية.

المياه

يوجد في قضاء مرجعيون نهران دائمان، وهما: نهر الليطاني ونهر الوزاني وبعض الأنهر الصغيرة، ويوجد خمس آبار إرتوازية، كما تكثر الينابيع.

التعليم

يبين الجدول التالي عدد المدارس وتلاميذها في قضاء مرجعيون عشية التحرير:

قطاع التعليم	الرسمي	خاص مجاني	خاص غيرمجاز	المجموع
مدارس	٢٥	٧	١٢	٤٤
عدد الطلاب	٢٧٦٢	١٣٤٦	٣٥٧٧	٧٦٨٥
النسبة المئوية	% ٣٦	% ١٧	% ٤٧	% ١٠٠

المصدر: المركز التربوي للبحوث والانماء.

كما توجد مدرستان مهنيتان. والجدير بالذكر أن عدد الطلاب وبالمقارنة مع إجمالي المقيمين في القضاء وهم ٤٠٨٧٧ يصل إلى ١٨,٨ %، وهذا معدل منخفض حيث يصل في متوسط وطني إلى ٢٨ %.

تعاني المدرسة الرسمية في القضاء من مشاكل متعددة، أبرزها عدم توفر الإمكانات لمواكبة البرامج والمناهج الجديدة، وخاصة في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا والفنون. إذ أن هناك مشاكل في وجود التقنيات والمدرسين المختصين. يضاف إلى ذلك الأبنية غير الملائمة للحاجات التعليمية والتربوية، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات والوسائل التربوية. وبناء على التقارير المقدمة من المدارس الرسمية فإن متطلباتها توزعت على الشكل التالي:

- نقص في مواد التكنولوجيا والمعلوماتية والفنون والمدرسين المختصين (١٦ مدرسة ، أي بنسبة ٧٦ % من المدارس).
- بناء غير ملائم: ٥ مدارس، أي بنسبة ٢٤%.
- نقص في التجهيزات والوسائل التربوية: ٤ مدارس، أي بنسبة ١٩%.
- المطالبة بتكثيف الدورات التدريبية مدرستان ، أي بنسبة ٩%.

الملاحظة الأساسية أن المدرسة الرسمية بحاجة إلى توفير التجهيزات اللازمة من أجل تطويرها، ومواكبة البرامج الجديدة المقررة من قبل وزارة التربية.

التحصيل المدرسي مؤشر مهم في دراسة المجتمعات، والمعطيات الإحصائية تعرفنا على مستويات التحصيل القضاء، بين المقيمين من عمر عشر سنوات وما فوق، وهم على الشكل التالي:

التحصيل المدرس، العمر عشر سنوات وما فوق (النسبة المئوية)

	أمي	يقرأ ويكتب	دون الابتدائي	انهى الابتدائي	لمتوسط	الثانوي	الجامعة	دراسات عليا	المجموع
النسبة في مرجعيون	٢٣,٥	٩,٣	٥,٨	٢٤,٥	١٩,٢	١٤,٤	٢,٦	٠,٢	١٠٠
النسبة في لبنان	١٣,٦	٩,٧	٦,٣	٢٨,٨	١٩,٤	١٤,٣	٦,٧	٠,٩	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

إن نسبة الأمية كانت عشية التحرير مرتفعة في قضاء مرجعيون، إذ تطال ربع المقيمين تقريبا ٢٣,٦ %، وهذا مؤشر إلى تدني مستوى التحصيل المدرسي في هذا القضاء. واللافت أن نسبة الأمية عند الاناث تصل إلى ٣٢,٣ % بينما على الصعيد الوطني تقارب ال١٨ %. في حين بلغت حالات التسرب المدرسي عند الأولاد دون العشر سنوات (من ٦ - ٩) ممن لم يلتحقوا بالمدرسة حاليا، على مستوى القضاء ٩٧ حالة، وهم موزعون حسب الجنس: ٣٦ ذكرا ، ٦١ أنثى.

قطاع الصحة

في قضاء مرجعيون مستشفى واحد حكومي ومستشفى مقفل(الرحمة في ميس الجبل)، وحوالي ١٨ مستوصفا، موزعا إلى مختلف البلدات. ابرز المراكز الصحية تابع لوزارة الصحة بالاضافة إلى المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وهي: مراكز الخدمات الانمائية في مجدل سلم والصوانة وتولين. يعاني بعض السكان من بعض الامراض المزمنة، كما وتجري حملات التلقيح للاطفال. وأخيرا تشير الاحصائيات بأن عدد المعاقين في قضاء مرجعيون هو ٦٩٣ معاقا.

بمثابة خلاصات وتوصيات

هناك حاجة إلى مشروعات تنموية في مختلف القطاعات، مع مراعاة الحاجات، ففي كافة المجالات من المفروض إعداد سلم أولويات لهذه الحاجات في المنطقة، على ضوء استطلاع ميداني بالمشاركة في ضوء التطورات التي طرأت بعد التحرير.

وفيما يلي عرض لبعض الافكار عن ميادين التدخل، نوردها دون تسلسل مقصود يعبر عن اولوياتها:

- تأهيل وتأمين الخدمات المتعلقة بالمسكن والبنى التحتية الخدماتي
- تأمين مياه الشفة والري وتوسيع المساحات المروية
- استصلاح الاراضي الزراعية، واعداد خطط لادخال زراعات بديلة وتحديث القطاع الزراعي
- المحافظة على البيئة، وحماية ما تبقى من مناطق حرجية.
- اعداد وتدريب وتأهيل مهني في القطاع الصناعي والحرفي، وربط الاخير بالنشاط السياحي لتعزيز الاقتصاد الريفي

- تنشيط وتعزيز القطاع المالي والمصرفي لدعم الاستثمارات في مختلف القطاعات ومحاربة البطالة وخاصة عند الشباب
- تعزيز الاستثمار في القطاع السياحي وحماية الثروات الأثرية
- دعم وتجهيز القطاع التعليمي في كل المجالات وعلى كل المستويات، ووضع خطة لمحاربة الامية
- تعزيز الخدمات الصحية مركزا وتجهيزات وكادرا، وايجاد برامج تأهيل صحي اجتماعي للمعوقين لتسهيل اندماجهم الاجتماعي.

قضاء حاصبيا

موجز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

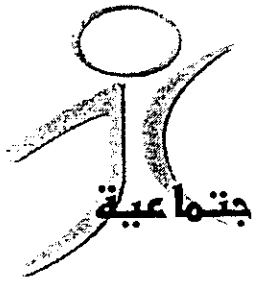

وزارة الشؤون الاجتماعية

الوصف العام

يقع قضاء حاصبيا، أعلى الحدود الجنوبية اللبنانية، في القسم الجنوبي الشرقي لمحافظة النبطية، في السفح الغربي لجبل حرمون، مثلث الشكل تقريبا، رأس المثلث يتجه جنوبا، أحد الأضلاع يحاذي الحدود مع سوريا من جهة الشرق والجنوب الشرقي. تبلغ مساحة قضاء حاصبيا ٢١٦١٥ هكتارا. أما الطّبيعة الجغرافيةُ لقضاء حاصبيا فهي جبليه بوجه عام، مؤلفة من مرتفعات وتلال متفرقة، يعلوها جبل حرمون أو جبل الشيخ من الشرق وعلوه ١٥٠٠ متر. متوسط ارتفاع القضاء عن سطح البحر ٨٢٢ متر وهو من العمق اللبناني من المرتفعات الداخلية، مما يجعل مناخه معتدلا قليل الرطوبة، وموقعه على السفح الغربي من جبل حرمون يجعل شتائه باردا. معدل هطول الامطار السنوي في القضاء يبلغ ١٠٠٠ملم، وهي كحد أعلى ١٣٧٨ ملم، وحد أدنى ٦٤٢ ملم، عدد الايام الممطرة سنويا ٦٠ تقريبا.

قرى القضاء

يتألف قضاء حاصبيا من مدينة حاصبيا وهي مركز القضاء، وتقسم إلى أربعة أحياء: السراي، صافيفا، العين، الفوقاني. ومن مجموعة من البلدات والقرى التالية: أبو قمحه، برغز، حلتا، خربة الدوير، خريبة، خلوات، راشيا الفخار، زغلة، السفينة (هي منطقة حرجية قرب الكفير)، شبعا، شويا، صليب، عين جرفا، عين فجور، عين قنيا، فرديس، كفر حمام، كفر شوبا، الكفير، كوكبا، الماري، المجيدية، مرج الزهور، ميمس، نخيلة، عين ثنتا (تابعة للخلوات لم يتم الاعتراف بها حتى الآن كبلدة مستقلة).

السكان

عدد السكان المقيمين في قضاء حاصبيا ١٩٤٥٩ نسمة ويعادلون ٠,٦٢ % من سكان لبنان. أما نسبة المقيمين فتبلغ ٢١,٩١%، أي ما يقارب خمس السكان. وهذا مؤشر بارز يبين حركة النزوح والهجرة من المنطقة، بسبب الظروف التي كانت سائدة، في المنطقة الحدودية من لبنان. الملاحظة الأساسية زيادة في نسبة القوى الفتية في القضاء من عمر ٥١-٤٦ سنة بالمقارنة مع لبنان، نقص في الولادات، إزدياد في نسبة المعمرين، وهذا مؤشر إلى أهمية البيئة الطبيعية والريفية في حياة الإنسان. و يتوزع السكان المقيمين في قضاء حاصبيا، حسب متغير الجنس إلى فئتين تقريبا متكافئتين من حيث العدد، الذكور يشكلون ٤٩,٦٩% و الإناث ٥١,٣١%. أما عدد الأسر المقيمة في قضاء حاصبيا فيبلغ ٤٥٥٥ أسرة مع المعدل الوسطي لحجم الأسرة ٤,٢ فرد. أما معدل الإعالة الكلي ٥٣,٥٨٩ وهذا المعدل منخفض عنه في لبنان بشكل عام وهو ٥٦,٧ .

الأعمار حسب توزيع السكان والجنس

الفئة العمرية	العدد	النسبة %	النسبة في لبنان %
٠-١٤	٤٩٨٥	٢٥,٦٢	٢٩,٣٣
١٥-٦٤	١٢٦٦٣	٦٥,٧٦	٦٣,٧٦
٦٥-+	١٨١١	٩,٣١	٦,٨
المجموع	١٩٤٥٩	١٠٠	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦

أما حسب متغير الجنس والفئة العمرية يتوزع الذكور

الفئة العمرية	٠-١٤	١٥-٦٤	٦٥-+	المجموع	
الذكور	٢٥٢٣	٦٢٢٦	٩٢١	٩٦٧٠	%٤٩,٦٩
النسبة%	٢٦,٠٩	٦٤,٣٩	٩,٥٢	١٠٠	
النسبة في لبنان%	٣٠,٤٩	٦٢,٧٠	١,٠٩	١٠٠	%٤٩,٥

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦

ويتوزع الإناث

الفئة العمرية	٠-١٤	١٥-٦٤	٦٥-+	المجموع	
الإناث	٢٤٦٢	٦٤٣٧	٨٩١	٩٧٩٠	٥١,٣١
النسبة %	٢٥,١٥	٦٥,٧٥	٩	١٠٠	
النسبة في لبنان %	٢٨,١٩	٦٤,٨٢	١,٣٤	١٠٠	%٥١,٥

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦

أحوال المعيشة في القضاء

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الاسر والأفراد المقيمين في لبنان، استنادا إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشرا، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. وإستنادا إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية فيما يختص بالمؤشرات المشار إليها، بالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الاسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو التالي: منخفضة جدا، ومنخفضة (مجموعها يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جدا (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الإطلاع عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج فيما يختص بحاصبيا، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد النبطية ولبنان، والترتيب العام لحاصبيا ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

وقد بينت الدراسة، ما يلي: على صعيد لبنان بأسره، تبين ان ٣٢,١% من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ٧,١% من الأسر (و ٦,٨% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠% من الأسر (و ٢٨,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦% من الأسر (و٤٢,٢% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤% من الأسر (و ٢٢,٦% من الأفراد)، منها ٢١,٩% من الأسر (و١٩,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥% من الأسر (و٣,٣% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة – لبنان

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠,٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة – % للأسر والأفراد، لبنان

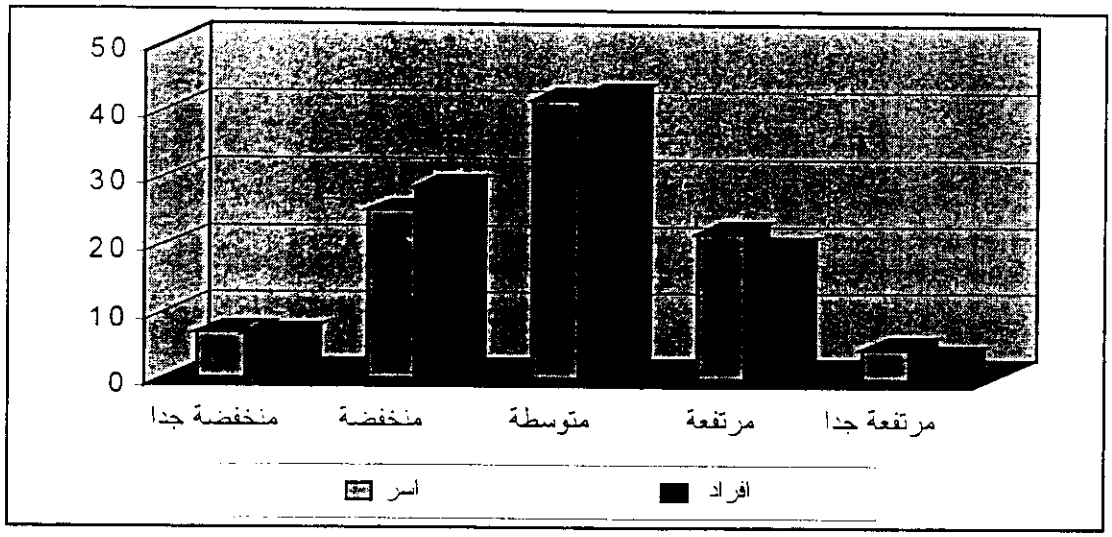

حاصبيا في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة

أما بالنسبة لحاصبيا، فقد اتت النتائج لتبين ان ٤١,٤% من الأسر المقيمة في حاصبيا (و ٤٢,٢% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جدا وتضم ١١,٢% من الأسر (و ٨,٣% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٣٠,٣% من الأسر (و ٣٣,٩% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٤٨,٤% من الأسر (و ٤٩,٤% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ١٠,١% من الأسر (و ٨,٤% من الأفراد)، منها ٩,٧% من الأسر (٧,٩% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٤% من الأسر (و٠,٥% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جدا.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - حاصبيا

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	٩,٣	٢١,٣	٣٢,٣	٢٧,٢	٩,٩	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٥,٣	١٢,٦	٦٩,٣	٢,٤	٠,٥	١٠٠
التعليم	٣٤,٧	١٥,٣	٢٥,٧	١٤,٨	٩,٤	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٣٧,٩	٢٩,٨	٢١,٩	٧,٠	٣,٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	١٨,٩	٤١,٢	٣٢,٣	٧,٠	٠,٦	١٠٠
أفراد	١١,٢	٤٧,٤	٣٤,٣	٦,٨	٠,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء حاصبيا، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الثامن بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول التالي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب % للأسر المحرومة من إجمال المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١. بنت جبيل	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,٣٤	١٠٠
٢. الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣. عكار	٦٣,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤. مرجعيون	٦٠,٠	٣٢,٣	٧,٦٣	١٠٠
٥. المنيه	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٥١	١٠٠
٦. بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧. صور	٤٥,٠	٤١,٠	١٤,٠	١٠٠
٨. حاصبيا	**٤١,٥**	**٤٨,٤**	**١٠,١**	**١٠٠**
٩. النبطية	٤٠,٠	٤٧,٤	١٢,٦	١٠٠
١٠. راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١. جزين	٣٥,٧	٤٩,٨	١٤,٥	١٠٠

القضاء	مدقعة	متوسطة	عالية	مجموع
١٢. طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٢٦,٩	١٠٠
١٣. بشري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠
١٤. البترون	٣٤,٢	٤٥,٠	٢٠,٨	١٠٠
١٥. كل لبنان	**٣٢,١**	**٤١,٦**	**٢٦,٤**	**١٠٠**
١٦. بعبدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٧. الشوف	٣١,٠	٥٠,٠	١٩,٠	١٠٠
١٨. البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٣,٦	١٥,٨	١٠٠
١٩. جبيل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
٢٠. زغرتا	٢٩,٧	٤٣,٠	٢٧,٣	١٠٠
٢١. صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣,٠	١٠٠
٢٢. زحله	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٣. الكوره	٢٧,٠	٤٤,٧	٢٨,٣	١٠٠
٢٤. عاليه	٢٥,٠	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٥. المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٦. بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣,٠	١٠٠
٢٧. كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

ولدى مقارنة توزع الاسر في حاصبيا حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة النبطية، يتبين ما يلي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (% أسر) في حاصبيا مع محافظة النبطية والمعدل الوطني

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جدا	منخفض	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
حاصبيا	١١,٢	٣٠,٣	٤٨,٤	٩,٧	٠,٤	١٠٠
النبطية	١٣,٣	٣٧,٦	٣٩,٨	٨,٧	٠,٥	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء حاصبيا (٤١,٥%)، أقل من نسبة النبطية (٥٠,٩%) و بينما هي أعلى من النسبة على الصعيد الوطني (٣٢,١%).

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في حاصبيا والنبطية ولبنان

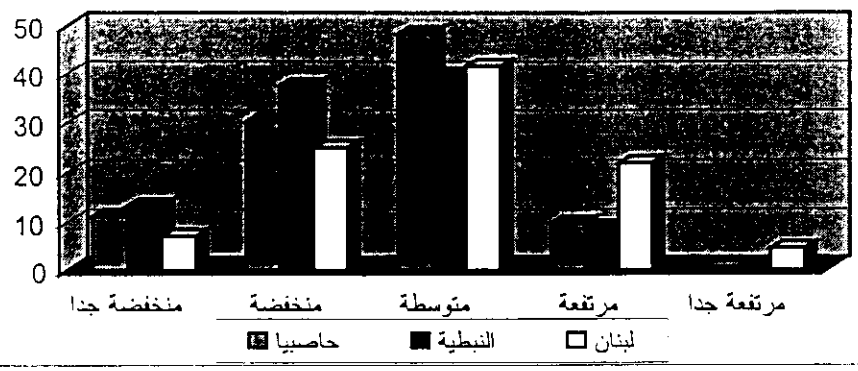

الأوضاع المقارنة لحاصبيا في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضا تحليلا مقارنا لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة التالية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول التالي توزع الأسر في قضاء حاصبيا حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في النبطية ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (حاصبيا، النبطية، لبنان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن						
حاصبيا	٩,٣	٢١,٣	٣٢,٣	٢٧,٢	٩,٩	١٠٠
النبطية	٨,٨	١٨,٩	٣٢,٨	٣١,٧	٧,٩	١٠٠
لبنان	١٠,١	١٥,٨	١٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
حاصبيا	١٥,٣	١٢,٦	٦٩,٣	٢,٤	٠,٥	١٠٠
النبطية	١٩,٩	٤,٩	٦٨,٥	٥,٢	١,٥	١٠٠
لبنان	١٠,٠	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٤	١٠٠
التعليم						
حاصبيا	٣٤,٧	١٥,٣	٢٥,٧	١٤,٨	٩,٤	١٠٠
النبطية	٢٥,٦	٢٠,٠	٣١,٤	١٣,٣	٩,٧	١٠٠
لبنان	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
حاصبيا	٣٧,٩	٢٩,٨	٢١,٩	٧,٠	٣,٤	١٠٠
النبطية	٢٨,٨	٢٩,٠	٢٩,٠	٨,٥	٤,٧	١٠٠
لبنان	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وإستنادا إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو التالي:

أولا، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاث مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة ان حوالي ٢٦% من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠% يعيشون في ظروف متدنية جدا. ويبين الجدول أعلاه، إن هذه النسب في محافظة النبطية لا تزيد سوى قليلا عن النسب الوطنية

(٢٧,٧% و ٨,٨%)، في حين أن وضع حاصبيا على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة ٢٥,٥% و٥,٥%. إلا أن نسب الحرمان في حاصبيا فيما يختص ظروف السكن، تبقي أقل مما هي عليه بالنسبة للميادين الأخرى، وبالنسبة للدليل العام).

ثانيا، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاث مؤشرات أيضا هي: الإتصال بشبكة مياه للإستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الإتصال بشبكة صرف صحي. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥% من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠% تعيش في وضعية سيئة جدا. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (حوالي ٦٦% من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الإجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٨,٥% من الأسر في النبطية، و ٧٥,٦% من الأسر في حاصبيا. إلا أن الإختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث أن نسبة ١٣,٠% من الأسر في حاصبيا تعتبر محرومة جدا من خدمات المياه والصرف الصحي في حاصبيا، في حين أن هذه النسبة تبلغ ١٩,٩% تقريبا في النبطية و ١٠,٠% في لبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه و الصرف الصحي في حاصبيا بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٢,٩% من الأسر، مقابل حوالي ١,٥% في النبطية و ٨,٤% في لبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي فيما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء حاصبيا، مرتفع جدا بالمتوسط الوطني.

ثالثا، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الإلتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. وإستنادا إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن حوالي ٣٢,٨% من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وان نصف هذه النسبة تقريبا هي وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب المهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جدا (١٦,٦%)، والمرتفعة جدا (١٩,١%)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جدا في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. أن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة النبطية تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤٥,٦% من الأسر، من أصلها ٢٥,٦% ضمن فئة منخفضة جدا). يسجل قضاء حاصبيا مؤشرات متدنية جدا لدليل التعليم، حيث أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٤٢,٩% من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٢٥,٣% تعتبر محرومة جدا. (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل اكثر تفصيلا).

رابعا، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاث مؤشرات هي التالية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستنادا إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ان حوالي ٤٢,٨% من الاسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤% من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما

في محافظة النبطية، فان هذه النسب تبلغ ٥٧,٨% (دون العتبة) منهم ٢٨,٨% ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جدا. وتبلغ النسب المقابلة لحاصبيا ٥٣,٩% و ٢٤,٢%.

على سبيل الخلاصة

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن حاصبيا هي أحد الأقضية الطرفية الأكثر حرمانا في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء حاصبيا مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثامن حسب دليل أحوال المعيشة العام والمؤشرات المتصلة بالدخل، المرتبة الثانية عشر لجهة كل من دليل التعليم والمياه والصرف الصحي، إلا أنه يأتي في الترتيب الثالث والعشرين بالنسبة للمسكن.

ترتيب حاصبيا حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرمانا

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب حاصبيا	٨	٢٣	١٢	١٢	٨
القضاء الأكثر حرمانا	حاصبيا	بعبدا	حاصبيا	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

حاصبيا في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

اعتمد الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء حاصبيا منطقة واحدة. واستنادا إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين ان عدد المباني في حاصبيا يبلغ ٦٠٦٠ مبنى، وهي تحتوي على ١٠٢٧ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٨٩٩٥ وحدة مبنى لشتى الاستعمالات. وبذلك تضم حاصبيا ، ١٠,٦ % من إجمالي المباني في محافظة النبطية ، و ١,١ % من مباني لبنان. مقابل ٩,٩٠ % من المؤسسات في محافظة النبطية، و٠,٥%من مؤسسات لبنان؛ و٩,٢ % من إجمالي الوحدات في محافظة النبطية ، و٠,٦ % من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب في حاصبيا حسب الجدول التالي:

المباني والمؤسسات في حاصبيا حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع م. النبطية ولبنان

مناطق فرعية	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قضاء حاصبيا	٦٠٦٠	% ١٠٠	١٠٢٧	% ١٠٠	٨٩٩٥	%١٠٠
محافظة النبطية	٥٦٧٠٥	% ١٠,٦	١٠٢٧٤	% ٩,٩٠	٩٦٨٣٥	% ٩,٢
كل لبنان	٥١٨٨٥٨	% ١,١٠	١٩٨٤٣٦	% ٠,٥	١٤٥٦٣٧٩	% ٠,٦

المصدر: محافظة النبطية في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات).

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة.

وحدات المباني في حاصبيا و محافظة النبطية حسب وجهة الاستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
قضاء حاصبيا	عدد	٧١٩٦	٥	١٧٧٩	١٥	٨٩٩٥
	%	٨٠	٠,٠٦	١٩,٧	٠,١٧	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠١٨	٦٧	٢٣٦٧١	٧٩	٩٦٨٣٥
	%	٧٥,٤	٠,٠٧	٢٤,٤	٠,٠٨	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
	%	٧٣,٢ .	٠٠,١٩	٢٦,٢	٠,٢٦	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي، ١٩٩٦.

وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ان ٨٥,٥ % من الوحدات المخصصة للسكن في حاصبيا هي مساكن أساسية، وحوالي ٠,٩ % هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٢,٤ %. ويلاحظ بشكل عام ان النسبة تتفاوت مع مثيلاتها على مستوى محافظة النبطية.

وحدات السكن في حاصبيا ومحافظة النبطية حسب وجهة الاستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
قضاء حاصبيا	عدد	٦١٦٢	٦٥	٨٩٦	٧٨	٧٢٠١
	%	% ٨٥,٥	% ٠,٩	% ١٢,٤	% ١,٠٨	% ١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٥٠٦٠٧	٨١٩٥	١٢٣٩٣	١٨٩٠	٧٣٠٨٥
	%	% ٦٩,٢	% ١١,٢	% ١٦,٩	% ٢,٦	%١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٢٤
	%	%٧٥,٣	%٥	%١٧,٣	%٢,٤	%١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي، ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين حاصبيا ومحافظة النبطية ولبنان في اكثر من مجال. ويعرض الجدول التالي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاث المشار إليها:

توفر الخدمات في مباني حاصبيا ومحافظة النبطية ولبنان

نوع الخدمات	حاصبيا	محافظة النبطية	لبنان
مولد كهرباء	٣٠	٢٤٩٧	٤٨٧٧٢
بئر ارتوازي	٧	٣٦٣	٥٢٣٥٧
شبكة مياه	٥٣٥٩	٤٦٨٢٥	٤١٦١٣٦
شبكة مجارير	٣٥٠٧	٩٧٠٨	٢١٥٤٩٥

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ادارة الاحصاء المركزي، ١٩٩٦.

المؤسسات الإنتاجية في حاصبيا

بين الإحصاء وجود ١٧٨٤ وحدة مخصصة لغير السكن في حاصبيا، من أصلها ١٠٢٧ مؤسسة إنتاج، و ٤٦ مبنى تابع لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ١٩,٩ % أي اكثر بقليل من نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن(١٢,٤%)

توزيع وحدات غير السكن في حاصبيا ومحافظة النبطية حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلا عمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
قضاء حاصبيا	عد	١٠٢٧	٤٦	٢٦	٩٢	٣٥٦	٢٣٧	–	١٧٨٤
	%	–	٥٧,٥	٢,٥٨	١,٤٦	٥,١٦	١٩.٩	–	١٠٠
محافظة النبطية	عد	١٠٢٧٤	٢٨١	٨٠٧	١٢٩٨	٨٣٠٦	٢٧٦٨	٤	٢٣٧٣٨
	%	٤٣,٢	١,١٠	٣,٤	٥,٤	٣٤,٩	١١,٦	٠,٠٢	١٠٠
كل لبنان	عد	٢٤٥٤٠٠	٤٢٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥٥١	٥٤٨٥١	٦٩٧	٤٧٦٠٣٩
	%	٥١,٥	٠,٩	٤,٣٦	٥,١٥	٢٦,٣	١١,٥	٠,١٥	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦.

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في حاصبيا، فان الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم اقل من خمس عاملين، والتي تشكل ٩٦,١% من العدد الإجمالي للمؤسسات.

مؤسسات حاصبيا ومحافظة النبطية حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ أو أكثر	لا جواب	مجموع
قضاء حاصبيا	عدد	٩٨٧	٨	٤	٣	٢	–	٢٣	١٠٢٧
	%	٩٦,١	٠,٧٨	٠,٣٩	٠,٢٩	٠,١٩	–	٢,٢٠	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٩٤٧٠	٣٢٩	٩٨	٣٩	١٥	١٣	٣١٠	١٠٢٧٤
	%	٩٢,١	٣,٢	٠,٩٥	٠,٣٨	٠,١٥	٠,١٣	٣	١٠٠
كل لبنان	عد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧,٤	٥,٥٣	١,٩٨	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٢٢	٣,٥	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦.

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الإقتصادية في حاصبيا، فقد بين الإحصاء أن حوالي ٨,٤ % فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ٧,٦ % من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين ان عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ شهدا تأسيس ٤٣,٩ % من المؤسسات الباقية. أما في النصف الأول من التسعينات، فقد شهدت تأسيس ٢٧,٦ % من المؤسسات العاملة.

مؤسسات حاصبيا ومحافظة النبطية حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٦٥-١٩٧٤	... ١٩٦٤	لا جواب	مجموع
قضاء حاصبيا	عدد	٣٩	٥٠	٢٨٤	٢٢٢	٢٢٩	٧٩	٨٧	٣٧	١٠٢٧
	%	٣,٨	٤,٨	٢٧,٦	٢١,٦	٢٢,٣	٧,٦	٨,٤	٣,٦	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠	٧٢٨	٣٠٢٣	١٦٤٤	١٨٠٤	٥٠٣	٥١٦	١٣٢٥	١٠٢٧٤
	%	٧,١	٧	٢٩,٤	١٦	١٧,٥	٤,٩	٥,٠٢	١٢,٩	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٩٧٤٠	٢١٨٨٨	٦٥٩٠٠	٣٣٦٠٨	٤٦٦٢٧	٢١٤٢٥	١٥٩٤٦	٢٠٢١٠	٢٤٥٤٠٠
	%	٨	٨,٩	٢٦,٨	١٣,٧	١٩	٨,٧	٦,٥	٨,٢	١٠٠

المصدر: الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في حاصبيا ١٠٢٧ مؤسسة. الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم اقل من خمسة عمال (٩٦,١ %). وتعمل نسبة ٤٠,٧% في تجارة المفرق، ثم الزراعة والتعدين(١٧,٥%)، ثم بيع وصيانة المركبات ذات المحركات(٩.٧%)، وصنع المنتجات المعدنية(٥,٠٦)، والفنادق والمطاعم (٣,٨%)، الصحة والعمل الاجتماعي (٢,٦%)، والخدمات للأفراد (٢,٧ %)، ونسب اقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

المؤسسات الإنتاجية في حاصبيا و النبطية، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد ونسبة مئوية)

	عدد المؤسسات في حاصبيا	عدد المؤسسات في النبطية	% حاصبيا نسبة إلى النبطية	% من إجمالي المؤسسات في حاصبيا
تجارة المفرق	٤١٨	٤٣٠٦	٩,٧١	٤٠,٧
زراعة وتعدين	١٨٠	٧١٥	٢٥,١	١٧,٥
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	١٠٠	١٤٨٩	٦,٧	٩,٧
تجارة الجملة	١٩	٢٢٨	٨,٣	١,٨
الفنادق والمطاعم	٤٠	٤٨٥	٨,٢٥	٣,٨
الصحة والعمل الاجتماعي	٢٧	٣٩٠	٦,٩	٢,٦
الخدمات للأفراد	٢٨	٣٠٥	٩,١	٢,٧
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٢٩	٣٤٦	٨,٣	٢,٨
صنع المنتجات المعدنية	٥٢	٣٧٠	١٤,٠٥	٥,٠٦
صنع المفروشات	٦	١٩٩	٣,٠٢	٠,٥٨
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	١٠	١٩٨	٥,٠٥	٠,٩
صنع المنتجات غير المعدنية	٢٣	٢١٦	١٠,٦	٢,٢٠
التعليم	٨	٨٨	٩,٠٩	٠,٧
الأنشطة التجارية الأخرى	١٣	٢١٥	٦,٠٥	١,٢
الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	١٠	١٠٤	٩,٦	٠,٩
صيد الأسماك	–	–	–	–
صنع الخشب والورق	١٧	١٣٧	١٢,٤	١,٦
البناء	٤	٥٦	٧,١٤	٠,٣٨
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	١٥	١٠٤	١٤,٤	١,٤
الماء والكهرباء والغاز	٨	٥٥	١٤,٥	٠,٧

الإدارة العامة والضمان	١	١٣	%٧,٦	٠,٠٩
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	٨	٣٦	٢٢,٢	٠,٧
صنع الآلات والمعدات	–	٣٦	–	–
الأنشطة المساعدة للنقل	–	٣٠	–	–
الوساطة المالية	–	١١	–	–
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٢	٢٥	٨	٠,١٩
الأنشطة العقارية	١	٢٠	٥	٠,٠٩
تأجير الآلات والمعدات	–	٢٤	–	–
الطباعة والنشر	–	١٥	–	–
النقل	–	٢	–	–
التأمين	–	١١	–	–
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	–	٣	–	–
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٨	٣٩	٢٠,٥	٠,٧
غير محدد	–	٣	–	–
المجموع	١٠٢٧	١٠٢٧٤	١٠	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

القوى العاملة والنشاط الإقتصادي

تبلغ نسبة الناشطين اقتصاديا الى المقيمين في القضاء ٢٧,٢%. يعمل ٩,٢٦% منهم في الزراعة و١٠,٦% في الصناعة و ١٤,١% في التجارة. أما نسبة البطالة فتبلغ ٨,٧٤%.

توزيع الناشطين اقتصاديا حسب المهن

المهن	مجموع الناشطين اقتصاديا	النسبة
عاملون في مجال المهن بطابع الحرفي	١٢٣١	٢٣,٢٥
عمال و مستخدمون غير مهرة	١١٣١	٢١,٣٦
عمال في مجال الخدمات و البيع	٨٥١	١٦,٠٧
أخصائيون في مجالات علمية و فكرية	٥٦١	١٠,٥٩
مزارعون و عمال مهرة	٤٩٠	٩,٢٦
عمال متخصصون	٣٢٠	٦,٠٥
مهن تقنية صحية – تدريبية	١٢٠	٢,٢٧
كبار المسئولين في القطاع العام والخاص	٨٠	١,٥١
مستخدمون إداريون	٨٠	١,٥١
غير ذلك	٤٣٠	٨,١٣
المجموع	٥٢٩٥	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

يتوزع الناشطون اقتصاديا ما بين عمر ١٥-٦٤ سنة وبحسب ديمومة العمل كالتالي

ديمومة العمل	دائم	موسمي	متقطع	المجموع
العدد	٣١٥٣	٦٣١	١٥١٢	٥٢٩٥
النسبة	٥٩,٥١	١١,٩١	٢٨,٥٤	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

يتوزع الناشطون إقتصاديا ما بين ١٥-٦٤ سنة وبحسب جنسهم على الشكل التالي

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
العدد	٤٥٥٥	٧٤١	٥٢٩٥
النسبة	٨٦,٠٢	١٣,٩٧	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

نسبة العاملين في القضاء داخل المسكن أو خارجه ٩١,٢٦ % و هي أقل من النسبة العامة على صعيد لبنان التي هي ٩٣,١ %. هذا دليل على عدم وجود فرص عمل للمقيمين.

الزراعة

الأراضي في قضاء حاصبيا معظمها جرداء غير ضالحة للزراعة، ومساحتها ١٣٧٢٥ هكتارا أي بنسبة ٦٣,٤ % من مساحة القضاء.الأراضي الزراعية مساحتها ٥٨٧٨ هكتارا حسب إحصائيات ١٩٩٧ وهي تشكل ٢٧,١% من مساحة القضاء .

المساحة المزروعة عام ١٩٩٧	الغابات	المساحة الجردية	مساحة القضاء
٥٨٧٨	٢٠١٢ هـ	١٣٧٢٥ هـ	٢١٦١٥ هـ
%٢٧,١	%٩,٣ هـ	%٦٣,٤ هـ	١٠٠ هـ

المصدر: الاحصاء الزراعي، وزارة الزراعة، ١٩٩٦.

أهم الزراعات في قضاء حاصبيا هي الخضار،الأشجار المثمرة والزيتون في مختلف قرى و بلدات القضاء. أما الزراعات الشجرية الدائمة فإن مساحتها التقريبية تصل إلى حوالي ٩٠ %. يبلغ عدد العاملين في الزراعة ٤٩٠ عاملا. وهم يشكلون ٩,٢٦% من مجموع الناشطين اقتصاديا، معظمهم من الذكور.

المساحات المزروعة عام ١٩٩٧ موزعة على الشكل التالي

زراعة بعلية	زراعة مروية	خيم	المجموع
٥٥٦٧	٣١٠	١	٥٨٧٨
% ٩٤,٧	%٥,٢	% ٠,٠١	١٠٠

المصدر: الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة، ١٩٩٦.

التجارة

تبلغ نسبة الناشطين إقتصاديا في القطاع التجاري ١٤,١٨% من مجموع الناشطين إقتصاديا. معظم هؤلاء من الذكور عددهم ٦٧١ تاجرا، ويشكلون ٨٩,٣٤%. من يعمل خارج المسكن عددهم ٥٩١ ويشكلون ٧٨,٦٩% والباقي يعمل داخل المنزل.

المياه

في قضاء حاصبيا، عدد من الأنهار أو المجاري المائية وعددها ثمانية، أبرزها نهر الحاصباني، نهر الفاتر، نهر عين الجوز قرب شبعا، نهر شبعا، نهر صريد الموسمي، وقد أقيم سدين للمياه على هذا المجرى. في منطقة شبعا بعض الينابيع الدائمة، بالإضافة إلى نبع الجوز، المغارة، عين جديدة، القاطع، الشرقية، فلسقين و نبعه أنيسة. كما يوجد مجموعة ينابيع وبرك في قضاء حاصبيا.

قطاع التعليم

في قضاء حاصبيا ١٧ مدرسة رسمية، ، و٦ مدارس خاصة مجانية و٨ مدارس خاصة غير مجانية، موزعة على مختلف المراحل.

يبلغ العدد الإجمالي للطلاب في المدارس الرسمية للقضاء ٢٨٣٤ طالبا، وعدد الطلاب في المدرسة الخاصة المجانية ١١٣٤ طالبا، والخاص غير المجاني فيبلغ عدد الطلاب ١٠٤٩ طالبا. إن مجموع عدد الطلاب في القضاء يبلغ: ٥٠١٧ طالبا. يتوزعون على الشكل التالي:

جدول توزع التلاميذ على القطاعات

قطاع التعليم	الرسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
عدد الطلاب	٢٨٣٤	١١٣٤	١٠٤٩	٥٠١٧
النسبة المئوية	٥١ %	٢٥ %	٢٤ %	١٠٠ %

المصدر: المركز التربوي للبحوث والانماء، ١٩٩٦.

المدرسة الرسمية في القضاء تعاني من مشاكل متعددة، أبرزها عدم توفر الإمكانات لمواكبة البرامج والمناهج الجديدة، وخاصة في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا و الفنون. إذ أن هناك مشاكل في وجود التقنيات و المدرسين المختصين. يضاف إلى ذلك الأبنية غير الملائمة للحاجات التعليمية و التربوية، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات والوسائل التربوية.

إن نسبة الأمية مازالت مرتفعة في قضاء حاصبيا، إذ تطال ١٦%من السكان المقيمين، وعلى الصعيد الوطني هناك فرق شاسع ،بين النسبة في القضاء، وفي لبنان بشكل عام، تصل إلى ٣%. واللافت للنظر نسبة الأمية عند النساء، فهي ضعف الرجال، ثم تتساوى الإناث مع الذكور في مراحل التعليم الأولى ثم تنخفض في المرحلة الجامعية و ما يليها، إلى نصف عدد الذكور.

ويبين الجدول التالي التحصيل المدرسي على الشكل التالي:

	أمي	يقرأ و يكتب	دون الابتدائي	أنهى الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعة	دراسات عليا	المجموع
ذكر	٧٨١	١١٩١	٥٦١	٢٣٤٢	١٩١٢	١١٠١	١٦٠	٤٠	٨٠٨٨
أنثى	١٨٥٢	١٠٢١	٣٧٠	٢٣٨٢	١٤٨١	٩٩١	٩٠	١٠	٨١٩٨
المجموع	٢٦٣٣	٢٢١٢	٩٣١	٤٧٢٥	٣٣٩٣	٢٠٩٢	٢٥٠	٥٠	١٦٢٨٦
النسبة	١٦,١	١٣,٥	٥,٧	٢٩,١	٢٠,٨	١٢,٨	١,٥	٠,٣	١٠٠
النسبة في لبنان	١٣,٦	٩,٧	٦,٣	٢٨,٨	١٩.٤	١٤,٣	٦,٧	٠,٩	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

إن نسبة الأمية مازالت مرتفعة في قضاء حاصبيا، إذ تطال ١٦%من السكان المقيمين، وعلى الصعيد الوطني هناك فرق شاسع ،بين النسبة في القضاء، وفي لبنان بشكل عام، تصل إلى ٣%. واللافت للنظر نسبة الأمية عند النساء، فهي ضعف الرجال، ثم تتساوى الإناث مع الذكور في مراحل التعليم الأولى ثم تنخفض في المرحلة الجامعية و ما يليها، إلى نصف عدد الذكور.

يوجد في حاصبيا مهنية خاصة، وهي مهنية حاصبيا الدولية، فيها الاختصاصات التالية: علوم تجارية، معلوماتية إدارية، برمجة الحاسبات، تجميل داخلي، بناء وأشغال عامة، رسم هندسي، تجميل، كهرباء. يبلغ عدد الطلاب في مراحل التعليم، البكالوريا الفنية و الامتياز الفني. ١٧٨ طالبا.

قطاع الصحة

في حاصبيا مستشفى حكومي قيد التجهيز. كما يوجد ٨ مستوصفات، موزعة في عدة مناطق من القضاء، منها: مستوصف الصليب الأحمر اللبناني (راشيا الفخار) ومستوصف حاصبيا الحكومي. أبرز المراكز هي مؤسسات حكومية، المكونة من المستشفيات والمستوصفات، بالإضافة إلى المراكز التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهي مراكز الخدمات الشاملة، في كل من البلدات التالية: حاصبيا و شبعا.

خصوصيات وتوصيات

- هناك حاجة إلى مشروعات تنموية في مختلف القطاعات، ففي كافة المجالات من المفروض إعداد سلم أولويات لهذه الحاجات في المنطقة، نظرا للمعاناة التي تعاقبت منذ فترة بعيدة. ومن خلال خارطة أحوال المعيشة التي أعدت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن الأقضية الحدودية، حاصبيا، مرجعيون وبنت جبيل تقع في أسفل السلم في مستويات الفقر بالنسبة إلى لبنان بشكل عام، لأن مستوى الدخل منخفض، وحسب بعض الإحصائيات ٥٧% من العاملين لا يتعدى مدخولهم الشهري ٤٠٠ دولارا و ٢٥% لا يزيد مدخولهم عن الحد

الأدنى للأجور ٢٠٠ دولارا (ورشة عمل حول برنامج دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان، ٢١ تشرين ثاني ١٩٩٨).

- على المستوى الطبيعي والجغرافي يتميز جنوب لبنان بموقع إستراتيجي، على مفترق بين عدة بلدان، مما منحه أهمية في مختلف المجالات، وهذا يستوجب بذل الجهود المكثفة لتكون المنطقة على مستوى عال من الجهوزية للتعاطي مع المستجدات المستقبلية.
- كذلك أهمية المحافظة على البيئة، فالمناطق الحرجية، رغم صغر مساحتها مهددة بالإنقراض، يضاف إلى ذلك إتساع المناطق الجرداء.
- مياه الشفة غير مؤمنة بشكل جيد، ويجب العمل على تأمينها، وخاصة أن البعض منها مرتبط بشبكة من خارج حدود لبنان، وهي معرضة للإنقطاع في أي لحظة، إن لم تكن قد قطعت بعد التحرير.
- نقص مياه الري، المساحة المروية محدودة جدا، وهذا يتطلب جهودا إذا كان هناك من خطط تنموية، طال إنتظارها من قبل سكان هذه المناطق(تحديد منسوب المياه).
- إتساع رقعة الأراضي التي لم تشملها عمليات المسح تحديدا وكيلا، وهذا أمر يعيق حركة تبادل الأرض، ويؤدي إلى مشاكل بين المواطنين، في تحديد المساحة وحق الملكية، لأن الإعتماد في فض النزاعات مثلا ما زال يعتمد على الوثائق الخاصة أو العقود الثنائية التقليدية غير المسجلة (الحجج)، وهذا أمر يمكن التلاعب به.
- الثروات السياحية و الأثرية غير مستثمرة، ومنها مازال بحاجة إلى تنقيب، وبحاجة إلى حماية من يد العابثين بها.
- تضاؤل المساحات المزروعة، رغم وجود مساحات واسعة صالحة للزراعة، ثم أهمية استصلاح الأراضي وهي المهمات التي كان يقوم بها المشروع الأخضر ،وهناك مشاكل بنيوية في الزراعة ،التكلفة العالية لبعض الزراعات في إنتاجها أو في دعمها، وهنا يجب إعداد خطط لإدخال زراعات بديلة، وتحديث القطاع الزراعي ودعمه ليكون قادرا على المنافسة المستقبلية.
- أمية عالية نسبيا بين المقيمين تقارب الربع، إذ تبلغ ١٩,٦% وهذا رقم عال يجب الإنتباه إليه في إعداد أي خطة.
- بطالة شبابية، إذ تبلغ ١٠,٣٠% عند المقيمين، مع العلم أن معظم الشباب غير مقيم.
- تدهور العمل الصناعي أو الحرفي بشكل كثيف ومتزايد، وربما تلاشيه في بعض الأحيان، مع غياب للتقاليد الصناعية، بضعف على مستوى الإعداد و التدريب ومراقبة المواصفات و الجودة والإتقان. ومعظم العاملين في هذا القطاع لم يخضعوا لتدريب مهني وأكثرهم اكتسب خبرته خلال العمل. و من خلال بعض الدراسات فان ٢٠% من هؤلاء أميون و ٥٥% منهم انهوا المرحلة الإبتدائية أو جزئا منها و ٢١% أنهوا المرحلة المتوسطة و ٤% فقط منهم من توصل للمرحلة الثانوية و ما فوق. فالمطلوب إذا إعادة إحياء الصناعات الحرفية، بإجراءات مناسبة، وربطها بالنشاط السياحي، وهذا يعزز الإقتصاد الريفي.
- ضعف القطاع المالي والمصرفي، في القضاء لا يوجد سوى مصرف واحد.
- شبكة المواصلات غير مؤهلة، عدم وجود صيانة، عدم المراقبة لحسن تنفيذ المشاريع والإلتزامات.

- تهديدات محتملة للواقع الاقتصادي لمئات العائلات التي كانت مرتبطة اقتصادها بالاحتلال، معاشات جنود، عمل داخل الأرض المحتلة، عمل مع قوات الطوارئ الدولية، تجارة، الخ...
- الاهتمام بالأسواق- الشعبية- المنتشرة في اكثر من مكان، نظرا لأهميتها في التواصل على كافة الأصعدة.
- تأمين مستلزمات بقاء المواطن في أرضه، الخدمات المتعلقة بالمسكن، من مياه للشرب، وشبكات الصرف الصحي، و البنى التحتية الخدماتية.
- كثافة المعوقين في القضاء يستدعي الحاجة الى اقامة مشاريع تأهيل لمساعدتهم لإدخالهم في الحياة الاجتماعية. والتعامل مع الموضوع من خلال التكافل والاعتراف الجماعي المتبادل.
- في مجال التعليم ثمة نقص في التقنيات والتجهيزات التي تحتاجها البرامج الجديدة، وكذلك هناك نقص في الكادر التعليمي، للمواد المستحدثة. أهمية وجود المدارس التي تعنى بالتعليم التقني والفني لأنها توفر فرص عمل على المستويين المحلي والوطني. عدم وجود مدارس فنية زراعية لتتماشى مع البنية الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة.
- تقلص دور النشاطات الشبابية.
- في المجال الصحي هناك سوء في توزيع الخدمات الصحية ونقص في الجهاز الطبي المتخصص وفي التجهيزات، وغياب شبه كامل في مجال المراقبة والإدارة الصحية.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام